

مجلة النائب

مجلة دورية يصدرها المجلس الشعبي الوطني

أهدافها:

- 1- التعريف بوظيفة المجلس الشعبي الوطني وأهدافه ومهامه.
- 2- انفتاح الهيئة التشريعية على المحيط الوطني والدولي.
- 3- تكريس ثقافة الحوار وحرية التعبير واحترام الرأي.
- 4- الإسهام في الترقية العلمية والمعرفية في المجالات التشريعية والثقافية.
- 5- تعزيز ثقافة دولة القانون.
- 6- تعميق النقاش في رهن الأمة ودراسة الإشكاليات التي تواجهها في ظل التحولات الراهنة.
- 7- الإهتمام بقيم المواطنة وتطوير آليات الممارسة الديمقراطية.
- 8- تشجيع الفكر الإبداعي في مختلف مجالات المعرفة.

شروط النشر:

- 1- أن تتناول الموضوعات القضايا الراهنة على المستوى الوطني والدولي.
- 2- أن تعتمد الدراسات منهجا علميا في وصف الظواهر المدروسة وتحليلها موضوعيا.
- 3- إلتزام الشروط العلمية في الدراسات والبحوث ومنها معيار الأمانة العلمية واعتماد التوثيق بأسلوب أكاديمي.
- 4- ألا تكون المواد المرسلة للنشر قد نشرت من قبل.
- 5- يفضل أن لا يزيد حجم الدراسة عن عشرين صفحة مع هوامشها وذكر قائمة المصادر والمراجع.

ملاحظة:

- 1- المقالات والصور التي ترد إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.
- 2- المجلس الشعبي الوطني غير مسؤول عن الأفكار والآراء الواردة في المجلة، فهي لأصحابها.

توجه المراسلات إلى : مجلة النائب، المجلس الشعبي الوطني

18. شارع زيغود يوسف / الجزائر / هاتف : 021 72 90 99 / فاكس : 021 73 06 91

رقم الإيداع القانوني: 2003/263

الإفتاحية

عمار سعداني

رئيس المجلس الشعبي الوطني



شهد الشعب الجزائري عبر مساره التاريخي الطويل والضارب في جذور الزمن كثيرا من المحطات الكبرى، والحوادث الحاسمة التي أثرت ثقافته، وأغنت حضارته، وشكّلت خصائص هويته، وعزّزت عناصر قوّته، ودعمت مقوّمات مناعته، فاكتسب حصانة جعلته لا يستكين للقهر، ولا يرضى بغير الحرية والعزّة سبيلا إلى تحقيق الوجود، ولذلك كانت سيرته حافلة بالمقاومات والانتفاضات والثورات دفاعا عن كيانه، ومواجهة لكلّ ما من شأنه تفتيت بنيته، وتفكيك تماسكه، وتشتيت مكونات وحدته.

يحفظ التاريخ الإنساني عبر عصوره أن شعبنا الأبى سجل أنصع الصفحات وأنبّل المواقف، وأنه مثال لما يشرف تاريخ الإنسانية قاطبة، لأنّه شعب عزيز النفس مسنود بمواقف مستلهمة من منظومة القيم والمثل الإنسانية التي أغناها بالممارسة، وجذّر انتماءها، وطوّر الوعي بها حتّى صارت علامات مائزة له من سواه، ودالّة عن فرادته، وتوقه الدائم إلى تحقيق إنسانيّة الإنسان فيه وفي ما عداه، لقد واجه شعبنا أشكالاً وألواناً من التحديات منها الداخليّة النابعة منه، ومنها الخارجيّة الوافدة عليه، وكانت له في كلّ تجربة يخوضها انتصارات و أمجاد، فالغلبة حليفته في كلّ ما أقدم عليه، لأنّه مسنود بإيمان صادق يسعى للخير وينشد السلم والأمان، ولذلك تراجعت أمام عزمه كلّ الضلالات، واضمحلّت كلّ دعاوى الفرقة والشنآن.

ويكفي شعبنا شرفاً أنه سيّد قراراته في كلّ ما يخصّ مصيره، وهو صانع جمهورية سيّدة،

ومشيّد دولة قويّة فداؤها ما قدّم أبناؤه البررة من تضحيات جسام بشهامة واباء، والنفوس راضية بما جبلت عليه من إباء وعزّة وشرف وإيثار وسخاء استجابة لداعي الواجب ولحمية الوطن، ومفتخرة بما هي عليه من نعمة الإيمان وصادق الوفاء للأمة ومصالحها العليا.

هذا شعبنا المقدم اليوم يصنع الأمل ويدبّج أجمل تواشيع المستقبل، ويتحفّز بشوق ليوم مصيري في تاريخه المعاصر، يوم ليس كالأيام، يوم 29 سبتمبر 2005، سيكون من الأيام المشهودة والشاهدة على خروج شعبنا عن بكرة أبيه إلى الاستفتاء الذي دعا إليه فخامة رئيس الجمهورية عن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، هذه البشري التي تغلق منافذ الظلمة والفتنة والأسى، وينبثق عنها عهد جديد معالمه الأمن والسلم والصفح والسكينة، ومجلياتها تنمية وطنية شاملة، وخير عميم للعباد والبلاد.

نعم، سيعيش شعبنا في التاسع والعشرين سبتمبر لحظه مفارقة لكل اللحظات، وسيكون هذا اليوم محطة ليست كغيرها من المحطات، لانه الموعد المرجو وصله منذ أمد، ولأنه السانحة المرتقبة منذ مجيئ فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الرجل المبارك والمجاهد الشريف إلى سدة الحكم، وعلا في مراتب القيادة يسوس بالتّي هي أحسن، ويهدي إلى التي هي أقوم، حاملا بشائر الأمل ومطلقا حمائم السلام في سماء جزائر الشهداء والخير، فكان ولا يزال في مستوى ما حباه الشعب من الثقة والوفاء، وإننا في المجلس الشعبي الوطني نؤكد الدعم والسند بالعمل بما يفوق الوسع لتحقيق برنامج الطموح وتجسيد مضامينه ميدانيا.

واحتفاء مع الشعب الجزائري الأصيل بمشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ومشاركة في العيد السعيد، عيد السلم والمصالحة، وابتهاجا بيوم الاستفتاء 29 سبتمبر 2005 جاء إسهام المجلس الشعبي الوطني بهذا العدد الخاص من مجلة النائب في موضوع السلم والمصالحة

أملا أن تشري محتويات المجلة واقعنا الثقافي والمعرفي بما تضمنت من آراء وأفكار وتحليل، وأن تضاف إلى ما يوسع دائرة المعرفة ويبني جسور التواصل، وينمّي الوعي، مع خالص الأمل أن يحقّق شعبنا الأبى ما يصبو إليه من سلم ومصالحة ورخاء وأن يصنع مستقبل أجياله في ظل الأمن والاستقرار والتقدّم والازدهار.

الفهرس

- افتتاحية العدد 2
- خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات 6
- خطاب معالي السيد عمّار سعدي رئيس المجلس الشعبي الوطني بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لسنة 2005 20
- لائحة نواب المجلس الشعبي الوطني 27
- مقتطفات من خطاب وكلمات فخامة رئيس الجمهورية في السلم والمصالحة 29
- آراء رؤساء المجموعات البرلمانية في ميثاق السلم والمصالحة 43
- الصلح خير الواقع - الأفاق - النتائج 43
- العياشي ددوعة رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني 44
- من أجل ميثاق السلم والمصالحة 44
- ميلود شرفي رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي 49
- السلم والمصالحة فاتحة عهد جديد 49
- الدكتور: عبد الحق بومشرة رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم 53
- السلم دون قيد أو شرط ! 53
- جلول جودي رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال 58
- وجاء رجل المصالحة 58
- محمد بداوي رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار 62
- الدراسات والبحوث 65
- ميثاق السلم والمصالحة أمل الأمة في الخلاص 65
- إبراهيم بولحية عضو مجلس الأمة 66
- المصالحة الوطنية الطريق نحو المستقبل 66
- د . محمد لعقاب - جامعة الجزائر 68

84	• دعوة للغفران لا للنسيان نذير بولقرون - مدير جريدة صوة الأحرار
89	• المصالحة الوطنية ضرورة مجتمعية والوحدة لازمة من لوازمها أ . نذير بوصيم - جامعة الجزائر
98	• نعم .. نحن أمة حضارة د . سليم قلالة - جامعة الجزائر
102	• المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية.. إلى ميثاق السلم أ . العيد عاشوري
113	• ميثاق السلم والمصالحة ، قراءة في جغرافيا المستقبل أ . عبد الله ططاف
118	الوثائق
119	• قانون تدابير الرحمة
122	• قانون استعادة الونام المدني
132	• مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

**خطاب فخامة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة
بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات**

(الجزائر، الأحد 14 أغسطس 2005)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

بني وطني الأعزاء،

إن المحنة التي كابدناها، قبل أيام، إثر اختطاف دبلوماسيينا ببغداد وإغتيالهما من قبل عصابة إرهابية، جاءت لتنضاف إلى الكابوس الذي إبتلى بلادنا طيلة ما يقارب خمس عشرة سنة اتسمت باستشراء عنف وهمجية ليسا من شيمنا ولا من طبيعتنا وثقافتنا.

هكذا، عصف الإرهاب بالجزائر وكاد يذهب ريحها. ويزعزع أركان دولتها وعم شعبها الشنآن والبغضاء. فاقتتل أبناء الأسرة الواحدة؛ ووجد إخوة، تجمعهم الإقامة في قرى واحدة ويعيشون في مدن واحدة، أنفسهم أطرافا في صراع بين الأشقاء تلبس، زورا وبهتانا، بلبوس الإسلام، دين السلام والتسامح والأخوة.

وما كتب البقاء للوطن إلا بفضل شجاعة الجزائريين قاطبة وبفضل تجندهم. واستطاعت الجزائر أن تدحر المارد الإرهابي بفضل تضحيات قوات أمننا وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بدعم من الوطنيين كافة.

إن الجزائر دفعت ثمننا ما فوقه ثمن من أجل البقاء، أعني عشرات الآلاف من الضحايا وأكثر من عشرين مليار دولار من الخسائر، وتعطيلا للتنمية كلفها الكثير وتقهقرا لموقعنا على الساحة الدولية. ولقد سعينا، طيلة سنوات متواليات، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، من أجل إطفاء نار الفتنة، ومن أجل إيقاف مسلسل الرزايا والنحيب على الضحايا، ومن أجل أن تسعنا رحمة الله ولطفه.

إنني، باسمكم جميعا، أجدد اليوم خاشعا الترحم على أرواح شهداء الواجب الوطني وكافة ضحايا الإرهاب المقيت. إن تضحياتهم لم تذهب سدى، فالجمهورية الجزائرية بقيت واقفة ووفية، أكثر من أي وقت مضى، لروح بيان ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة.

إنني تعهدت، بمجرد أن طوقتم جيدي بثقتكم سنة 1999، أمام الله وأمامكم، بألا أدخر جهدا وألا أفوت أية فرصة للمبادرة بما يفي بإطفاء نار الفتنة الكاسحة، كشرط أول لإعادة الإعمار الوطني ولإستعادة مصداقية الجزائر على الساحة الدولية.

وبعون الله الذي نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، مهدنا سويا السبيل أمام
الوئام المدني الذي لقي منكم الدعم والتزكية الجماعية فجنينا سويا ثمرته
الغالية من خلال عودة الأمن والأمان.

وبعد أن ضل السبيل بجزائريين فاقترفوا ما اقترفوا من المآثم والشرور، عاد
هؤلاء إلى سبيل الله الذي يحرم سفك دماء المسلمين، عادوا إلى ديارهم وإلى
موقعهم في أحضان مجتمعنا الذي وفق في كبت ألمه وكظم غيظه امتثالا
لتعاليم ديننا الحنيف.

وبوجه خاص، كانت سائر أسر شهدائنا وضحايا الإرهاب قمة في النبيل
والوطنية إذ استقت من إيمانها ما يجب من رحابة الصدر والصفح الجميل وأقدم
سوادها الأعظم على الجنوح إلى الوئام المدني، مؤكدة بذلك حرصها على
ألا يصيب غيرها من الأسر الجزائرية ما أصابها من الإحن والأرزاء.

فإلى هذه الأسر جميعها أقول إن الجزائر لن تنسى أبدا شهداءها وإنها، بباعث
من عرفانها وتضامنها، ستقف على الدوام إلى جانبها.

أبناء وطني الأعزاء،

إن الأمة، وقد عاد الأمن والأمان إلى ديارها بفضل سياسة الوئام المدني، حررت
مجددا طاقاتها توخيا للتفرغ للبناء الوطني.

فقد صار الجزائريون والجزائريات يحدوهم تطلع مشروع إلى إعادة بناء
وطنهم، وإلى التمتع هم كذلك بالرفاهية والرخاء، وإلى ضمان مستقبل
أجيالهم الصاعدة.

لكن، لم يندمل جرحنا الوطني بعد لأن الإرهاب، الذي خف شره لم ينته كلية،
ونحن عازمون على قطع شأفته بكل ما أوتينا من الوسائل.

إن الجرح هذا ناجم كذلك عما خلفته المأساة الوطنية من وخيم التبعات
والعواقب. فزيادة على أسر شهدائنا وضحايا الإرهاب، لا يزال العدد العديد
من الأسر مكلوما بفعل فقد ذويهم. وهناك أسر، عديدة هي الأخرى، دخل
أعضاء منها دوامة الإرهاب الجهنمية، تعيش فريسة للفقر والحرمان. كل هذه

الأسر هي، بلا استثناء، أسر جزائرية نتقاسم معها نفس الوطن ونفس العقيدة.

يبلغ عدد أيتامنا مئات الآلاف، بعضهم مات آباؤهم دفاعا عن الوطن وبعضهم الآخر تيتموا لأن آباءهم أشهروا السلاح في وجه الوطن ذاته، وآخرون، أكثر عددا، وجدوا أنفسهم وحدهم بلا معيل بفعل الجنون الإرهابي. لكن الأمة الجزائرية هي التي تضم في حضنها هؤلاء الأيتام كافة. ستتكفل بهم وتؤمن مستقبلهم، لكن سيتعين عليها كذلك أن تبعد عن قلوبهم البريئة بذور الضغينة والحقد السامة.

تلکم هي بعض الأسباب التي دفعتني إلى المرافعة والمنافحة، طيلة سنوات عديدة، من أجل أن نستجمع سويا الجرأة على الخطو نحو مصالحة وطنية حقة، اعتبارا لما كان للوئام المدني من نتائج ولما زرعه من الآمال في الأنفس والقلوب.

تشكل المصالحة الوطنية تحديا معنويا ساميا يستوقف إيماننا ووطنيتنا؛ فلنستعد إذن ولنعد العدة لها. وفيما يخصني، فإنني بذلت في سبيلها، خلال السنوات الفارطة، جهد إيماني كمؤمن لكن كذلك وفائي لرفقائي شهداء الثورة الأبرار الذين عاهدتهم ليس على استعادة استقلالنا الوطني فحسب، وإنما عاهدتهم كذلك، وبوجه خاص، على بناء الجزائر التي حلموا بها والتي بذلوا أرواحهم من أجلها. وإنني أحمد الله ذا الجلال والإكرام على أن الشعب الجزائري يشاطرنني هذه الإرادة التي ستتتيح لنا بالفعل تحقيق المصالحة الوطنية.

والإرادة هذه لا تعني نسيان آلامنا ولا التنكر لتضحياتنا، بل هي تمثل، في أنبل تجلياتهما، تطلعنا إلى السلم ولحمتنا الوطنية الضامنة لوحدتنا، تلك الوحدة التي سيبقى، دونها، مستقبلنا الوطني مرتتها ومعرضا لمخاطر أكيدة.

بني وطني الأعزاء،

يتعين علينا أن نستخلص الدروس والعبر من المأساة الوطنية الكبرى التي عشناها.

لقد تبين للجزائر، التي تضامنت على الدوام مع غيرها من الشعوب، ولا زالت مصرة على مساندة القضايا النبيلة والعادلة في العالم، تبين لها خلال المحنة القاسية التي عاشتها، أنه لا يمكنها أن تعول إلا على نفسها وعلى وسائلها الخاصة. فالعالم، في سواده الأعظم، قد شهد دون ردة فعل، وغالبا دون أدنى إكتراث، ما عاناه شعبنا من عذاب بفعل آفة الإرهاب التي كنا نقارعها وننذر غيرنا، بعد، بأنه آفة لا تعباً بالحدود.

فغالبا ما تذرع ذلكم السكوت، نفاقا، بفضائل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبلغ الغي ببعض الأصوات حد التساؤل "من يقتل ومن يقتل؟" في الجزائر. فحري بنا، من دون ضغينة ولا حقد، ألا ننسى هذا خاصة وأن الأمر يتعلق بتعزيز بناء مستقبلنا الوطني.

إننا نشهد اليوم تعبئة دولية ضد الإرهاب ونحن، بكل إخلاص، طرف فاعل في مكافحة آفة خبرنا شرها. إلا أنه يحق لنا السهر والحرص على ألا تقوم هذه المكافحة على شروط تختلف باختلاف البلدان والظروف، وعلى ألا تخلط بين العنف الإرهابي وتعاليم ديننا الحنيف، أو كفاح الشعوب المشروع من أجل الحرية والكرامة.

لنكن، من الآن فصاعدا، متيقنين من أن مصير بلادنا إنما يتم تحديده بإرادتنا وإلتزامنا، ليس غير. والمثل في هذا قد ضربه لنا أجدادنا من خلال مقاومتهم ونكساتهم وانتصاراتهم التي صهرت، على امتداد تاريخنا، شخصيتنا الوطنية.

وأمام تحدي السلم والمصالحة الوطنية، فإنه يؤول للشعب السيد أن يبدي إختياره ويقرر ما يكون مصيرنا الوطني.

لقد سبق لي، عشية الذكرى الثالثة والأربعين لاستعادة استقلالنا الوطني، أن أعلنت أن الشعب الجزائري سيدعى عما قريب للإدلاء بحكمه حول المصالحة الوطنية.

واليوم، فإني على بركة الله أتشرف بدعوتكم، عملا بالإختصاصات التي خولتموها إياي، إلى الإدلاء برأيكم في إطار الاستفتاء الذي سيجري يوم الخميس 29 سبتمبر المقبل حول مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي سيتم عرضه عليكم.

بني وطني الأعزاء،

لا بد أن يكون اختياركم نابعا من التصور الواضح الصحيح لما يريده الشعب صاحب السيادة لمستقبل الجزائر. ولأجل هذا، سيروج إعلاميا لمشروع الميثاق غاية الترويج. كما سيكون محل حملة شرح ضافية. وحيث إن الفرصة سانحة في هذا المقام، لا بأس أن أعرض عليكم، منذ هذه الليلة، خطوطه العريضة.

إن ما يرجى منكم، من خلال مشروع الميثاق هذا، هو في المقام الأول أن تبرزوا، للتاريخ وللأجيال الصاعدة، الطبيعة الحقة للأزمة الخطيرة التي عاشتها بلادنا، الأزمة التي كادت تعصف بأركان دولتنا، الأزمة التي لم تكن مجرد قضية خطاب أو ايديولوجيا، الأزمة التي تمثل رهانها، ولا زال يتمثل، في السلم والأمن لكل مواطن ولكل مواطنة، وفي ديمومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في كنف الوفاء لروح بيان ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة. من ثمة لكم الفرصة لكي تعلنوا، بسلامة الصدر وبكل سيادة "إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية!".

وحينها، سيتأتى لكم تجسيد إرادة السلم والمصالحة هذه التي أستشعر أنها مطلب ملح تنشده غالبية الأمة، الغالبية المتيقنة من أنه لا يمكن، دون الإستتباب التام للسلم بالمصالحة الوطنية، لا يمكن لأي مسعى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولأي مجهود يرام به تحديث بلادنا أن يثمر بما ننتظره منهما من النتائج وأن يؤتيا ما نأمله منهما من الأكل.

هذا، ويرجى منكم في المقام الثاني أن تعلنوا، من خلال مشروع الميثاق هذا بالذات، رسميا التجلة والوفاء لشهداء الواجب الوطني وضحايا الإرهاب والتضامن الجماعي مع ذويهم.

وفي المقام الثالث، لكم الفرصة للإعراب عن عرفاننا لكل أولئك الذين بذلوا أرواحهم لعتق مواطنينا من التقتيل على يد الفلول الهمجية، ولإنقاذ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. أعني أفراد جيشنا الشعبي الوطني، وقواتنا الأمنية وكافة الوطنيين الذين واجهوا بشجاعة الأبطال الإرهاب وقاوموه

والذين ما انفكوا يواصلون بحزم وإصرار كفاحهم من أجل ضمان أمن الأرواح والممتلكات وحفظ عرض أهاليها.

ومن ثمة، سيفصح الشعب الجزائري بكل سيادة وبكل ما أوتي من قوة عن رفضه التذرع، في الجزائر أو خارجها، بما خلفته المأساة الوطنية، ورفضه لكل محاولة للمساس بمؤسسات بلادنا، أو لزعزعة أركان دولتنا، أو وصم شرف أعوانها، أو تشويه صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

وفي المقام الرابع، ومع بقائنا يدا واحدة في الكفاح الضاري الذي سنواصله ضد الإرهاب وفي سبيل أمنكم، يقترح مشروع الميثاق ما يلي من الإجراءات الملموسة التي تستجيب لرغبتكم الصادقة المخلصة في حقن الدماء وعودة السلم.

- أولاً، إبطال المتابعات القضائية في حق كل الأفراد، وما أكثرهم، الذين كفوا فعلا عن نشاطهم المسلح وسلموا أنفسهم للسلطات إعتباراً من 13 يناير 2000، تاريخ إنقضاء مفعول القانون المتضمن الوثام المدني، على ألا يكونوا من الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية؛

- ثم، إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه، أو المحكوم عليهم غيابياً، الذين يمثلون، طوعاً، أمام الهيآت المختصة ؛ ولا ينطبق هذا على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية.

- أضف إلى ذلك، العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقاباً على إقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية؛

- وفي الأخير، إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين بسبب أفعال إرهابية، الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

بني وطني الأعزاء،

إن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية المعروض لموافقكم يشمل من بين ما يشمل إجراءات يرجى منها تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيزها.

إنها تتمثل، من جهة، في الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى إعتناق سياسة الوئام المدني واضعين بذلك واجبهم الوطني فوق أي إعتبار آخر، ورافضين أي استغلال للأزمة التي عاشتها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة، في الداخل كانت أم في الخارج.

ومن جهة أخرى في تمكين التسوية النهائية للوضعية الإجتماعية للأشخاص الذين طبقت في حقهم إجراءات إدارية، في إطار نشاطهم في خدمة الدولة، ترتب عنها فصلهم من مناصبهم.

إنكم إذ تبرهنون بهذا عن حلمكم وشهامتكم، ستكون لكم أيضا الفرصة للقول إنه ليس في نيتكم أن تنسوا العواقب المأساوية التي إنجرت عن العبث الخسيس بتعاليم الإسلام، دين الدولة، والإعراب عن تصميمكم على منع أن يتكرر ذلك الزيف.

ومن منطلق هذه القناعة التي أقاسمكم إياها، ينص مشروع الميثاق على حظر ممارسة أي نشاط سياسي، أيا كان شكله، من قبل المتسببين في ذلكم العبث، وكذا من قبل كل من كانت له مسؤولية في تدبير وتطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعم جهادا ضد الأمة ومؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بني وطني الأعزاء،

كما سبق أن أكدت قبل حين، يتوخى مشروع الميثاق المعروض على حر تمييزكم تعجيل العودة النهائية للأمن والسلم إلى بلادنا، غير أنه يتوخى كذلك الأخذ بيدنا نحو المصالحة الوطنية ونحو تعزيز تماسكنا الوطني. وتحقيقا لذلك، جاء فيه الحرص على الإتيان بما يكفل معالجة المآسي الأليمة التي لا زالت أسر جزائرية تعاني منها.

والأمر كذلك بالنسبة للمسألة المعضلة الأليمة المتعلقة بالأشخاص الذين دخلوا في حكم المفقودين جراء المأساة الوطنية التي نكبت الآلاف من أسرنا والتي يجري، فوق ما تنطوي عليه من دواعي اللوعة والأسى، استغلالها من قبل أوساط معادية لبلادنا ليس تضامنا مع هذه الأسر وإنما كيدا للجزائر ليس غير. إن الملف هذا الذي لم تدخر الدولة جهدا بشأنه يستوقفنا جميعا ويتعين علينا أن نتعهد به بالمعالجة بشجاعة وروح مسؤولية عالية، بما يخدم المصالحة الوطنية.

إننا نتألم لألم أسر المفقودين، إذ أن الضحايا أبناء وطننا وأبناء جلدتنا والأسر المكلومة أسرنا. ومنتهى أملي هو أن تجد هذه الأسر التي نتعاطف معها، في إيماننا وتمسكنا المشترك بالمصالحة الوطنية، ما يكفل عزاءها ويضمدها جراحها ويلهمها الصبر والسلوان.

وفيما يخصنا جماعيا، نحن الذين تتألف منهم الأسرة الجزائرية الكبرى، فإن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية يقترح فيما يتعلق هذه المسألة الأليمة :

- أولا أن تتحمل الدولة على ذمتها المسؤولية عن مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية وتتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع؛

- ثم إنها ستتخذ كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة؛

- وأخيرا سيعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية ويكون لذوي حقوقهم الحق في التعويض.

إنني، من خلال الإقتراحات هذه، إنما أدعوكم، بني وطني الأعزاء، إلى الإضطلاع بواجب التضامن الوطني إلى جانب إخواننا وأخواتنا أعضاء أسر المفقودين، داعيا الله العلي القدير أن يجبر خواطرهم ويسبغ على قلوبهم الرُّوح والسكينة.

بني وطني الأعزاء،

لقد مست المأساة الوطنية شعبنا برمته فلم تستثن منه أحدا. وإرادة السلم والمصالحة الوطنية التي تحدونا تفرض علينا، من ثمة، واجب عدم إقصاء أي

منكوب إبان هذه المحنة الرهيبة. ولأجل هذا يتعين علينا ألا ننسى كذلك مأساة الأسر التي شارك أعضاء منها في الأعمال الإرهابية. إن ديننا، دين الرحمة والإخاء، يعلمنا أنه لا تزر وازرة وزر أخرى. فلا يمكن أن يتحمل أقارب وأرامل ویتامی الذين التحقوا بصفوف الإرهابيين وزر ما اقتترف هؤلاء من أعمال ولا يمكن، بوجه أخص، أن يكون مآلهم النبذ من قبل مجتمعنا. لأجل ذلك، يقترح مشروع الميثاق أن تتخذ الدولة إجراءات تضامن وطني لصالح هذه الأسر المحرومة التي عانت هي الأخرى من محنة الإرهاب من خلال تورط أقارب لها فيه.

بني وطني الأعزاء،

إنكم بإقبالكم على مكاتب الاقتراع، يوم 29 سبتمبر المقبل، للإدلاء بكل حرية وسيادة بحكمكم في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، ستقومون باختيار حاسم بالنسبة لمستقبل الجزائر وللمستقبل أبنائنا.

قد يرى هؤلاء أو أولئك في هذا المشروع استهتارا بما يملأ جوانحهم من ألم لم تنطفئ بعد لواعجه. والشعور هذا الذي يحظى منا بالتفهم والإحترام يدفعنا مع ذلك إلى التساؤل : كم يجب بلوغه من الضحايا فوق المائة ألف (100 000) المسجلة إلى حد الآن، كي يسكن ألم أولئك الذين فقدوا شخصا عزيزا؟ ما هي الضريبة، الأدهى من هذه، التي يتعين علينا دفعها سويا ثمنا لتلك الضلالات السياسية التي لمسنا مغبة عواقبها الدموية؟ ما هو المستقبل الذي نريد إعداده لأجيالنا الناشئة التي فتحت أعينها على دوامة المأساة الوطنية والتي هي بعد مصدومة في العمق بفعل ما نشأت فيه من عنف لم يسبق له مثيل؟

وبما أنني وضعت الجزائر، طوال عمري، فوق كل اعتبار، ولما كنت أنتمي إلى الجيل الذي ضحى بكل ما يملك في سبيل الوطن، إنني متيقن من أن السواد الأعظم من شعبنا سيعتنق ما جاء في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية هذا، من حيث إنه يعبر عن تطلعات مواطنينا وتطلعات

أولئك الذين عانوا الأمرين من المأساة الوطنية، تطلعات أولئك الذين عاشوا الخوف وشهدوا موت الأهل والخلان والجيران، وأولئك الذين لا يزالون، إلى يوم الناس هذا، عرضة لجرائم ما تبقى من الإرهابيين.

ستتعالى، لا محالة، أصوات معروفة لمحاولة الوقوف في وجه هذا التطلع الشعبي المشروع، وفي وجه رغبتنا العميقة في السلم، وفي وجه سعيينا للمصالحة الوطنية من أجل أن تعود إلى الجزائر قوة وحدتها الوطنية التي مكنتها من مواجهة أعدائها على مر القرون.

الأصوات هذه ستكون، ولا شك، في الداخل والخارج، هي ذاتها التي وقفت موقف المتفرج الذي لا ينبس ببنت شفة أمام المجازر الرهيبة التي طالتنا وأصابتنا حسا ومعنى في مقاتلنا. إن صمتها الآثم بالأمس لا يخول لها أن تنصب نفسها اليوم رقيبا على إرادة الشعب صاحب السيادة وستبوء بالفشل الذي كان مآلها فيما بذلته من محاولات يائسة لاعتراض سبيل الوئام المدني.

إنه يحق للشعب الجزائري، الذي دفع الثمن غاليا لاستعادة حريته والذي قدم في مكافحة الإرهاب وحيدا، فدية باهظة، قبل أن تدرك المجموعة الدولية ما يمثله من تهديد وما ينجم عنه من آثار مدمرة. يحق للشعب الجزائري، بكل مشروعية، أن يعيش، بعد كل هذا، في سلام وأن يتصالح مع ذاته، ولا ينبغي أن يغيب عن ذهننا أن اختطاف دبلوماسيينا وإغتيالهما ببغداد يدخلان ضمن المحاولات المبدولة للوقوف في وجه سياسة المصالحة الوطنية التي ننتهجها، والتي تريد لمجتمعنا أن يستمر عيشه تحت وطأة الرعب واللا أمن الذي أشاعه الإرهاب. ستمكننا المصالحة الوطنية ليس من توثيق تماسك صفنا وإعادة السلم إلى مدننا وأريافنا فحسب، بل وكذلك من عزل مقترفي الإرهاب أكثر فأكثر فنتسنى لنا مقارعتهم ومكافحتهم بالمزيد من الفعالية والإصرار.

ولئن كانت السياسة هي فن الممكن، فإن المصالحة الوطنية التي أدعوكم إليها هي المخرج الأمثل إن لم أقل الوحيد الذي تتيحه التوازنات الوطنية، والذي

سيعيد، على غرار الوثام المدني، الطمأنينة إلى القلوب والرشد إلى العقول،
وينير الطريق المؤدي غدا إلى الحلول النهائية.

لقد حان الأوان لكل واحد منا لكي يوسع نظرتة ويعي أنه إذا كانت جروح البعض
منا لم تندمل بعد، فإن الفاتورة الوطنية مرهقة غاية الإرهاق، ذلك أن ما
عانيناه من إجرام على الصعيد الوطني، مثله مثل تحول سفك الدماء إلى أمر
مبتذل في أوساط شبابنا، لا يبشر بمجتمع تسوده الدعة والرخاء.

فكل هذا، كل هذا العنف، كل هذا الدمار، كل هذه الهمجية كان من جراء محنة
الإرهاب التي أبتلينا بها.

كلنا مطالب بالعمل من أجل تغيير ما بأنفسنا، من أجل السلم، من أجل المصالحة.
ولذلك يجب أن ندفع ثمننا باهضا لا بد منه من أجل السلم والأمن للجميع.

إن الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية يتيح لنا الفرصة لتنظيم إسهام
كل واحد في توطيد الوحدة الوطنية وترقية وتعزيز الشخصية والهوية
الوطنيتين والحفاظ إلى الأبد على مثل بيان ثورة أول نوفمبر. 1954 فلكم الآن،
أيتها الجزائريات أيها الجزائريون، أن تتولوه إيماننا وإحتسابا بتزكيتكم
الجماعية، بحيث يصبح الأداة التي تتحقق بفضلها نهضتنا والتي نوؤمن بفضلها
العزة والسؤدد لوطننا المفدى.

**أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك
هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين .**

بني وطني الأعزاء،

كما عهدتموني دائما، وكلما اقتضت الضرورة فإنني أتوجه إليكم مباشرة
وصراحة، أعرض عليكم رأيي وموقفي بصدق ووضوح، أستفتيكم في حرية
ومسؤولية، وأنا مؤمن أن كلمتكم أمانة في عنقي، واختيارك الحر عهد بيننا.

لقد اقترحت من قبل مبادرة الوثام المدني، التي تمت المصادقة عليها مرتين في

البرلمان، ولم أكتف بذلك بل ذهبت إلى استفتاء شعبي، حقق نتيجة باهرة لم يتحقق مثلها منذ الاستفتاء الشعبي حول استقلال الجزائر في جويلية 1962.

لقد اخترت السلم والوئام الذي دفعت من أجله ثمنا باهظا، هو ثمن المواطنة والوطنية. وأنا واثق أنك لن تتراجع عنه أو تفرط فيه، خاصة بعد أن ترسخ وتعزز خلال سنوات من الجهد والبناء والسعي الدؤوب.

لقد آن الأوان أن تستكملوا ما بنيتموه بالدم والعرق وأن تبلغوا هدفكم الأسمى في تحقيق سلام شامل دائم نهائي، يطوي تماما مرحلة دامية مقيتة. وذلك من خلال التعبير الحر عن رأيكم، والإدلاء بصوتكم عاليا مسموعا.

وأنا واثق أن صوتكم لن يكون سوى صوت الحق والعدل والخير. ولن يكون موقفكم إلا مزكيا مباركا لهذا المسعى الذي بدأناه معا، ولم نبتغ منه سوى خير البلاد والعباد، مؤمنين أن التسامح والصفح والإخاء أخلاق إسلامية رفيعة، وخصال وطنية حميدة، وسلوك حضاري ممتاز، وسبيل ضروري لامناص منه لإنهاء دورة العنف الجهنمي، زمن الموت والدمار والضياع.

ومثلما كان التفافكم كبيرا ودعمكم ساحقا لمشروع الوئام المدني، فإنني أمل متفائلا أن يحظى لديكم مشروع المصالحة الوطنية بالتزكية والتأييد، واثقا من تفهمكم وتبصركم، عارفا بنبل معدنكم وسمو فكركم، مقدرًا لأخلاقكم الفاضلة ووطنيتكم الخالصة، مؤمنا أن إرادة الشعوب من إرادة الله الغفور الرحمن الرحيم.

أبناء وطني الأعزاء،

إن الإستفتاء الذي أدعوكم إليه اليوم، استفتاء ديمقراطي، شفاف ونزيه، وسيكون اختيارك الحر قرارا سيدا ملزما، سأحترمه وأعمل على تطبيقه، مهما يكن. إن الديمقراطية تراعي وتقدر رأي الأقلية، لكنها أيضا، تقتضي أن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية. أقول هذا متمنيا أن تكون الأغلبية الساحقة، متمسكة بحق وصدق وثبات، بإرادة التصالح والتفاهم والتسامح.

هذا ندائي لك من القلب إلى القلب، القلب الطيب العامر بالخير والمحبة، المؤمن أن الإسلام سلام وأن الحضارة أمان، وأن الوطن مواطنة للتعايش والتضامن والتكافل. نداء من العقل إلى العقل، العقل الراجح الواعي العارف، المستنير المسؤول، المتدبر في حكمة وحنكة، مسالك النجاح والسعادة والهناء.

إن الجزائر التي أنتم على موعد معها اليوم وغدا، هي جزائر واثقة في نفسها وقدراتها، متطلعة إلى المستقبل المشرق الذي سيتحقق بعون الله، بفضل تصالحكم وتلاحمكم، جهودكم وتضحياتكم، إخلاصكم والتفافكم حول قيادتكم ودولتكم.

إن همم الرجال وعبقريتهم من إرادة الشعوب وعظمتها، وقد علمتنا ثورة نوفمبر كيف تنصهر طاقات الجميع في بوتقة الوطنية الخلاقة، فتصنع العجائب وترفع التحديات.

أما نحن فقد توكلنا على الله وعلى شعبنا العزيز، مدركين ثقل المسؤولية، مستعدين صادقين، مؤمنين بقدرة شعبنا على استيعاب النداء، عارفين أنه لن يخلف وعده مع التاريخ، مثلما كان وسيبقى.

اللهم احفظ وطننا المفدى، ووفق شعبنا في حسن الاختيار، وبارك له خطواته في مواصلة المسار وتحقيق المزيد من الرقي والازدهار، وأنعم عليه بالعيش الكريم والهناء والاستقرار.

اللهم أسألك الحكمة والقوة والسداد، الصبر والعون والتوفيق في تحمل الأمانة والوفاء للرسالة، في الاضطلاع بمسئوليتي وأداء مهمتي على أحسن ما أستطيع وترضاه، وما يجعلني أهلا لثقة شعبي العظيم، وجديرا بقيادة وطني الغالي إلى أسمى مراتب العزة والسؤدد.

المجد والخلود للجزائر، لشهادتها وأبطالها وشعبها العظيم.
شكرا على كرم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

خطاب

معالي السيد عمّار سعداني

رئيس المجلس الشعبي الوطني

بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لسنة 2005

الجزائر، في 03 سبتمبر 2005



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،
السادة وزراء الدولة،
السادة الوزراء،
السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،
الضيوف الكرام،

أرحب بكم وأشكركم على حضوركم معنا مراسيم افتتاح دورة الخريف التي تتزامن مع دعوة فخامة رئيس الجمهورية الهيئة الناخبة للاستفتاء الشعبي حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي يعدّ من المحطات التاريخية المشرقة التي تضاف إلى رصيد الأمة وسجلها الحافل بالأمجاد والانتصارات.

أيّتها السيدات، أيّها السادة،

منذ أيام، ودع المجلس الشعبي الوطني واحدا من أعضاءه، المرحوم أحمد قرزة، الذي ألتحق بالرفيق الأعلى في سن التاسعة والخمسين.

لقد كان المغفور له دائم الحضور بجديته المعهودة وحرصه على المشاركة الفعالة في أنشطة المجلس، فبرحيله، خلف فراغا رهيبا في هذه القاعة التي لا تزال تدوي بصدى مداخلته حول مسألة المراقبة المالية، وهو الذي يحفظ له كل واحد منا افتخاره بمهمته النيابية وروح المبادرة وحماسه في أداء وظيفته البرلمانية.

إنّنا برحيله نفقد عضوا متحمّسا وموهوبا، ونائبا محبوبا محترما يصغى إليه، وبرلمانيا مكنته بصيرته من الظفر بتقدير الجميع وأخا كانت خصاله مفخرة لمجلسنا ورجلا بتنا نفتقد صوته وكفاءته.

إن نواب المجلس الشعبي الوطني إذ يترحمون على روح الفقيد، فإنهم يجددون الشكر لكل الذين قاسموا أسرة المرحوم وعائلته البرلمانية مشاعر الأسى والحزن.

ومنذ أيام أيضا فقدت الجزائر في أرض الرافدين اثنين من دبلوماسييها المقتدرين هما علي بلعروسي وعز الدين بلقاضي، اللذين أودت بهما يد الغدر المقيتة وهمجية الإرهاب.

إن نواب المجلس الشعبي الوطني يعبرون مرة أخرى عن استنكارهم وإدانتهم لهذا الاغتيال الجبان الذي اقترف في حق دبلوماسيينا، ويجددون اليوم عبارات المواساة والتأثر لعائلاتهما ولكافة الأسرة الدبلوماسية الجزائرية.

وإن كنا لا نملك ردا لقضاء الله وقدره، فإننا ندعوه جلت قدرته أن يتغمد أرواح النائب أحمد قرزة، وعلي بلعروسي وعز الدين بلقاضي الزكية بواسع رحمته وأن يسكنها فسيح جنانه ويلهم ذويهم الصبر والسلوان، وبهذا المصاب الجلل أستسمحكم سيداتي، سادتي الوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواحهم.

- دقيقة صمت -

. (الله أكبر).

أيتها السيدات، أيها السادة،

يتضمن جدول أعمال دورة الخريف التي نستهلها اليوم ملفات ذات أهمية جوهرية لمواصلة الإصلاحات المسطرة في برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، والمجلس الشعبي الوطني عازم على مواصلة الاضطلاع بكافة المهام التي يخولها إياه الدستور، والسهر، على وجه الخصوص، على أن تجسد النصوص التي ستبادر بها الحكومة والتي سيتولى المجلس إثراءها وتعديلها تعديلا بناء، والتصويت عليها تجسيدا كاملا للبرنامج الرئاسي الذي زكاه الشعب في 8 أبريل 2004.

فضلا عن النصوص الأربعة التي بلغت دراستها مرحلة متقدمة خلال الدورة المنصرمة، و المتمثلة في مشاريع القوانين المتعلقة بالمدينة و بتنظيم مهنتي الموثق والمحضر القضائي و بالوقاية من الفساد ومحاربتة، فقد تم إلى غاية اليوم، إيداع عشرة (10) مشاريع قوانين جديدة على مكتب المجلس الشعبي الوطني، تعالج مسائل أساسية مثل المناطق الحرة وقانون الإجراءات الجزائية وإثبات حق الملكية العقارية والتأمينات وتنظيم البلدية والولاية وشركات رؤوس الأموال الاستثمارية وتوريق القروض الرهنية ومكافحة التهريب وكذا قانون المالية التكميلي لعام 2005.

إضافة إلى هذه الملفات التي سيتمّ بدءاً من الغد، استئناف دراستها أو الشروع فيها، سيتمّ قريباً إيداع مشاريع قوانين أخرى على المجلس الشعبي الوطني، تعالج مسائل متّصلة بالتعليم في المؤسسات التربوية والتعليمية الخاصة، وقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقانون الأساسي العام للتوظيف العمومي والصحة وتنظيم النشاط الاجتماعي وترقيته، والطيران المدني، وقانون الملاحة البحرية، هذا بالإضافة إلى قانون المالية لسنة 2006.

إنها آفاق تعد بعمل مثير حقاً يتيح الفرصة لكل نائب لتقديم مساهمته في النقاشات الثرية التي ستعرفها ملفات الإصلاحات، ملفات حاسمة سواء بالنسبة لمعيشة المواطن وتحسين ظروفه الاجتماعية أو بالنسبة لمستقبل البلاد الاقتصادي وتكريس مبادئ الحكم الرشيد.

وفي هذا الصدد، لا زال المجلس الشعبي الوطني على قناعة تامة أن إصلاح المؤسسات المالية والمصرفية يشكلّ أحد الإصلاحات الملحة الواجب الشروع فيها بالنظر إلى ما لهذا القطاع الحساس من وظيفة محورية وما يتميز به من منظومة يتوقّف عليها تسيير الاقتصاد والسير الحسن للمجتمع.

وسيكون نواب الشعب في طليعة القوى الوطنية الداعمة لبرنامج الإصلاحات الطموح الذي تقدّم به فخامة رئيس الجمهورية، وهم أكثر حرصاً على تنفيذ التزاماته ولن يدخروا جهداً من أجل التجسيد الفعلي لكل ما تضمن من بنود وأفكار ومشاريع وكل ما يهدف إليه من ترقية حقيقية في كل القطاعات وتمكينها من أداء المهام والوظائف والأدوار المنوطة بها على أكمل وجه.

فإننا من جهة أخرى نأمل من الحكومة تسريع وتيرة عملها وتكييفها مع الطابع الاستعجالي الذي يكتسبه إنجاز الأهداف المسطرة في برنامج رئيس الجمهورية.

فلا يحق لنا برلماناً وحكومة، ونحن نتوقّر على كل مؤهلات النجاح هذه وكلّ الامتيازات أن نخفق في طموحنا للدفع بالجزائر على درب التقدم والازدهار، وسيكون النجاح حليفنا، بقدرة الله تعالى، لتحصّنا بإرادة جماعية للنجاح.

أجل، بإمكاننا أن ننجح، وسنسخّر كل مؤهلات النجاح وسيكون نجاحنا أكبر إذا ما كان السلم المدني والاستقرار والتماسك على موعد مع ما سنخوضه من مشاريع وأعمال.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد بادر السيد رئيس الجمهورية، وعيا منه بهذه الحتمية، التي جعل منها أولى أولوياته، بإخماد نار الفتنة، منذ بداية عهده الأولى، بإعادة السلم داخل المجتمع واستعادة أمن الأشخاص والممتلكات، قبل أن يكرس جهوده للورشات الإصلاحية الضخمة التي أرادها لخير البلاد، منذ أن وصل إلى سدة الحكم.

إن فخامة السيد رئيس الجمهورية، بصفته قاضي البلاد الأول، محتكما إلى تعاليم ديننا الحنيف، وإلى الدستور وروح القوانين الجزائرية، ومُعترفا من تقاليدنا وقيمنا العريقة، قيم الكرم والتضامن والرحمة والصفح، قرر لم شمل أبناء الأمة، من خلال إعداد مسعى شامل لاستعادة الوئام المدني، وعرضه على الشعب الجزائري في استفتاء شعبي تاريخي، وهو المسعى الذي زكاه المواطنون و المواطنات بالأغلبية الساحقة في 16 سبتمبر 1999.

إن تطبيق القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني والنصوص المتخذة لتطبيقه، فتح أبواب التوبة أمام الآلاف ممن ضلوا جادة الطريق في فترة من حياتهم، ثم وضعوا السلاح واندمجوا في المجتمع.

إن الجزائر التي قطعت شوطا هاما على درب السلم والأمن الذين يتطلع إليهما الشعب الجزائري وذلك بفضل هذا القانون، على وجه الخصوص، خرجت من هذه المأساة في تاريخها أقوى من أي وقت مضى، وهذه المحنة، على قسوتها ومرارتها، لا تخلو من العبر إنها تجربة ستحفظ جميع دروسها للأجيال القادمة.

إن مشروع المصالحة الوطنية يعكس حقاً مشاعر الإخلاص التي يتحلّى بها رئيس الجمهورية إزاء الشعب ويعزز إرادته الحازمة لأن ينعم الجزائريون والجزائريات بالسلم والأمن الذي هم في أمس الحاجة إليه من أجل أن يعيشوا حاضرهم ومستقبلهم في كنف الأمن والسلم والسكينة.

لقد أراد الله بأمتنا خيرا أن يسر لها من أمرها رشدا وحبها برجل من صلبها أوكلته أمرها ليكون قاضيها وراعي حماها يسوس بحكمته وسداد رأيه وضعها كان عسيرا، فبادر بالوئام المدني الذي كان فيه خلاص من ضلت بهم السبل وعادوا إلى أحضان الأم الرؤوم جزائر الشهداء والخير.

هاهو ذا ميلاد فجر جديد يهبل على البلاد معلنا نهاية أزمة طال أمدها، أزمة كانت وراء تغذية لهيبتها أطراف لا ترضى صلاحا ولا تقبل نماء أو ازدهارا ولا تطمئن لاستقرار وأمن، وهاهو الشعب وحده يكشف مخاطر المنزلاقات ويستدرك ما فات، قابضا على الجمر، كامدا للجراح كاظما للغیظ ولكنه مكابر عنيد عندما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن ومستقبل الأجيال.

هي ذي إرادة الشعب تتجسد في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تعهد به فخامة رئيس الجمهورية وهاهو يفي بالعهد **“ألا أوفوا بالعهد، إن العهد كان مسؤولاً”** صدق الله العظيم

إن الميثاق من أجل السلم والمصالحة، الذي استمدّ جوهره في تصوّره وصياغته من نبأ وعظمة أمّة حريصة على إعادة إرساء روابط التفاهم والأخوة بين كلّ أبناءها، لهو ثناء وإشادة بالجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن وأولئك الذين، بفضل تضحياتهم، وقفوا درعا حصينا في وجه الإرهاب المقيت من أجل الدفاع عن الجمهورية ووحدة الأمة.

والميثاق هو أيضا فرصة جديدة لأولئك الذين لم يضعوا السلاح جنوحا للسلم. واعتمادا على نفس المقاربة التصالحية ومنطق التعويض إزاء الضحايا، فإن الميثاق جاء ليعالج أيضا تلك المسألة المأساوية، مسألة المفقودين، بعيدا عن ذلك التوظيف الدنيء الذي ابتغته أوساط أجنبية معادية لبلادنا. إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يشكل المخرج الأمثل للجزائر من أزمته، لأنه الدعامة الأساسية لكل تنمية ورفي.

فلا رخاء ولا تنمية ولا تقدم والأمة في حيرة ضائعة معالمها.

نعم سيكون أبناء الجزائر في الموعد للرد على المتاجرين بآلامه والمتلاعبين بمصير أجياله، وسيقف الشعب في وجه المناوئين له والعاملين على التشكيك في مساعيه وكل أولئك الذين كانوا وراء تعميق جراح الشعب وإطالة عمر أزمته والمتاجرة بدماء الأبرياء للحفاظ على الريوع، وذلك بتلبية نداء الضمير الخالد، وصوت الحق الصادح الذي يحمل في أعماقه الصفح الجميل والصلح والسلم والأمن.

أيّتها السيدات، أيّها السادة،

إنّ يقيننا لكبير أنّ الشعب الجزائري الذي كان دوما حاضرا في مواعيد تاريخية كبرى سيُعَلَّب يوم 29 سبتمبر 2005 المقبل حكمته الواسعة المنغرسه فيه بما يجعل السلم والمصالحة الوطنية يتجدّزان في نفس أبناء وطننا و يترسّخان كطريق لا محيد عنه من أجل أن يعود الاستقرار، هذا الاستقرار الذي يشكّل ركيزة للوئام داخل المجتمع ومصدره له، ومن ثمّة، للتماسك والوحدة الوطنية.

من هذا المنظور، فإنّه من مسؤوليتنا، ومن واجبنا المقدّس، أن نتجنّد حتى نجعل من 29 سبتمبر 2005 يوما تاريخيا يكتب فيه النصر للسلم والمصالحة الوطنية بفضل إرادة الشعب ومن أجل خير الشعب.

أيّتها السيدات، أيّها السادة،

اسمحوا لي أن أرفع باسمكم أخلص عبارات الشكر إلى السيد رئيس مجلس الأمة والسيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة على حضورهم معنا الافتتاح الرسمي لهذه الدورة التشريعية، وأتوجه بالشكر إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على الحضور والمشاركة والتعاون.

وأشكر كافة ممثلي وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب على نقل وقائع هذه الجلسة وتغطية نشاط المجلس بموضوعية واحترافية، وأرجو لهم مزيدا من التوفيق في إرساء قواعد إعلام وطني نزيه وشفاف وموضوعي من أجل إطلاع الرأي العام الوطني على مجريات الأحداث وإعلامه بالحقائق خدمة للجزائر وتحقيقا لاستقرارها وازدهارها.

وأتمنى لأشغال دورتنا هذه أن تكلّل بالنجاح وتحقّق ما هو مسطر من برامج وأهداف. وأتمنى لشعبنا أن يحقق ما يصبو إليه من آمال وتطلعات في السلم والمصالحة وأن يصفح الصفح الجميل ويشرع بإخلاص في طي صفحة الماضي المؤلم وبناء صرح المستقبل السعيد، مستقبل الجزائر الشامخة، جزائر الوفاء لمن منحوا أرواحهم زكية طاهرة من أجل أن نحيا في كنف الأمن والأمان والرخاء والنماء.

“ ربّ اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات ” صدق الله العظيم

أشكركم على كريم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمته الله وبركاته.

لائحة نواب المجلس الشعبي الوطني لمساندة

مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة

الوطنية ودعمه.

نحن نواب المجلس الشعبي الوطني،

- وفاء منا للالتزام الذي قطعناه بالتحسس دوما تطلّعات الشعب العميق إلى السلم والأمن،

- ووعيا منا بالواجب الذي يقع علينا، بصفتنا ممثلي الشعب، مفوضين منه، واجب اتخاذ الموقف في النقاش الذي تشهده الساحة السياسية الوطنية حول رهانات السلم والمصالحة والتماسك الوطنيين،

- نشيد بجهود السلم التي ما فتئ رئيس الجمهورية يبذلها منذ عام 1999 في إطار مسعاه السياسي، و نذكر بأن تطبيق القانون الصادر في 13 يوليو 1999 المتعلق باستعادة الوثام المدني والذي زكّاه الشعب في استفتاء شعبي، وكذا النصوص المتخذة لتطبيقه مكنّ الجزائر من قطع شوط هام على درب السلم والأمن الذين يتطلّع إليهما المواطنون بكل ما أتوا من قوّة،

- نحیی مسعى المصالحة الوطنية الذي بادر به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهو المسار الذي يعكس مشاعر الإخلاص التي يكنّها رئيس الجمهورية للشعب والإرادة التي تحدوه لأن ينعم الجزائريون والجزائريات بالسلم والطمأنينة والأمن،

- نعتبر أن المحتوى الذي جاء به مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية يعكس كرم بلد يرغب في توثيق عرى التضامن بين كافة شرائح مواطنيه وينوّه في الوقت نفسه تنويها مستحقا على من تحلّوا بالشجاعة، من عناصر الجيش الوطني الشعبي وغيرهم من الوطنيين والمواطنين الذين كانوا درعا حصينا من أجل الدفاع عن المكتسبات الجمهورية للأمة،

- نعتبر أن الأبعاد الثلاثة التي جاءت في صلب مشروع الميثاق من أجل السلم

والمصالحة الوطنية والمتمثلة في المصالحة إزاء الجميع والتعويض إزاء الضحايا والثناء على الالتزام بالوطنية الجمهورية تدرج ضمن مسعى منصفا يستمدّ جوهره في آن واحد من رصيد القيم الروحية والثقافية والحضارية للجزائر ومن الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية،

- نؤيدّ كافة الإجراءات التي جاء بها الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية والرامية إلى تعزيز السلم وتدعيم المصالحة الوطنية ودعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوية، وتوثيق التلاحم الوطني،

- نرفع نداءً إلى أولئك الذين لم يجنحوا للسلم بعد وندعوهم إلى التخلي فوراً ونهائياً عن كافة أشكال العنف، للاستفادة من الترتيبات التي جاءت في مشروع الميثاق وإجراءات الصفح التي أقرّها هذا المشروع،

- ندعو الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية والنقابية، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني بوجه عام على الانخراط كلية في حملة تنظيم الاستفتاء الشعبي المقرر في 29 سبتمبر 2005، والدعوة إلى التصويت لفائدة مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة،

- نوجه نداءً إلى الجزائريين والجزائريات للتوجه بقوة إلى مكاتب الاقتراع يوم 29 سبتمبر 2005 والتصويت لفائدة مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة،

- نتوجه بالشكر إلى الأصوات الكثيرة في العالم التي عبرت عن مساندتها للمصالحة الوطنية في الجزائر ولمشروع الميثاق المتصل بهذا المسعى،

- نرفع طلباً إلى الأسرة الدولية وإلى كافة القوى المتشبثة بالسلم والتقدم عبر العالم لدعم جهود السلم التي يبذلها في الجزائر وفي العالم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،

- نلتمس إدراج هذه اللائحة في الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، طبقاً لما ينصّ عليه نظامه الداخلي في هذا الشأن.

الجزائر 3 سبتمبر 2005



**مقتطفات من خطب
وكلمات فخامة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة
في السلم والمصالحة**

ما من شك في أن السلم لا ترضي البعض. لذلك فإنهم يعملون، على إقامة العراقيين أمامها ووضع شروط تعجيزية لتحقيقها. لكن إذا كانت السلم لا تخدم هذه المصالح، فإنها من جانب آخر، تمثل أملا كبيرا ومطمحا نفيسا للشعب الجزائري برمته ولبلادنا الغالية.

قد تكون هذه سلم السلاح التي يحقق منطقتها تدميرا أكثر، وضحايا أكثر، وبؤس أكثر وتحقيقها يكون دائما، مؤقتا وعشوائيا، في كل الحالات. لكن سلم الرجال، لكن سلم القلوب، لكن سلم العقول تؤدي بالفعل، وبصورة فورية، إلى تآخ أكبر، وإلى تضامن أكبر، وإلى بناء أكبر، وإلى بؤسا أقل.

إنها السلم التي تحقق مصالحة الجزائر مع نفسها. والتي التزمت معكم في شأنها.

لقد لمست خلال الحملة الانتخابية نداءكم، من أجل أن توقف المأساة بين الأشقاء، والتي تشتت وتدمر وتحزن الشعب الجزائري، منذ أكثر من عشرية كاملة. إنني أدركت أنه، بقدر الإسراع في تحقيقها، بقدر ما يكون حملها أخف، وبقدر ما تكون للمصالحة الحقيقية والصادقة حظوظا أوفر، وأسرع، وأمتن من الإستتباب بين الجزائريين، تحقيقا لمصلحتهم المشتركة والدائمة.

ولن أمل من ترديد القول، بأن ليس لهؤلاء ولا لأولئك، من وطن بديل. ومهما كانت رفاهية الملجأ، فالجنة الوحيدة فوق هذه الأرض، بالنسبة للجزائريين، هي الجزائر نفسها.

ومن هذا المنظور، لا يمكن الإستغناء عن أية فرصة. يجب تشجيع كل

عمل من شأنه أن يدفع حركية السلم، كما يجب أن تباشر هذه الحركية،
وتواصل إلى نهايتها.

ولقد أقيمت جزءا من استراتيجيات الخروج من الأزمة، على هذه الأسس
كلها، وان تحقيق السلم هو الشرط الأولي لذلك.

وانطلاقا من هذه الأسس أيضا، شرعت في عملية استرجاع الوثام
المدني بإضفاء الطابع القانوني، على وضعية فعلية قائمة منذ
1997 وكان من الممكن، أن تتحول لا محالة في أي وقت مضى إلى فرصة
ضائعة وأوضاع لا تحمد عقباه على البلاد.

إن العملية التي باشرتها، انطلقت من وضعية فعلية عشوائية، لتصل إلى
توقيف نهائي للعنف وإخماد نار الفتنة وإطفاء الحريق الذي التهم البلاد
والعباد. ويلاحظ اليوم في الميدان، تحسن واضح للحالة الأمنية.
ونحمد الله على ذلك، ونشكره بما يستحق ويرضي.

ولقد كرست كل جهودي لهذه العملية الوطنية، وأخذت على عاتقي
وبسرعة فائقة، مسؤولية إعطاء الطابع والأساس القانوني، لحركية
السلم والأمل هذه بالنسبة للجميع.

مقتطف من خطاب الرئيس بوتفليقة

لإستدعاء الهيئة الإنتخابية

(الجزائر، الأثنين 2 أوت 1999)

لكنني قلت أيضا أن الوئام المدني هو حالة من حالات العلاقات الاجتماعية تفترض تحقيق انضمام أغلبية الشعب للمشروع الذي يحدد مستقبله المشترك.

ولذلك، وبعد أن تم تنصيب الأداة القانونية لإستعادة الوئام المدني من الجانب المؤسساتاتي، قررت اللجوء إلى الإستفتاء من أجل تزويد المسعى الشامل بمخرج للأزمة وذلك بالضمان المباشر الواضح للشعب الجزائري، وبذلك تكون الفرصة له لكي يعبر عن نفسه، ولكي يقول رأيه للطبقة السياسية وكذلك لأصدقائه ومتعامليه الدوليين.

هذا الضمان الشعبي المباشر سيكون عندئذ الخميرة بالنسبة لجميع المساعي التي ينبغي القيام بها من أجل معالجة اجتماعية للأزمة وذلك نتيجة لتعقدها بالذات. وهي المعالجة التي ستتم على قدم وساق على الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وكذلك على المستويين الداخلي والدولي.

إن السلم والوئام المدني من أثنى الحقوق السياسية وأغلاها، ومن ثمة فإنه يقع على عاتقنا اليوم أن نعمل بكل قوانا، وبكل وسائلنا، من أجل تحقيقهما. وان عدم الإصغاء لآلام الشعب الذي وقع تحت طائلة الإرهاب طيلة عشر سنوات من العنف، والمناداة بتسليط القمع على العنف أمران غير جديدين بدولة حديثة تحرص على السهر على استقرار المجتمع وتقدمه.

قد تبرز معارضات عديدة لمثل هذا المشروع، غير أن الإنضمام إلى مسعى السلم من جانب شعب حرم مدة طويلة من الأمن والهناء هو أمر لا يمكن نكرانه في نظر جميع أولئك الذين عرفوا كيف يحافظون على صفائهم السياسي، وعلى صفائهم الذهني.

مقتطف من خطاب الرئيس بوتفليقة بتجمع ريميني

(ريميني، إيطاليا، الأثنين 23 أوت 1999)

الشعب الجزائري شعب مسالم، وأن ما حدث ليس وليد وضعية خاصة نشأت في بلادنا وتطورت وتفاقت إلى أن صارت إلى ما وصلت إليه، بل هي وضعية نشأت عند غيرنا ووجدت عندنا ظرفا ملائما. ولكن يبقى أنها غريبة عن مجتمعنا كل الغرابة. فكان لا بد من تحسيس المجتمع الدولي بحقيقة الأمر، وحمله على رد فعل مناسب يقحمه بصورة مباشرة في عمل منسق لمحاربة ظاهرة الإرهاب. بقي بعد كل هذا أن يقول الشعب الجزائري كلمته ليثبت للجميع بعده عما علق به من تهمة وإيحاءات مغرصة. فكان الجواب واضحا لا تشوبه شائبة، وكان الإجماع على ضرورة إحلال السلم والوثام المدني. وتساءلون كيف سأوظف هذا النجاح الذي هو فعلا بمثابة تفويض لإكمال المسعى.

إن مفهوم الوثام المدني كما طرحته على الشعب الجزائري، وكما فهمه الشعب، هو حركية كاملة يقصد منها حل الأزمة وإزالة آثارها. لذلك فالمسعى عملية طويلة النفس يتعين من خلالها تغيير وجه الجزائر الحالي، وذلك بوضع الآليات المناسبة لحل كل المشاكل التي تعاني منها بلادي. فهي أولا مؤسساتية تقوم بالدرجة الأولى على استرجاع سلطة الدولة وهيبته، وهذا شرط أساسي في عملية الوثام المدني. وسلطة الدولة في مفهومنا سلطة تمارس في حدودها المقررة لها قانونا، مما يفرض مواصلة العمل على ترسيخ الديمقراطية مع ما تتطلبه من وعي بالمسؤولية، وتحقيق وحماية للحريات العامة، وتعميق لثقافة الدولة.

وهي ثانيا دفع للنشاط الاجتماعي بأكمله من إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية والثقافية لإحداث التفاعل الضروري بين إشباع الحاجة الاجتماعية، وتدعيم قوة الدولة الاقتصادية كشرط أولي للقضاء على المديونية وإعداد تأهيل الجزائر لدور هام محيطة الجيوسياسي

والاقتصادي، هذا المحيط الذي هو مغاربي، وعربي ومتوسطي. ويتبين من كل هذا أن ما صادق عليه الشعب الجزائري يوم 16 سبتمبر 1999 هو امتداد لمصادقته على البرنامج الذي كنت اقترحته عليه في 16 أبريل (نيسان 1999) وهو البرنامج الذي انتخبت على أساسه رئيسا للجمهورية. ...فتحقيق الوثام المدني رغم أنه مسعى يحتاج إلى وقت إلا أنه خطى خطوات عملاقة، ويظهر ذلك من خلال الحياة اليومية وهي اليوم في وضع أكثر انشراحا، وأكثر تفتحا.

ومن جانب آخر كان لا بد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تحمل له، لأننا ننطلق من حقيقة أساسية، ذكرتها في الجواب على سؤالكم الأول، وهي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذا إلى جسم المجتمع، فساهمت في تفجيره وإضعافه. وتلاحظون معي، بدون شك، أن هذه النظرة تغيرت وأخذت علاقات الجزائر مع العالم الخارجي تأخذ مجراها الطبيعي.

مقتطف من حديث الرئيس بوتفليقة

مع أسبوعية "الوسط" اللندنية

(الثلاثاء 29 نوفمبر 1999)

من البديهي أن المضي إلى الأمام يتطلب معرفة بالماضي، والمأساة التي عاشها الشعب الجزائري تدفعه إلى أن يعتبر بما حدث. لا أظن أن الشعب الجزائري يريد أن يغلق ملفات الماضي مثلما تقولون، بل إنه يجتهد من أجل ألا تتكرر مثل تلك الفضائع الشنيعة التي راح الآلاف ضحية لها. الماضي هو الماضي وعلينا أن نتحمله، وعلينا، في نفس الوقت، أن نعالج جراحنا بلغة المنطق إن صح التعبير. ذلك أنه لا مناص لنا من التفاهم فيما بيننا لكي نقيم الدولة على أسس صحيحة. التركة ثقيلة، ونسيانها أو تناسيها لا يعودان علينا إلا بالضرر. ولا شك في أن المؤرخين وعلماء الاجتماع سيعملون في المستقبل على تقديم التأويلات والأعدار والتبريرات وغيرها في هذا الشأن، وسيكتشفون يومها أن الشعب الجزائري قادر على تجاوز المحن التي تلم به، فما بالكم وهذه المحنة الداخلية في المقام الأول وأذكاها أعداؤنا في الخارج ! وعليه، ليس من المستغرب أن ترى شعبنا على قدم وساق يسعى من أجل التخلص من المحنة وأسبابها إدراكا منه أن الخلاص لا يأتي إلا على يديه. ولعل أكبر إنجاز تحقق إلى أيامنا هذه منذ استفتاء 16 سبتمبر 1999 إنما هو ذلك الذي يكمن في القفزة العقلية التي تمت في الذهنية العامة للشعب الجزائري، أي بمعنى أنه لا بد من عزيمة جبارة تنتشله من أشدق اليأس وتكون في نفس القوة والعظمة اللتين تميزت بهما ثورتنا التحريرية المباركة في غرة نوفمبر 1954.

هاهي مؤسسات الدولة الجزائرية قد بدأت تستعيد دورها الحقيقي الأصيل في مختلف المستويات. وهاهي التنمية الاقتصادية، على الرغم من العراقيل الكثيرة التي تقوم في وجهها، تعرف اليوم نشاطا حثيثا، وهاهو المواطن الجزائري ينظر إلى دولته نظرة ملؤها الثقة

والأمل. وأعتقد أن ذلك هو أهم إنجاز تحقق في الجزائر منذ الاستفتاء الأخير.

...النار لا تنطفئ دفعة واحدة. إنها تحتاج في مبدأ الأمر إلى الكثير من خراطيم المياه، ويتضاءل اجتياحها هذا شيئاً فشيئاً بمرور الوقت. والبركان هو الآخر لا يخمد دفعة واحدة، فخموده يتحقق تدريجياً. وكذلك الشأن بالنسبة لأعمال العنف عندنا. لو عقدنا مقارنة سريعة بين الوضع الأمني في مطلع سنة 1999 وبين ما هو عليه في أخريات هذه السنة لوجدنا فرقاً شاسعاً. ليس هناك شك في أن هناك من يرفض الوئام المدني، ولكن الراضين قليلون جداً، والسبب في ذلك هو أنهم لا يرضون بالعيش إلا في الماء العكر. ومع ذلك فإن قانون الوئام المدني منح لهم جميع الفرص من أجل أن يعودوا إلى ديارهم وذويهم ويستأنفوا حياتهم الطبيعية في المجتمع بعد أن ضلوا الطريق.

مقتطف من حديث الرئيس بوتفليقة

حديث مع صحيفة "الحياة" اللندنية

(الجمعة 24 ديسمبر 1999)

لا تكون الأمم أبداً أكثر عظمة مما تكون عليه حين تحشد طاقاتها وتجمعها حول مشروع كبير فيه يكمن الخلاص. ومشروع المصالحة الوطنية الكبير، الذي أقترحه عليكم اليوم، جدير بأن يدرج ضمن صفحات تاريخنا المشرقة الناصعة.

إن المشروع الكبير هذا يسمو فوق الانقسامات الظرفية وفوق الطموحات القصيرة النظر. إنه يتجاوز كافة الحسابات ويزيل التخوفات ويقضي على كل القيود والأكبال.

أدعوكم إذن جميعاً، أخواتي الفضليات، إخواني الأفاضل، إلى الإدلاء برأيكم، يوم 29 سبتمبر المقبل، بكل حرية، حول مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية هذا الذي سيعرض على تقديركم والذي أريد أن أفيدكم، منذ اليوم، بتوجهاته الكبرى.

ستكون المصالحة الوطنية إيذاناً ببداية مرحلة حاسمة في مسار تجديد بلادنا. إنها تستوقف عقل وسخاء قاطبة الجزائريات والجزائريين وامتثالهم لتعاليم الإسلام السمحة كي يعفوا ويغفروا دون أن ينسوا، كي يُيَمِّمُونَ بكل حزم شطر المستقبل ويبتدعوا طريقة جديدة للعيش معاً، في جزائر يضطرد ويزداد ازدهارها ورخاؤها.

إن المصالحة الوطنية تتيح لنا الفرصة للقبول بتقديم تضحية جديدة حتى نتمكن من تجاوز معاناتنا وإعداد مستقبل كله سلم وسعادة لأبنائنا.

مقتطف من خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

بمناسبة الملتقى الوطني حول هجومات 20 أوت 1955

(سكيكدة 20 أوت 2005)

إن المصالحة الوطنية هي، قبل كل شيء، التصرف الذي يجعل بلادنا تقدم، بتأييد من الشعب، على توجيه الدعوة، مرة أخرى، إلى قاطبة الجزائريات والجزائريين لكي ينصاعوا لداعي المواطنة ويخضعوا طوعا للقانون الذي يضمن أمنهم وحررياتهم وديمومة قيم الإسلام. فباسم الشعب الجزائري وباسم الدولة الجزائرية وباسم قيم الإسلام الحنيف، أمد يدي حازمة أخوية إلى جميع أولئك الذين خرجوا، بوجه أو بآخر، عن الشرعية ويقبلون الآن على الخضوع بمحض إرادتهم لمؤسسات الدولة من أجل إطفاء ما تبقى من نيران الفتنة. فمن غير هذا التصرف لن يبقى لهم من سبيل سوى التجابه الانتحاري مع الشعب الجزائري.

إن المصالحة الوطنية هي، كذلك، التصرف الذي يمكن الدولة معتدة بدعم الشعب و بانتصارها على الإرهاب من الوفاء بضمان الانضواء التام تحت جناح الأمة لجميع النساء والرجال الذين ضلوا السبيل، في وقت ما، أو همشوا ولم يجابها مؤسسات الدولة الوطنية وقيمها.

قصارى القول، إن المصالحة الوطنية هي ما يمكن الدولة من الالتزام بالعمل، قدر المستطاع، على تضييد ما خلفته الفتنة من جراح تكبدها ضحايا الإرهاب وأسرههم وكذا أسر المفقودين.

إن هذه الأركان الثلاثة التي تقوم عليها المصالحة الوطنية غير قابلة للفصل ما بينها ولا يمكن أن ينظر إليها كغاية تنشد لذاتها. وهي ليست سوى الخطوات الأولى لمسار شامل يرمي إلى احتواء أعراض وأسباب الداء الذي لا زال يعاني منه مجتمعنا، الداء المتمثل، أصلا، في الأزمة الناجمة عن تعاطينا مع التحديث من حيث إننا أمة إسلامية.

مقتطف من خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

بمناسبة الملتقى الوطني حول هجومات 20 أوت 1955

(سكيكدة 20 أوت 2005)

لن تحقق المصالحة الوطنية غايتها الجوهرية ما لم تحتضنها حركة اجتماعية ثقافية واسعة، كفيلة ببناء مجتمع مدني جديد متنوع، قادر على إحياء الصلة العضوية بين الإسلام والأمة والحدثة. إنه يمكن، بعون الله، وبالمشاركة الفعالة للملايين من الجزائريات والجزائريين المتخرجين من معاهدنا وجامعاتنا، أن تخرج إلى الوجود جزائر جديدة، جزائر زاخرة بالإبداع والعتاء، مشعة بالنور وأن تدحر ظلامية العبث بالإسلام وظلامية الدعوة للتغريب السطحي اللتين تسببتا في وقوعنا في تقهقر حضاري ووطني لا قبل لنا به.

إن السبيل المؤدي إلى إنتاج ما هو صادق وجميل ونافع وتعميمه ضمن المجتمع هو سبيل الحدثة الرصينة الذي أدعو إليه الجزائريات والجزائريين كافة وكأني أدعوهم إلى الجهاد الأكبر. إن توطيد إيماننا بقيم الإسلام وسعيها إلى حدثة أكثر طموحا ونجاعة وإدماجا هما الوجهان المتلازمان لنهضتنا الوطنية المتساوقة مع شروط القرن الواحد والعشرين.

ذلكم هو، أبناء وطني الأعزاء، المبتغى من المصالحة الوطنية التي أدعوكم إلى مساندتها والمشاركة فيها حقا وصدقا.

إن الميثاق من أجل السلم والمصالحة الشاملة، في أبعاده وأهدافه، ليعد فرض عين، على كل مخلص ومخلص لهذا الوطن المفدى، لأنه يتيح لكل واحد، فرصة خالدة في التاريخ، ليقضي دينا عليه، مرضاة لله، وخدمة للأمة، وترقية للوطن. فبتحقيق المصالحة يستتب الأمن، وتآلف القلوب، وتعزز الوحدة، وتسان الشخصية الوطنية،

وتتحرر الإرادة من كوابيس الخوف، وتطمئن النفوس، وتحقن
الدماء، وتصان الأرزاق والحرمات، فيندفع الإنسان، نحو هدف
البناء ورسالة التشييد، ويعم الرخاء، فتتألق عبقرية الجزائري
في الاندفاع، نحو أفاق الرفعة والعلاء، فيناجح الأمم السيدة على
أمجاد المستقبل، كما نافحها على أمجاد الماضي.

هذا بيان لكم، فيه مستقبل الوطن وديعة بين أيديكم، وفي
ضمائركم، فتولوه إيماناً واحتساباً، بتزكيتكم الجماعية، وأرعوه
بسرائر نفوسكم الطيبة ودافعوا عنه، بألسنتكم وقلوبكم، وابسطوا
له من الذكر الجميل، يسر إلى قلوب غيركم فتطمئن به، وتعمل بهديه،
فنصبح بالسلم والمحبة فائزين غانمين، ولمستقبل أجيالنا
مطمئنين.

مقتطف من خطاب فخامة

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

بمناسبة الملتقى الوطني حول هجومات 20 أوت 1955

(سكيكدة 20 أوت 2005)

إن المصالحة هي الشرط الأساس والضامن الأكيد لتوطيد دعائم السلم والاستقرار، اللذين بدونها لا يمكن الرهان على نجاح أي برنامج تنمية مستدامة. وبغير هذا السلم وذاك الاستقرار، تبقى الدولة منشغلة بمتاعبها الأمنية الداخلية، معبأة لمواجهة مخاطر التفكك والتفكك، ومصارعة عوامل الاضمحلال والتلاشي، بدلا من التركيز على خدمة مواطنيها، وترقية ظروف حياتهم في مختلف جوانبها، وتحقيق التقدم والازدهار، وما يصون مصالحها ومكانتها بين الأمم.

لقد عانى الشعب الجزائري من المحنة المرة طوال سنين ثقال، وعرف كيف ينهل من مخزونه الرائع من حكمة وتبصر وسخاء، ليثبت من خلال الاستفتاء حول الوثام المدني استعداداه لتحمل الآلام المترتبة عن التمزق الوطني، بالتفهم والصفح. وأكد بوضوح إرادته في التفاف من جديد حول قيمه العريقة المتمثلة في التسامح والتضامن.

كما أكد في الوقت نفسه عزمه على بناء مجتمع يسوده العدل والتقدم، بما هو السبيل الوحيد الذي سيمكنه من تجسيد الإمكانيات الضخمة التي يزخر بها، وإبعاد النزوات التي يثيرها الحرمان واليأس. لا نهضة ولا تقدم بلا سلم واستقرار دائمين، لا خير يرجى في مجتمع يسود فيه الرعب والشك. ولا خوف على شعب اختار السلام، لا رهبة أو مساومة، بل بقناعة وحب في الوطن، و تشبث بعزته وكرامته.

لقد أدرك الشعب الجزائري أن الكثير من العوامل التي شحذتها

سياسات غيرمتبصرة، اجتمعت في بلادنا لتؤدي إلى انحراف الشعور الديني لدى بعض الناس، وإلى تدفق رهيب للعنف والكرهية. لكن بضبط النفس والرجوع إلى القيم السامية للإسلام الحقيقي، تلاحم الشعب الجزائري في أغلبيته، ليؤكد إرادته في وضع حد للتمزق الوطني، عن طريق التفهم والتسامح وإحلال إسلام سلام في بلدنا نهائيا. والتصدي بكل قوة لهذه الانحرافات التي كلفته الكثير، والتي تشوه صورة دين ظل محل احترام وإجلال على مر العصور.

هاهي الجزائر تخرج من سنوات المكابدة المرة، وتوصد أبواب الشر والأتراح، وتفتح أبواب الخير والمحبة، وتشق آفاق المستقبل الواعد للشعب المعتمم بحبل التضامن والوحدة والوئام والمصالحة مع الذات. مصالحة لا يشوبها الشك أو التردد. وهل هناك شيء أجدى للإنسان وأعز عند الله من ارتقاء عباده إلى المصالحة والصفح الجميل؟

مقتطف من كلمة الإشراف على التنصيب الرسمي

للمجلس الأعلى للقضاء

وتخرج الدفعة الـ 13 للطلبة القضاة

(الجزائر، الثلاثاء 23 أوت 2005)



**آراء رؤساء
المجموعات البرلمانية
في السلم والمصالحة**



العياشي دعدوة
رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب جبهة التحرير الوطني

الصلح خير

الواقع . الآفاق . النتائج

حيث أن البلد استعاد عافيته الأمنية والاجتماعية، وهو الذي تعدى عتبة الخطر، لأن يتلمس طريقه عبر مصعد الرقي والازدهار نحو الأفضل.

فالزمن موات للإقلاع نحو المرغوب فيه، المعبر عنه من لدن رئيس الجمهورية في كم من مناسبة وعلى كم من صعيد، والذي ما فتئ يحقق نقلة نوعية تكون بمثابة البساط الممهّد لمساعي وإجراءات تحقق المزيد من الاستقرار والرفاه.

هذه المبادرات والانجازات، لا بد لها من شروط موضوعية تهيئ لها المزيد من الجو المناسب والمناخ الملائم، وبالطبع لن يتجسد ذلك إلا بأداتي السلم والمصالحة واللتين هما في نفس الوقت تعبران عن مطلب جماهيري ملح.

وإذا كان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لا يأذن بميلاد جزائر جديدة فإن نجاح المسعى سيساهم لا شك في ميلاد جزائر متجددة.

ذلك أن الهزات والعواصف وحتى الانكسارات داخل الشعوب ليست قدرا أزليا ولا قضاء أبديا، إنما التغلب عليها يوجب التوافق والتقاء الارادات الصادقة من قبل الدولة من جهة وما يتبعها من مؤسسات بما في ذلك السلطة الرابعة، وأهمية التزامها بتوجيه الرأي العام وتجنيدته نحو ما يقرب ولا ينفّر، هذا يجب أن يلتقي مع إرادة الأمة التي عليها أن تعقد العزم على الانطلاق الحقيقي نحو التطور المنشود والتقدم الموعد.

إذا كان الميثاق في جوهره يعني التسامح ومد جسور التواصل والتضامن، فإن في ذلك استجابة لنداء الضمير الجزائري والفترة السليمة التي فطر الله الناس عليها، وهو ما لا يختلف اثنان في تعبيره عن صميم ثقافتنا ومنظومة قيمنا القائمة على الإيمان بأهمية الصلح الذي هو خير، بل هو سيد الأحكام، و مصدر التآخي والتراحم والتوادد.

الواقع

إن الوثام المدني قد حقق الأمن والاستقرار والسلم إلى حد بعيد، بل عزز أركان الديمقراطية وعمق مفهومها في أرض الواقع، ومكّن من تحقيق النمو الاقتصادي من جراء إصلاحات قانونية واقتصادية وإدارية وقضائية، مما أتاح الفرصة لابرار تنمية وطنية فاعلة جاءت من بعيد وبصعوبة.

ومن جهة أخرى فإن للجزائر مواطن من كنوز المصالحة الوطنية التي تختزن في ضمير الشعب ومكوناته، كثيرا ما نراها تتجسد في الواقع الحي، نراها رأي العين بين طالب الإغاثة، والحاضر المهيأ للنجدة، نلمسها بين المظلوم والمنتصر له، بين المسلوب حقه، ومن يفزع ويثور لمناصرة الحق، وإزهاق الباطل، بين من يفتقر إلى اللباس ومن يتولى كساءه، وبين الجائع ومن يتكفل بإطعامه.

إلا أننا كثيرا ما نعطي قيمة للتطبع والاستنساخ والتقليد، ولا نعطيها للطبع، فسلوكات القتل، وممارسة اللصوصية وقطع الطرقات، السرقة، شهادة الزور، إخفاء المسروق، إنكار العدالة، التنكر للولدين، للشخصية الوطنية، للهوية الوطنية، هي ظواهر وآفات مدانة،... أيضا نراها رأي العين في المجتمع ذاته لكنها مبتذلة حقيرة لدى الجميع لأنها دخيلة، مفتعلة وظرافية.

الآفاق

إذا كان من دون المصالحة التي هي السند القوي والأرضية الصلبة التي تقوم عليها تعبئة قدراتنا الوطنية وتفعيلها، والتي بفضلها يتم الاستقرار الداخلي على كافة الأصعدة، في كنف دولة الحق والقانون، يكون مآلنا التقهقر، والنكوس، والتخلف عن ركب العالم الذي يحيط بنا، هذا الذي لا يمهل السير ولا ينتظر متخلفا.

وإذا كانت نتائج الثامن أفريل من العام المنصرم هي أهم أحداث 2004 فإن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يعتبر هو الأهم لعام 2005، ذلك أن التسامح من أولويات الانشغالات التي يحملها هذا الحول من عمر الجزائر التي تسترجع أنفاسها وتستعيد مواقع مجدها التليد، في الداخل والخارج.

وإذا كان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية هو قرار الشعب الجزائري من خلال استفتاء 29 سبتمبر الجاري، وإذا كان الشعب لم يخف ترحيبه المسبق بالطرح الذي قدمه القاضي الأول للبلاد وعيا منه للخلفيات وكذا الأبعاد في شتى المستويات، وفي مختلف مناحي الحياة، فإن خريفنا هذا أتى بعزيمة يطبعها الأمن والاستقرار وملامح التعزيز الحقيقي للنمو في مختلف الميادين والذي يؤكده البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية والذي يقدر بغلاف مالي يتجاوز الـ 55 مليار دولار.

هكذا فإن السلم والمصالحة عبارتين متلازمتين ومضمونين متكاملين تمثلان الخيار الوحيد المفتوح على قلب صفحة الماضي، وأنهما الضمان الأساسي الذي يدفع بالبلاد إلى الرسو نهائيا على بر الأمان الذي تأسست جسوره على تفعيل مسار الوثام المدني من جهة.

ومن جهة أخرى لابد - ومعالجة الموضوع بعمق - أن نتحرى الصدق حتى ننطلق جادين ونقلع واثقين من أنفسنا، يحدونا عزم شديد ونجاح أكيد، وليس ذلك بعزيز على أمة وعلى شعب يزخر بتراث ثري من الأمجاد والمآثر، شعب كلما التحم حقق المعجزات، ولنا في ثورتنا المظفرة القدوة الحسنة ومن شكك فليعد إلى بيانها الخالد .

إن المسعى ليس ترديدا لشعارات لاتجدي، ولا انتقاء لكلمات لسنا نعنيها، نلونها بهرجية، ونرفعها في كل نادٍ و صوب كل اتجاه وليس سباقا من أجل التغني بمثل جوفاء خاوية، وليس ظهورا مزيفا لا يبعث على الارتياح، إنما هو عملية جراحية داخل الأحشاء نتقصى من خلالها وجود الخلل، فنصوب اعوجاجه بإجراءات وقواعد قانونية من شأنها أن تعالج الداء وأن نقوم بتشخيص نزيه من أجل اكتشاف مواطن الوباء ليسهل علينا وصف الدواء، ومن ثم الوصول إلى الشفاء.

إن موعدنا يوم 29 سبتمبر الحالي، لايعني التنظير ورسم معالم مشروع مجتمع جديد نتهمه ظلما وعدوانا بأنه غير موجود ونحن سنوجده، تَطَاوُلُ واللّه يطال الجزائر والجزائريين عبثا.

إن المجتمع الجزائري موجود بقوة موجود بقيمه، بمكاسبه، بعزته وكرامته، بانسانيته، برشده، بحريته واستقلاله.

إنما مهمة الساعين إلى الخير هي تلك المهمة النبيلة التي نوظفها في نفض الغبار وإزاحة الستار ورفع الغطاء على مكامن الخير، نستنفرها لتغلب على عوامل الشر ومظاهره وذلك بالرجوع إلى المثل الروحية والأدبية للمجتمع الجزائري الأصيل المتأصل غير المتنصل. أليس من حكمتنا كمجتمع أن ننزع نزوع الخير وأن نجنح إلى أصل خلقتنا، أليس من باب الأولى وأحرى أن نختار الراضية من النفوس والسابق بالخيرات من السلوك.

النتائج

إن إصلاح ذات البين يعني التقاء الأطراف المعنية والتسامح فيما بينها بتنازل طرف وعفو الطرف الآخر والعفو عند المقدرة هو جود من شيم الكرام.

لأنه رحمة، والرحمة وحدها هي التي تسع كل شيء وتتسع لكل شيء بل هي فوق العدل، فما أجمل أن تبتسم في وجه أخيك بدل أن تعبس... فهيا بنا نتشاك بالأنامل وننفذ إلى قلوب بعضنا البعض بالحب، بالرحمة، بالمودة، وإن بقي نشاز لايشارك في هذا المشهد النبيل والمحفل العظيم نطلب له الهداية وإذا لم يهتد فيجد نفسه وحده وسيندم حيث لاينفعه الندم، وتطبق عليه الحكمة القائلة:

ما زاد حنون في الاسلام خردلة

ولا النصارى لهم شغل بحنون

إن تجسيد هذه النتائج يتم أكيد عبر معالجة قضايا هي محل نقاش دائم وحيرة دائمة بين الجزائريين يشكلان عوائق لابد من إزالتها، وللإيفاء بهذا الغرض يجب أن نعود إلى عناصر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي يستمد مبادئه العامة من المحاور الكبرى لبرنامج رئيس الجمهورية. منها:

- معالجة ملف عائلة المفقودين.

- التكفل بضحايا المأساة الوطنية.

- تسهيل الاندماج الاجتماعي.

- التعويضات.

- رعاية الأيتام والأرامل.

فالسلم والمصالحة الوطنية تعنيان "إيجاد الحلول لكل ما ترفضه أمتنا، والاستجابة لكل ما يطمح إليه شعبنا"، وهو ما لا يتحقق عن طريق نصوص محددة، إنما من خلال برنامج واسع وسع السلم والمصالحة الوطنية، وشموليتهما .

وأن من يقلل من شأن هذا المسعى، وي طرح السؤال من هم المعنيون بالمصالحة؟ هم أولئك الاستئصاليين المهجورين الذين يعملون من أجل إبعاد الطبقة السياسية من جهة، وابعاد المجتمع المدني من جهة ليبقى الأمر اداريا - اداريا فقط - ليتصرفوا فيه حسب هواهم، تكريسا لأبعاد المواطن عن الدولة بمفهومها الواسع لأن وضع اليد الواحدة عن المجتمع يعني الفشل.

إن دولة مثل الدولة الجزائرية تضخ الأموال وتفتح الأحضان هي الدولة القوية التي تعفو عندما تكون قادرة على العفو وهي كذلك، لأن التجاوز والصفح وقت القدرة من أنبل ما يتصف به العظماء أفرادا كانوا أو جماعات، وأن المجتمع المتناسك المتضامن المتسامح المتصالح هو الذي يبني هذا النمط من الدولة التي تصبح لها القدرة الكافية على أن تساهم بقوة في الصفح الجميل.

إذا لم نتجند جميعا في عمل جوارى فاعل وهادف، جامع متكامل سنبقى نراوح مكاننا بين متهم ومتهم، غاضب ومغضوب عليه وأن الغضب أوله جنون وآخره ندامة.

ليس في الوجود أجمل من أن تتحرر النفس من الأحقاد والضغائن والشوائب حتى تلغي بغضبها، وتكظم غيضا وإلا صارت مطية إخفاق - لا قدر الله -.



ميلود شرفي
رئيس المجموعة البرلمانية
للتجمع الوطني الديمقراطي

من أجل ميثاق السلم والمصالحة

لقد استرجع الشعب الجزائري حريته واستقلاله بثمن باهض من الشهداء والتضحيات المختلفة ولم نكن في يوم ما نتصور أن يصل بنا الحال إلى حد التنافر فيما بين أبنائنا وتحت راية بلادنا.

وتطلبت عملية إعادة بناء الجزائر المستقلة العديد من التضحيات والحرمان لسنوات طوال ولم نكن نتصور أنه سيأتي يوم نرى فيه إنجازات الجزائر تهدم وتخرّب وتدمر من طرف أبناء الجزائر.

والعام والخاص يعرف جيدا أن بلادنا كانت مفخرة ليس للجزائريين فقط بل كذلك لجميع شعوب جنوب المعمورة الساعية لكسب التنمية وبخاصة الشعوب الشقيقة التي كانت تكافح بدعم من الجزائر من أجل حريتها ولم نكن نعتقد أن يأتي يوم نصب فيه معزولين من جراء وضعنا.

وهذه فرصة لنا في التجمع الوطني الديمقراطي لنذكر ببعض عينات المحنة التي مرت بها بلادنا بفعل العبث بهويتها الوطنية وخاصة ديننا الحنيف جراء اللهث على الحكم حتى وإن أدى ذلك إلى مقبرة جماعية.

لكن بفضل صمود الشعب الجزائري البار وبفضل جميع الوطنيين تم إنقاذ الجزائر من الإنهيار حتى وإن كان الثمن باهضا من التضحيات والخسائر.

والتحية كل التحية للرجال الواقفين الذين أنقذوا الوطن والمواطنين تحية لأبناء الجزائر على ما أتوه من صبر وتجدد لكي تبقى الجزائر واقفة. نرجو من الله عزّ

وجلّ أن يلهم الصبر والسلوان لعائلات ضحايا الإرهاب وشهداء الواجب ونعاهدهم على البقاء متضامنين معهم تحت رعاية الجزائر وتضامن شعبها.

والجميع يعلم أن التجمع الوطني الديمقراطي قد كان إلى جانب الوطنيين طرفا في هذه المقاومة من أجل أمن وسلامة البلاد والعباد ومن أجل تجسيد مسار التقويم الوطني. ومن ثمة فإن أبناء التجمع على دراية كاملة بجحيم الإرهاب من خلال دور مناضليه في صفوف المقاومين وببشاعة خسائره من خلال تواجد إطراره في دواليب الدولة، وبعمق جرح ضحاياه من خلال صلتهم مع عائلات ضحايا الإرهاب. غير أنه لم يكن مقدرًا على الجزائر أن تظل على هذه الحال الأليمة إلى يوم الدين. وذلك ما جعل التجمع يسارع دوماً إلى التعبير عن قناعاته الثابتة، ويرص صفوفه كلما توفرت الظروف للسعي إلى التعجيل باستتباب الأمن.

فبعد الانفراج الذي أثمره خيار الرحمة في السنوات الحمراء، جاء وقت الوئام المدني بمبادرة من المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، ليفضي إلى عودة الآلاف من الأشخاص إلى جادة الصواب، مما ترتب عن ذلك استعادة الأمن بدرجة كان يحلم الجميع بها.

وقد رافق عودة الأمن إنتعاش التنمية بفضل مجهودات كبيرة من طرف الدولة، التي أعادت البسمة إلى وجوه المواطنين حتى وإن بقيت بعض المصاعب الاجتماعية أو بعض ما يقترفه الإرهاب الهمجي من جرائم غادرة من حين إلى آخر.

تلکم هي الحقائق التي جعلت الشعب الجزائري يضع أحلامه مرة أخرى ويعلق أماله على نداء الرئيس بوتفليقة إلى المصالحة الوطنية التي تشكل المحور الأساسي لبرنامج المقدم في استحقاق 8 أبريل 2004، برنامج حصل على تزكية غير مسبوقه وفي شفافية تامة.

وانتظر المواطنون الإفراج عن المبادرة الكبرى، لمسعى الرئيس من أجل السلم والمصالحة الوطنية، وكان الإنتظار مسرحاً لأهواء الإنتهازيين والمتربصين حيث كان البعض ينتظر عودة الجزائر إلى أوضاع الفوضى وإلى أسباب الكارثة، والبعض يحلم بالكسب المزيّف عبر السعي إلى إعفاء جبائي.

وراح البعض حتى إلى الحلم عبثاً بتزييف الثورة وفتح الباب للخونة، وفي خضم

هذا التهريج وكل هذه المناورات بقى التجمع الوطني الديمقراطي هادئا في سيرته وثابتا في دعمه لرئيس الجمهورية، ووثقا في الشعب الجزائري المتطلع للسلم وليس الاستسلام والساعي للمصالح الوطنية وليس لمكائد أخرى .

واليوم لقد أصبح مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية موجودا في الساحة، واضحا في غاياته وفيا للجزائر التي حلم بها الشهداء من خلال بيان أول نوفمبر 1954 العظيم، وفيما كذلك لتضحيات شهداء الواجب الوطني من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

واليوم فإن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لم يعد يتطلع إلا إلى تزكية قوية من طرف الشعب الجزائري السيد ليعزز السلم والأمن في البلاد ويضمد الجراح ويفتح آفاقا واعدة لمستقبل الجزائر.

إنّ التجمع الوطني الديمقراطي إن يساند هذا الميثاق نصا وروحا فإنه لذلك يريد أن يشرح لماذا ؟

. لماذا الدعم والمساندة؟

كان التجمع الوطني الديمقراطي من السباقين في مساندة ودعم مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية وعبر عن موقفه في مناسبات عديدة وعلى لسان أمينه الأمين السيد أحمد أويحي الذي أكد الموقف مثنياً جهود فخامة الرئيس في إطفاء نار الفتنة ومرافعته الجادة من أجل إحلال السلم والاستقرار في الجزائر.

إنّ الشعب برمته مطالب اليوم بتزكية هذا المشروع وبقوة نظرا لما يحمله من بشائر خير وأمل بعد سنين الجمر والتخريب والتدمير.

- ولكي تكون المصالحة الوطنية فعالة ولكي يكون السلم قويا، يجب أن يبنيّا على الحقيقة ليس من باب الغالب والمغلوب بل في خدمة المستقبل.

- وبوقوف الشعب الجزائري موقفا واحدا موحدًا يوم 29 سبتمبر 2005 يكون قد سجل عرفانا وتقديرا واحترما لصنّاع الأمل الذين أنقذوا الجزائر وفي مقدمتهم أبناء الجزائر من الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن الذين أقحموا في الكارثة ليس من أجل السلطة ولكن من أجل حماية البلاد والعباد.

ومن ثمة لا يمكن أن نبني السلم والمصالحة بدون الإشادة بتضحيات الرجال

والنساء طيلة مدة الأزمة التي ألمت بوطننا المفدى، بل لا يمكن أن نخلط بين من ضحى من أجل الجزائر ومن شهر السلاح في وجه الجزائر.

- ومثل هذا العرفان يجب أن يكون مرفوقا بوقوف الشعب ضد أية محاولة للمساس بكرامة الرجال وبشرف مؤسسات الدولة وكل من سعى في الداخل وفي الخارج لإحباط الدولة الجزائرية، والانتقام من البلاد هو الذي ينتقد اليوم قوات أمن الجزائر ومؤسساتها.

- هل يمكن أن نعيد السلم في الجزائر ونحافظ على سلامة البلاد شعباً وإقليمياً من دون أن نصون جيشنا أفراداً ومؤسسة؟

- هل يمكن أن نتصالح ونتعايش في إطار القانون دون أن نصون قوات أمن البلاد التي تحمي المجتمع؟

- هل يمكن أن نتطلع لسلامة الجزائر عبر العقود دون أن نكرّم ونساعد أبناءها الذين قدموا أنفسهم متطوعين برغم كبر سنهم فداء للمواطنين والوطن في صفوف الوطنيين؟

ذلكم كله ما يجعلنا نقتنع بواجب الأمة أن تزكي هذا العرفان وهذه الحماية لجيشنا وقوات أمن البلاد وكل من ساهم في بقاء الجزائر ومؤسساتها واقفة.

وخلاصة القول أننا في التجمع الوطني الديمقراطي مع كل الإجراءات والتدابير التي جاء بها فخامة رئيس الجمهورية في مشروعه ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سواء تعلق الأمر بضحايا الإرهاب وعائلات المفقودين وأقاربهم وضحايا المأساة الوطنية تحت شعار عدالة وحقيقة.

ومن المنطق كذلك أن نساند الإجراءات المعروضة لفائدة عائلات وأقارب الإرهابيين وهم ضحايا المأساة الوطنية ولا ذنب لهم في أفعال ذويهم، ولا فائدة لنا في تهميش الأرامل وهؤلاء اليتامى والأقارب.

فمشروع الرئيس من أجل السلم والمصالحة الوطنية ترحب به مختلف الشرائح الاجتماعية، وحتى مختلف العائلات السياسية، فلنتجند له جميعاً يوم 29 سبتمبر 2005 وعلى الشعب الجزائري برمته أن يتحد ويزكي الميثاق بأغلبية ساحقة من أجل الجزائر ومستقبل أجيالها الصاعدة.



الدكتور: عبد الحف بومشرة
رئيس المجموعة البرلمانية
لحركة مجتمع السلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلم والمصالحة فاتحة عهد جديد

لقد عاشت الجزائر عشوية سوداء لا يختلف اثنان في شراستها وهمجيتها ووحشيتها، عطلت خلالها البلاد وأتلفت خيراتها وهجرت كفاءاتها وأهدرت مقدراتها وأحدثت اختلالات اجتماعية خطيرة أثرت تأثيرا بالغا على تماسك المجتمع وأوصلته إلى أزيد من مائة ألف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى واليتامى وما يفوق عشرين مليار دولار أمريكي من الخسائر جراء الخراب والدمار، وتسببت في تراجع هببة الدولة واستذلالها أمام العالم، فأنقصت وحدت من مصداقيتها في المحافل الدولية وضياع مواقعها ودورها في مناصرة القضايا العادلة في العالم.

إن السلوكات الشاذة والتطرف والعنف التي جنت الجزائر من ورائه الويلات لم يكن وليد الصدفة بل هو نتيجة حتمية لتراكمات تسبب في معظمها التغريبيين الذين سرقوا استقلال الجزائر وتوغلوا في دواليب السلطة فصادروا حق الشعب وتمكنوا من التحكم في رقابه بشتى الوسائل وداسوا على قدسية جهاده وهذا لا ينبغي أن يفهم من ورائه تبرير الجرائم التي حصدت الأرواح، ولكن لندرك بأن المجتمع الذي يدير ظهره لقيمه ويضرب عرض الحائط بثوابته ويتنكر لهويته، مآله التفكك والتشردم والتنافر وهذا ما حصل.

والذي حصل قد حصل لا مرد لقدرة الله وقضائه، وإنما استقراء تفاصيله واستخلاص الدرس منه من أوكد الواجبات حتى لا نقع ثانية في فخ التغريب والانسلاخ عن الهوية، والابتعاد عن قيمنا وثوابتنا ومرجعيتنا الحضارية

والنضالية. إنَّ السلم بكل مقاييسه يستوجب مصالحة مع الذات أولاً، ومع التاريخ بكل ما يعنيه من حضارة ونضال وما يحمله من قيم ومبادئ وثوابت ثانية.

والمعلوم خاصة عند المتتبعين للشأن الجزائري أنَّ الاستعمار في نهاية عمره في الجزائر قد فرخ التيار التغريبي بقصد تحقيق التبعية له في كل مظاهرها، فتوغل في مفاصل السلطة وشرابينها بفعل الظروف الصعبة في بداية الاستقلال وأخذ مواقع في دواليب الحكم، وتصرف كيف يشاء في مصير الشعب، فأقر سياسات لا صلة لها بقيم المجتمع وثوابته واتخذ تدابير جائرة تتعارض في جوهرها مع مصالح البلاد، وفرض مناهج تربوية أبعدت المجتمع عن هويته وانتمائه، وأعدَّ مخططات تنموية أحدثت اختلالات كبيرة بين أفراد المجتمع، وأظهرت فوارق لا زالت مناطق عدة في بلادنا تعاني منها الأمرين، وأدار الشأن العام بفكر غريب عن المجتمع وبأسلوب لا يمت بصلة مع قيم المجتمع فكانت النتيجة الحتمية: وضعية عصفت بالبلاد نحو المجهول وأدخلتها في نفق مظلم ظنا منه الوصول بهذه التصرفات والمواقف إلى إجهاض الثورة، الثورة العملاقة ملحمة القرن العشرين التي غيرت بحق أو ساهمت في تغيير مجرى التاريخ.

وإذا كانت المصالحة الوطنية دواء لمعالجة الافاة ومضاعفاتها فهي أيضاً تنبيه وتحذير موجه للمتسببين في ظهور الأزمة واستفحالها عبر المراحل التي عقت الاستقلال، وبالتالي فهي فرصة لهؤلاء التغريبيين بل التخريبيين للتوبة من أخطائهم ومراجعة حساباتهم بما يخدم مصلحة الشعب ويعزز تماسكه والعودة إلى جادة الصواب والتصالح مع تاريخ بلادهم وتبني حضارته بما فيها من قيم روحية ومثُل نضالية والتشبث بانتمائه وقيادته إلى الخلاص من الشوائب والعوامل التي ساهمت في تشيته وتفككه جراء السياسات المتناقضة والمناهج المتضاربة، والعدول نهائياً عن استفزاز المجتمع والخدش المبرمج في مقدساته والمساس بمشاعره لأنَّ ذلك هو عين الصواب وهو من العوامل المساعدة على خلق أجواء الاستقرار والسلم المدني بكل تجلياته.

إنَّ الفكر التغريبي هذا ولد فئة استئصالية انزلت إلى دائرة النرجسية واستفردت بالرأي واحتكرت صناعة القرار دون مراعاة الأغلبية الساحقة من المجتمع فتسببت وبشكل مباشر في مأساة الجزائر خاصة لمآ سايرها إعلام مغرض استدرج قصار النظر ضعفاء الإيمان إلى ثقافة ونمط حياة غريبة عن المجتمع وانتهزت فرصة الغلو

في كل شيء والانحرافات لتنفيذ مخطتها الشيطاني وفرض قيم وعادات ولغة دخيلة على المجتمع بحجة العصرية ودفعت الضالين لطريق الصواب إلى مستنقع دموي، ولما انفلت الأمر من أيديها اعتمدت في المعالجة مبدأ مكافحة ومقاومة الجاهل بالجهل والجهالة مما زاد في الصراع تصعيدا وتشابكا وتوسعا.

إنّ ميثاق السلم والمصالحة الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية إنّما هو عقد والتزام أخلاقي لكل جزائري وجزائرية للعدول عما يسئ للمجتمع ويمس بقيمه وثوابته ويتنكر لهويته، فلا نقول أنّها الفرصة الأخيرة وإنّما هي الظرف السانح لطي صفحة الخلط والتغليب وتخطي مرحلة التملل والتردد وتنقية حاضرنا مما علق به من مضرات ورسم مستقبل مشرق تكون فيه الجزائر كما أرادها الشهداء شامخة شموخ جبال الونشريس والأوراس، قال تعالى: **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ ففَاتَلَاهُمَا التّي تبغي حتّى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَمُوا إِنَّ اللَّهَ يَجِبُ الْمُقْسِطِينَ** الحجرات 09. وقال كذلك: **لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أُمِرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِطْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** النساء 114

إنّ حماية القيم الوطنية والمحافظة عليها وصيانة الثوابت وتعزيزها باستمرار لهما من الشروط الأساسية للمصالحة المنشودة واستمرار السلم وديمومته على المجتمع برمته السعي إلى تحقيق هذه الغاية وإنجاز هذا المشروع الأخلاقي الحضاري الدال على قدرة الأمة في تخطي الصعاب وتجاوز المحن، وليجعل من هذا الميثاق الفيصل بين مرحلة قاسية مرّت وانتتهت، ومرحلة واعدة تؤسس للتعايش والترابط والتراحم تدار فيها شؤون البلاد بواقعية وتبصر وعدل تزرع الأمل وتنشر الأمن والأمان وتوفر العيش الكريم لكل أبناء الجزائر.

إنّ معالجة المأساة الوطنية بتعقيداتها وإشكالياتها وتشابك عناصرها بحاجة إلى إرادة شعبية قوية ونية صادق، وتضافر جهود المؤمنين بهذا المسعى والمقتنعين بجديته لمحو وإلى الأبد آثارها ومواجهة المناوئين الرافضين له بالحجة الدامغة والبرهان القاطع في التبرير والتعليل وبإعادة البسمة للجزائريين والجزائريات والارتقاء بهذا السلوك الحضاري إلى مستوى الأمم المحترمة والشعوب المتقدمة، لقله تعالى: **فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٍ فَاِتَّبَعِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَنْفِيهِ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ مِمَّنْ عَفِيَ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ** البقرة 178.

إنّ المصالحة الوطنية عملية حضارية تميز الشعوب القوية بتراثها وبقيمها وبتقاليدها وبتقافتها وبتضامن أفرادها وتماسكهم وترابطهم وتسامحهم فهي تفوق الاعتبارات الحزبية والسياسية، فهي قضية وطنية على الجزائريين والجزائريات بكل أطرافهم وتوجهاتهم وقناعاتهم الإسهام في تحقيقها والوصول بها إلى غايتها، فإنّها خطوة شجاعة وجريئة لطي صفحة المأساة الوطنية فهي الحلقة الأخيرة في سلسلة التدابير التي اتخذتها الجزائر للخروج من الأزمة، فمن الكل الأمني الذي سعد الأزمة إلى محدودية قانون الرحمة وفسحة قانون الوئام المدني إلى شمولية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وسعة رحابه تمضي الجزائر بخطى ثابتة نحو استعادة عافيتها واسترجاع مجدها وسؤدها وتتوجه قدما نحو غد أفضل بمشيئة الله وعونه وتضافر جهود المخلصين في هذا الوطن فتكون بذلك استجابة لأمر الله في معالجة المشكلات المماثلة فيقول ربنا عزوجل في محكم تنزيله: **” لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما ”** النساء 114

إنّ المسعى المنتهج يتسم بالواقعية والموضوعية ويتميز بالمرحلية والسلاسة حتى لا تستفز مشاعر الضحايا وتتيح الفرصة لمن ضلت بهم السبل العودة إلى أحضان المجتمع وهم مقتنعون بأن هذا الأخير متسامح ويعمل بما أمر الله به في سورة النحل الآية 126 بقوله تعالى: **” وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولأن صبرتم لهُم خير للصابرين ”** علينا جميعا أن ننبذ الأحقاد والبغض والانتقام ونمضي نحو آفاق أكثر وئام وإخاء وتسامح لتحقيق التنمية التي تدير الثروة على البلاد وتأتي بالرخاء على العباد عملا بقول رسول الله عليه الصلاة والسلام: **(المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه)** ويقول أيضا: **(إنّ المؤمنين في توابعهم وتراجمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)**، وقوله كذلك **(كل المسلم على المسلم جرم حرام حرامه وماله وعرضه)**.

إنّ للمجتمع الجزائري من قيم إنسانية ما يغنيه عن سواه في مواجهة المحن وتضميد الجراح ولم الشمل ورض الصف، ولما له كذلك من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف من أوامر ونواهي، ولما تحث به السنة النبوية الشريفة في هذا السياق ما يمكنه من السمو إلى مصاف الشعوب الراقية إذا ما التزم بها وعمل وفقها في كل

الأحوال والظروف وفي مختلف المسائل الحياتية والقضايا المجتمعية، ولقد صدق من قال: "أن الرجوع إلى الأصل فضيلة" فرجع المجتمع الجزائري إلى سابق عهده بما يحمله من قيم روحية وتضامن وتعاون لهو من الضرورة بمكان، إذ أن المجتمعات الغربية اليوم تبحث عن مرجعيتها الدينية والأخلاقية كونها الوسيلة المثلى لطمأنة النفس ومعالجة الكآبة واليأس فلنعمل على تعزيز وحدتنا وحرص صفنا، قال تعالى: **"واعتصموا بربل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون"** آل عمران 103.

إنّ الذين ضاقت بهم الأفق وضلت بهم السبل واتخذوا العنف وسيلة لتحقيق قناعاتهم فأرهبوا أبناء جلدتهم واستحلوا أموالهم وأباحوا دمائهم وأعراضهم قد ظلموا شعبيهم وأسأوا إليه وشوهوا دينهم الدين الإسلامي الذي هو بريء من أفعالهم وأخطئوا في حساباتهم فكبدوا بلادهم خسائر في الأرواح والممتلكات ، فحققوا بذلك ما كان يخطئه التغريبيون، وهاهي بلادهم الجزائر بعظمة شعبها وسمو قيمها تمد يدها للجميع للصفح عما وقع منهم في حقها والمصالحة معهم وتمكينهم من الرجوع إلى أحضان المجتمع الذي أوامهم وأطعمهم وكساهم وحماهم. إن الفرصة سانحة للتكفير عما حصل منهم والاندماج في المجتمع والإسهام بكل إخلاص في ترقيته وتنميته وتقديمه ولنكون جميعا كما قال ربنا تعالى: **"كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله"** ولنجعل من هذا المسعى مدخل لطور جديد أكثر واقعية ورشاد.

إنّ جدية المسعى ونجاعته لا ينكرها إلا جحود حقوق لا يهمله أن تعرف البلاد السلم والاستقرار ولا يعارضها إلا كنود عميت بصيرته وأسود قلبه، إنّ النفس البشرية بحاجة إلى أمان وطمأنينة ومن ثمة علينا أن نغير ما بأنفسنا ونخلص نوايانا وننطلق بهذا المسعى إلى غاياته فنكونوا بذلك قد أسهمنا في تحصين البلاد وحماية العباد من كل الآفات الضارة بالمجتمع الكابحة لكل جهد تنموي المعطلة للطاقات المبدعة ، قال تعالى: **"إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"**.

والله المستعان وهو من وراء القصد.



جلول جودي
رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب العمال

السلم دون قيد أو شرط !

لماذا السلم دون قيد أو شرط ؟

لأنه لا يمكن لأي أمة أن تحقق تقدما في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي في غياب السلم والأمن ! غياب السلم هو خطر على وحدة الشعب وتكامل الأمة ! إذن لا بد من السلم والأمن لتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، السلم هو الشرط الأساسي ، هو الأولوية للتطلع إلى مستقبل زاهر .

إن الحديث على السلم في هذا الوقت من خلال الاستفتاء ، وبعد مرور 14 سنة من الأزمة أي من المعاناة ، تستوقفنا محطة أساسية ألا وهي تعريف أسباب الأزمة التي كان أصلها اقتصادي - بعد أزمة المديونية في الثمانينات التي أضعفت الدولة وأصبح الاقتصاد هش ، جاءت أزمة التسعينات والتي كذلك أصلها اقتصادي ، لأن الهدف المنشود بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية والمتعددة الجنسيات كانت تبحث عن الطريقة التي تسهل لها نهب ثروات الجزائر .

لقد كان الرهان الجوهري اقتصاديا ، صيف 1991 تم بيع الربع من مخزون حاسي مسعود ، جاء هذا القرار بعد تأجيل الانتخابات وفي 17 جانفي 1992 كانت ردود الفعل الأجنبية بعد وقف المسار الانتخابي ، يشملها الارتياح ، لكون الأجنب كانوا متخوفين من المجلس التعددي أن يعيد النظر بوقف سياسة الانفتاح خاصة في مجال المحروقات ، إذن طبيعة الأزمة لها أسباب مباشرة كوقف المسار الانتخابي ، وأسباب غير مباشرة التي أصلها اقتصادي اجتماعي ، وهذه الأزمة كادت أن تقضي على الدولة التي مستها الحرب الأهلية لأن أطرافها متعددة ، وهنا نطرح

السؤال التالي من المنتفع من الأزمة؟

- لا الشعب الجزائري لأن الضحايا تعد بمئات الآلاف، وآلاف المفقودين ودمار لمنشآت اقتصادية وتربوية .

- لا العمال الذين فقدوا مناصب عملهم من جراء التوجه الاقتصادي الذي طبق ، أو من خلال حرق المؤسسات وتدميرها.

- لا الشباب الذي أصبح مستقبلهم مجهولا .

- لا الفلاحين الذين هجروا من أراضيهم لا الدولة التي أصبحت هشة .

- لا الاقتصاد الذي حطم وأصبحت المؤسسات مهددة بالغلق .

- لا الديمقراطية التي تراجع وتراجعت معها حقوق الإنسان ، وغاب النقاش الديمقراطي المبني مع المجابهة بالأفكار والبرامج .

- لا النساء اللواتي تعانين الحقرة والتهميش وآثار قانون الأسرة الذي يكرس اضطهاد المرأة .

إذن أغلبية الشعب لم ينتفع من هذه الأزمة بل انتفعت منها أقلية (مافيا) التي سمحت لها هذه الحرب من تكوين ثروات هائلة على حساب الشعب وعلى الاقتصاد الوطني ، وانتفعت كذلك المؤسسات الدولية بتطبيقها لمخطط التصحيح الهيكلي الذي فرض سياسته وكانت النتيجة ، غلق ما يقارب 1500 مؤسسة عمومية وطرد ما يقارب مليون و 200 ألف عامل ، حقيقة إنها حرب على الاقتصاد والعمال .

نضالنا في حزب العمال من أجل السلم لم يكن بشروط لأننا نعتبر لا شيء أسمى من الأرواح البشرية وتكامل الأمة ، نضالنا هو الحفاظ على الدولة وتكريس مكانتها ، نضالنا من أجل حل وطني جزائري بين الجزائريين ، نضالنا ضد التدويل يعني من أجل الحفاظ على سيادة الشعب .

بالنسبة لحزب العمال السلم هو أولا حقن الدماء ، إيقاف قائمة الضحايا، الرجوع للحياة العادية للجزائريين ، السلم بالنسبة لنا هو معالجة الملفات السياسية لتضميد الجراح ، السلم هو النقاش الحر والذي يسمح بالتوضيح والفرز .

منذ بداية الأزمة لم يكف حزب العمال من التحذير من خطورة الأزمة التي لم تستثنى أحدا ، ولم تكف عن النداءات والمبادرات من أجل إيجاد حل سياسي

وطني كفيل بوقف نزييف الدم ، وما مشاركتنا في العقد الوطني في روما 1995 إلا دليل عن تشبثنا بالسلم ، وما تنظيم ندوة السلم والأخوة والديمقراطية ببومرداس يوم 7 و 8 ماي 1998 إلا من أجل إيقاف الحرب وإرجاع السيادة للشعب ليقرر مصيره ، فهذه الندوة التي خرجت باقتراحات لمساعدة الشعب لاستعادة أمنه وسلمه . والوقوف على متطلباته ، فهذه المبادرة الجزائرية والتي ضمت جزائريين من خلال حملة وطنية واسعة قام بها مناضلات ومناضلو حزب العمال والتوقيعات التي ضمتها لدليل على أننا كنا نبحث عن الحلول لفك الأزمة وإنهاء الحرب وبعد قرار رئيس الجمهورية ليمين زروال بتقليص العهدة الانتخابية اقترحنا تنظيم مؤتمر وطني جزائري يضم الأحزاب السياسية الهيئات النضالية بما فيها الجيش الوطني الشعبي ومؤسسات الدولة والشخصيات الوطنية الفاعلة وبدون إقصاء ليلتزم الجميع أمام الملأ لتوجيه نداء من أجل السلم وإيقاف لغة السلاح .

مناقشة مشروع قانون الوثام المدني الذي عرض على المجلس الشعبي الوطني كانت فرصة لنواب حزب العمال لإثرائه وتقديم اقتراحات قادرة على تخفيف الأزمة وإجراءات فعلية لتحقيق السلم وهذه الاقتراحات التي لها بعد سياسي اقتصادي اجتماعي التي تتلخص فيما يلي :

- 1- إطلاق سراح سجناء الرأي .
- 2- فتح ملف المفقودين ومعالجته فعليا وكليا .
- 3- إطلاق سراح الإطارات المسجونة ظلما وتعسفا .
- 4- رفع حالات الحرمان على المسجونين الذين تم الإفراج عنهم .
- 5- منع كل تسريح للعمال وعدم غلق المؤسسات وتطبيق قرارات العدالة.
- 6 - تكفل الدولة ولوحتها بملف ضحايا الإرهاب من خلال تخصيص ميزانية لمعالجة هذا الأمر .
- 7- إعادة إدماج العمال المسرحين بسبب انتماءاتهم السياسية وأفكارهم.
- 8- تكفل الدولة بالأشخاص الذين ارتكبت في حقهم تجاوزات من طرف مؤسسات الدولة .
- 9- إلغاء الأحكام العرفية .

10 - انعقاد مؤتمر وطني ليوجه للجميع نداء لوقف العنف .

نجد معظمها في المشروع المعروض على الاستفتاء والتي تدل عن البحث للحلول السياسية للأزمة التي طال أمدها، وللأسف رفضت دون سبب حيث كان هدفنا هو إعطاء مضمون سياسي للمشروع وتقديم الاقتراحات والحلول الواقعية ورغم رفضها ما فتئ حزب العمال ليساهم من أجل إرجاع السلم الحقيقي والدائم للبلاد ، واصل مساعيه لفك خيوط الأزمة إلى غاية الآن ، لهذا حزب العمال لا يمكنه أن يكون معارضا لمشروع السلم والمصالحة الوطنية المعروض على الشعب للاستفتاء ، لأننا نعتبر كل خطوة تهدف إلى استرجاع السلم لا بد من دعمها ، لقد كان هذا هدفنا منذ بداية الأزمة ، حيث كنا نقول " هذه اقتراحاتنا ، إن لديكم اقتراحات أخرى نحن مستعدون لمناقشتها وإثرائها" إذن موعد 29 سبتمبر هو مع السلم والمصالحة خاصة إنه قرار جزائري ، قرار من خلاله نستطيع أن نتطلع لمستقبل الأجيال الصاعدة ، ورجوع السلم معناه العمل بقوة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الجزائري، لأن الأزمة والحرب سمحت للمؤسسات المالية فرض سياسة الخوصصة وتنصل الدولة من مهامها حيث زاد التدهور الاجتماعي من بطالة وانخفاض القدرة الشرائية ، إذن الرجوع إلى السلم هو كذلك معالجة المشاكل التي غدت الأزمة من بؤس وحرمان ، إذن الاستفتاء حول السلم هو ترسيمه في قانون ، هو اتخاذ الإجراءات كي يكون فعليا، ترسيم السلم هو تكريس السيادة الوطنية ، سيادة الشعب ، هو الحفاظ على تكامل الأمة بمكوناتها اللغوية العربية والأمازيغية ، هو تكريس سيادة الدولة على ثرواتها أي إلغاء قانون المحروقات الذي يرهن مستقبل البلاد ، وأن تسترجع الدولة قوتها وصلاتها ، من خلال توقيف سياسة الخوصصة، إعادة إدماج العمال المطرودين، تطبيق قرارات العدالة، وعدم تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يقضي على الإنتاج الوطني ونفقد من خلاله مئات الآلاف من مناصب الشغل، أي إلغاء كل القوانين التي تمس بمكتسبات الاستقلال وحقوق الشعب الجزائري في الصحة والتمدرس والسكن وزيادة الرواتب لضمان الكرامة للجميع ، السلم هو الديمقراطية أي إرجاع الكلمة للشعب لاختيار النظام الاقتصادي الذي يخدم مصلحة الأغلبية ، يوم 29 سبتمبر هو موعد مع السلم موعد مع حقن دماء الجزائريين والتطلع لمستقبل أفضل في ظل الأمن والطمأنينة.

محمد بداوي
رئيس المجموعة البرلمانية
للأحرار



و جاء رجل المصالحة

إذا أردنا أن نتفحص مشروع ميثاق السلم و المصالحة الذي جاء به فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لا بد علينا الرجوع للوراء لتشخيص خصوصيات الشعب الجزائري و نبدأها من عهد الراحل هوارى بومدين:

هذه الشخصية التاريخية المحنكة التي عرفت كيف تكسب ثقة الشعب و الالتفاف حوله، فكان الراحل القدوة و المثل الأعلى لكافة شرائح المجتمع خاصة لما نشر العدل و المساواة بين أفراد الشعب، و أصبح ابن الفقير و الخماس يزاحم ابن الغني في شتى مراحل الحياة، ضف إلى ذلك مجانية العلاج و إجبارية التعليم لكافة الطبقات، و أصبحت الجزائر آنذاك ورشة كبرى لمشاريع تنموية مختلفة في كل القطاعات.

هذا الشيء القليل مما ذكرناه يعتبر قطرة من بحر، الشيء الذي جعل الجزائر قبلة للثوار في ذلك العهد، و أصبحت وردة يتباهى بها كل حكام العرب، و الهدف الوحيد في ذلك الوقت هو خروج الجزائر من مصاف الدول المتخلفة و التحاقها بركب الدول المتقدمة.

و بفضل هذه السياسة الحكيمة عاشت الجزائر أبهى و أحلى أيامها، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، و نحن في هذا الخضم من المشاريع، و إذا بالرجل يرحل عنا فجأة، فلا مرد لقضاء الله.

تمنينا من أعماقنا أن يخلفه في الحكم الإبن البار و الدبلوماسي المحنك عبد العزيز بوتفليقة.

وإذا بالجزائر تضرب في الصميم، فيتم التخطيط لضربها باسم الديمقراطية و التعددية، و يأتي يوم 05 أكتوبر المشؤوم و من هنا تبدأ معاناة الجزائر و الجزائريين، و تهب ريح التعددية فاستغلها أطراف، فتارة باسم الدين الإسلامي

الذي أسىء فهمه فتاه سهمه، و تارة باسم الجهوية و العشائرية، وتارة باسم الديمقراطية النهبية. و اختلط الحابل بالنابل و تفكك كيان المجتمع الجزائري، و دفعنا الثمن باهظاً و كادت الجزائر أن تغرق في بحر من الدماء.

وإذا بفجر الأمل يسطع من بعيد و يتمثل في شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فالتف الشعب حوله واضعاً كل الثقة فيه عله يصل بنا إلى شاطئ النجاة، و هنا يحق فيه قول الشاعر العربي:

إذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

لم يجد الرئيس الطريق معبداً أمامه بل واجهته كل الصعاب على الصعيدين الداخلي والخارجي، لكن وبفضل حنكته السياسية المخضمة عرف كيف يسلك بشعبه الطريق الصحيح.

فمن مشروع الوئام المدني الذي أعطى ثماره وأتى أكله إلى مشروع ميثاق السلم والمصالحة الذي نعتبره المسلك الوحيد للخروج بالجزائر والجزائريين من النفق المظلم.

فالمصالحة الوطنية خيار شعبي لا مفر منه كما أن الإسلام حثنا على التسامح مع غير المسلمين، فالمسلم كالشجرة المثمرة، ترميها حجرة تعطيك ثمرة، والمسلم من أسلم الناس من يده ولسانه، هذا من الجانب الديني.

أما من الجانب الاقتصادي، فبدون أمن واستقرار هيئات أن يتحقق التطور الذي يصبوا إليه الجميع، والجزائر بينها الكل و هي بحاجة إلى سواعد جميع أبنائها المخلصين، وهذه الوقفة الوطنية والتاريخية الشجاعة التي وقفها فخامة الرئيس في جمع الشعب الجزائري في صف واحد، وحمائته من الصراعات الداخلية الحمقاء التي لا يستفيد من ورائها إلا أعداء الدين والوطن والأمة، هذا في العهدة الأولى لفخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وإذا بالشعب يخالف كل التكهات والحسابات ويعطي صك أبيض لرئيسه.

في العهدة الثانية يوم 04/ 04/ 2004، 85% هذه النتيجة الباهرة التي جعلت الرئيس يطمئن أكثر من حب الشعب الجزائري له، كيف لا و هو الذي جاء برنامجه مركزاً بشدة و بكل وضوح على ضرورة التمسك بالهوية الوطنية و ترقية الانتماء الثقافي الحضاري للثقافة العربية الإسلامية، و يعلن على سعيه الجاد لترقية المكونات الأساسية للهوية الوطنية بمكوناتها الثلاثة: (الإسلام والعربية والأمازيغية)، وفضل

هذا المشروع الذي جاء به فخامة الرئيس نقول نحن النواب الأحرار أن هذا العمل الجبار من السيد الرئيس سيجعل الجزائريين بإذن الله و قوته ينصلحون مع تاريخهم و ثقافتهم العريقة التي تتغذى من جذورنا الأمازيغية و من رصيدنا العربي والإسلامي، الشيء الذي سيجعل الجزائري يسترجع نخوته و اعتزازه بكونه إنساناً حراً غيوراً على استقلاله و متضامناً مع شعبه في السراء و الضراء.

بناءً على صرح دولة عتيده تقوم أركانها على العدل و احترام حقوق الانسان، الشيء الذي يجعل جميع المذاهب و المشارب التي يجمع بينها حب الوطن و الحرص على مستقبل أبنائها.

والنتيجة و الجواب، قد نؤجله للأيام و الأسابيع القادمة لأن السيد الرئيس قد اجتهد، فإن أصاب - و نتمنى ذلك من أعماقنا - فله أجران و إن لم يصب (لا قدر الله) فله أجر المجتهد و هو أجر واحد.

و نقول من خلال هذا المشروع البناء للذين ظلت بهم السبل و تاهوا فإن شعبكم رؤوم و متسامح فهلم للعودة بين أحضانه لنضع اليد في اليد كما أشار إليها فخامته بأحد المهرجانات بمدينة الشلف، و مشروع ميثاق السلم و المصالحة ضروري و صائب و هو الذي يجب أن يسود و تكون نقطة البداية التي يستوحى منها الرئيس بوتفليقة خطوته الاستهلالية إشاعة السلام و الأمن من الإخاء في المجتمع الجزائري عن طريق استعادة الحقوق المسلوبة لجميع الإسلاميين و غير الإسلاميين لأن الجزائر في حاجة إلى كل أبنائها بمختلف مشاربهم و اتجاهاتهم لأن الاختلاف في الرأي رحمة و كما يقال "الحقيقة ابنة البحث"، هذا كله من أجل بناء الوطن الغالي الذي ضح من أجله أزيد من مليون و نصف من الشهداء.

“وقل اعملوا فسيره الله عملكم ورسوله والمؤمنون” صدق الله العظيم

فالمجموعة البرلمانية للأحرار تبارك مسعاكم و تقف إلى جانبكم.

أما عن يوم 29 سبتمبر 2005 فنعتبره منعرجاً تاريخياً مهماً في حياتنا، وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير و البركة لهذه الأمة، و نختمها بقول الشاعر العربي:

وأول الغيث قطرات ثم ينهمر



الدراسات والبحوث

المجلس الشعبي الوطني



إبراهيم بولحية
عضو مجلس الأمة
رئيس الشعبة الجزائرية
لمجلس الشورى لاتحاد
المغرب العربي

ميثاق السلم والمصالحة أمل الأمة في الخلاص

تشهد الجزائر هذه الأيام حدثا تاريخيا عظيما، يتمثل في الخوض في موضوع الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي قدمه فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ليبحث فيه الشعب الجزائري، في انتظار الحدث الأعظم عندما يصادق عليه الشعب بالأغلبية الساحقة.

قد يبدو غريبا أن يكون مجرد الخوض في موضوع السلم والمصالحة حدثا عظيما في حد ذاته، لكن لا غرابة لمن عاين أوضاع الجزائر والجزائريين في سنوات الدم والدمار، وعاش فصول المأساة المرعبة التي أخلطت الحابل بالنابل، وأوقفت العمل و الأمل، فقطعت فيها الأعناق والأرزاق، وسالت الدماء حتى بارت الأرض، وجعلت الجزائري يطالب فقط بالحق في الحياة بعدما كان يسعى للريادة في العالم. حينها، لم يكن يجراً أحد على تصور الجزائريين إخوة من جديد، بل أعداء يتوارثون الأحقاد، وخصوم سياسيون إلى يوم الدين. فلا غرابة أن يكون حديث الجزائريين اليوم عن السلم وإمكانية بل ضرورة المصالحة حدثا عظيما لا يمكن إلا أن يبشر بالخير.

إن الوقت الذي جاء فيه ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ليس اعتباطيا، بل زمن مدروس، بعد أن قطفت الجزائر ثمار قانوني الرحمة والوثام المدني، واستعادت

عافيتها وسمعتها ودورها في المحافل الدولية، وتحركت عجلة التنمية الاقتصادية. فاتضح أنه لا تقدم ولا رخاء ولا استقرار إلا بنشر السلم وثقافة الصلح بين الجزائريين أنفسهم، فكان لزاما توسيع هذين القانونين إلا ميثاق غليظ يطوي صفحة المأساة الوطنية إلى الأبد، ولا يمزقها لتبقى عبرة ودرسا قاسيا تتذكره الأجيال اللاحقة ، فتدرك أن العنف بين الإخوة خطأ تدفع ثمنه غاليا جدا.

إن السلم كان ولا يزال النهاية الحتمية لكل صراع مها بدا لطرفيه طويلا ومستعصيا، والتاريخ مليء بالشواهد. فما بالك إن كان صراعا بين إخوة دخلوه في فترة فوضى عميت فيها البصيرة. كما أن العقل والمنطق والحكمة تدعو كلها لإفشاء السلم، والذي ينادي باستمرار العنف ويدعو الناس لتحمل الدمار سنينا أخرى، ويمنيهم بالفرج القريب لا يمكن أن يكون إنسانا سويا.

إن الإجراءات التي جاء بها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، مثل إبطال المتابعات القضائية في حق أشخاص مفصلة تهمهم، والعفو لمصلحة آخرين مفصلة الأحكام التي وردت بشأنهم هي إجراءات قانونية عادلة ومعمول بها في كل أنحاء العالم، لم تخرق حقا مستمدا، ولم تخلق من الباطل حقا، إنها مواد تحفظ كرامة المواطن مهما كان موقعه في هذه المأساة، دون القفز على الحقوق الحيوية التي ترفض المساس بالأعراض وانتهاك الحرمات، واقتراف المجازر الجماعية مثلما جاء في باب الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم.

كما جاء الميثاق بإجراءات احترازية ووقائية، تحمي البلاد من تكرار هذه المأساة، وتجنبها سنوات أخرى من الدمار تعود بالجزائر إلى نقطة البداية، وهو ما جاء في باب الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية.

إننا مدعوون كلنا للتصويت على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بقوة واقتناع وتفاؤل بغد أجمل، حتى لا تتشتت القوى والطاقات فلا تذهب لمراقبة هذا ومحاكمة ذلك، وإسكات هذا وإرضاء ذلك، بل نوجهها للعمل والبناء في عالم يزداد تعقيدا ويخنقنا بضغوطه كل يوم.



د . محمد لعقاب

أستاذ محاضر بقسم علوم

الإعلام والاتصال - جامعة

الجزائر

المصالحة الوطنية الطريق نحو المستقبل

الثورة الثانية

اعتاد كثير من السياسيين إطلاق وصف "الجمهورية الأولى" أو "الجمهورية الثانية" أو "الثالثة" على كل عهدة سياسية شهدت نظرة جديدة في تسيير شؤون الدول. وحذا كثير من الجزائريين حذو هذه النظرة في الحكم على عهدة بوتفليقة الثانية، عندما أطلقوا عليها تسمية "الجمهورية الثانية"، بيد أن الحقيقة هي أن بوتفليقة يقود حالياً "الثورة الثانية" وهي أهم ثورة تقودها الجزائر بعد ثورة التحرير عام 1954. فإذا كانت الثورة الأولى حررت الشعب من الإستعمار، فإن الثورة الثانية، ينتظر منها أن تحرر الجزائر نهائياً من الخوف والتخلف والدكتاتورية السياسية والإعلامية.

يكاد يكون هنالك إجماع بين المحللين السياسيين والملاحظين في الداخل والخارج، على أن الرئيس بوتفليقة خلال عهده الأولى قد أعاد الأمل، بصعوبة كبيرة، إلى قلوب الجزائريين، إلا أن العهدة الأولى الحقيقية لبوتفليقة لم تبدأ عام 1999 إنما في عام 2005، وإذا كان لابد للأمل العائد أن يتجسد، فإن الطريق أصبحت معبدة اعتباراً من 8 أبريل 2004، إذا عرفت الجزائر كيف تتجنب المطبات والانحرافات.

عندما وصل بوتفليقة إلى الحكم ذات شهر أبريل من عام 1999، لم يرث، في

تقديري ، دولة بمفومها القائم على المؤسسات والأمن والسلم، إنما ورث " بقعة جغرافية " عليها أناس يقتتلون ، رغم المجهودات الكبيرة التي بذلها سلفه الرئيس ليامين زروال بصدق. وبالتالي كان يتعين على بوتفليقة أولا إعادة السلم والأمن، الذي بهما دون سواهما عاد الأمل الذي تلاشي وسط تراكم الجثث وقبضة سياسة منحرفة تعرف إعلاميا وسياسيا بسياسة " الكل أمني " ، أو " سياسة الإستئصال ".

والحق يقال أن الرئيس بوتفليقة لم يتسلم الحكم في ظروف تسمح له بتجسيد مشروعه الطموح، لأنه كان يشغل في وسط سياسي هش، وما زال متأثرا وراغبا في مواصلة سياسية الإستئصال. بينما كان للرجل مشروعا آخر لمعالجة الدولة، ذلك أن الجميع يتذكر أنه في أول خطاب له موجه للأمة الجزائرية قال بوتفليقة بالحرف الواحد : " إن الدولة مريضة.. مريضة برجالها، ومريضة بمؤسساتها، ومريضة باقتصادها..".

لكن الوسط السياسي الذي اشتغل فيه بوتفليقة، لم يمكنه من استئصال الداء بشكل نهائي، كل ما في الأمر، أنه قدم الدواء الضروري الذي زود الدولة بأدوات المقاومة والصمود والبقاء ، ذلك الدواء هو الذي أعاد الأمل للشعب، ويتمثل أساسا في قانون الوثام المدني. ويبدو لي أن استئصال الداء نهائيا هو الورشة الأساسية في عام 2005.

لقد خلقت رئاسيات 2004 ديناميكية سياسية واجتماعية جد حيوية وطموحة في وسط الشعب، ذلك أن الجزائريين اعتبروها الفاصل بين سياستين وليس بين عهدتين. وبفوز بوتفليقة بنسبة 85 بالمئة، وهي نسبة غير مطعونة فيها باعتراف الداخل والخارج، فإن بوتفليقة يكون أول رئيس جزائري غير مطعون في الطريقة التي انتخب بها. وبذلك تكون عهدة بوتفليقة الثانية محفوفة بالمخاطر، فإذا لم يتجسد في خضمها الحلم والأمل، فإنه يصعب إعادته مستقبلا من قبل أي رئيس آخر، مهما تفوق في الدهاء والحكمة على الرئيس بوتفليقة. وحلم الجزائريين حاليا ليس سوى السلم والأمن ، وتعد المصالحة الوطنية التي كانت الورقة الراحبة في رئاسيات أفريل 2004 أداة تحقيقهما.

وقبل التطرق إلى مناقشة مضمون ميثاق السلم والمصالحة، أعتقد أنه من المفيد أن نعرض على تطور مفهوم المصالحة الوطنية في الجزائر، منذ اندلاع الأزمة إلى يومنا هذا.

تطور المفهوم

“المصالحة الوطنية” مفهوم تبناه المجتمع الجزائري رسميا منذ الإستفتاء على قانون الوثام المدني في عام 1999، ثم كرس تبنيه في رئاسيات 8 أبريل 2004 عندما صوت لصالح الرئيس بوتفليقة بنحو 85 بالمائة من الأصوات. والملاحظ أنه لم يسبق لأي حكومة أن جعلت موضوع المصالحة الوطنية قضية أساسية مثل حكومات الرئيس بوتفليقة المتعاقبة، وخاصة الحكومة المنبثقة عن رئاسيات 8 أبريل 2004

و“المصالحة الوطنية” كمفهوم ظهرت مع الأزمة السياسية الناجمة عن إلغاء المسار الانتخابي لتشريعات 26 ديسمبر 1991، وما تلاها من بروز الظاهرة الإرهابية في الجزائر اعتبارا من 11 يناير 1992، الذي أدى إلى تدهور خطير في الوضع الأمني. بمعنى أن “المصالحة الوطنية” ولدت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي كرد فعل على تدهور الوضع الأمني من جهة، وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية - الأمنية التي وصلت إليها البلاد من جهة أخرى، بمعنى أنها سياسة تقوم على رفض لغة السلاح والأخذ بسلاح السياسة، فالأزمة الجزائرية أزمة سياسية، وكان لا بد لها من حل سياسي.

إلا أن المصالحة الوطنية لم تأخذ منذ البداية تسمية “المصالحة الوطنية” إنما أخذت عدة تسميات قبل أن تستقر على ما هي عليه الآن.

أولا - الحوار السياسي

في بداية الأمر أخذت “المصالحة الوطنية” تسمية “الحوار” كوسيلة لحل الأزمة، ودعت إليه مجموعة من الشخصيات السياسية والحزبية، وتبنى “الحوار” مجموعة من الأحزاب، وعلى رأسها الأحزاب الثلاثة الفائزة في تشريعات 1991، وهي جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأحزاب أخرى، على رأسها حركة مجتمع السلم. وهنا حدث الإنقسام السياسي والإعلامي وحتى الشعبي بين دعاة الحوار، ودعاة خيار المواجهة، المعروف

إعلاميا باسم "الخيار الإستثنائي". وتغلب التوجه الثاني سياسيا مما أدى إلى استفحال الأزمة الأمنية، ومع مرور الوقت أصبحت المصالحة الوطنية تفرض نفسها فرضا.

وبانسداد قنوات الحوار مع الشركاء السياسيين، وبالموازاة مع استفحال الأزمة الأمنية، استفحلت الأزمة السياسية أيضا، وكان ذلك تحديدا في عام 1995 عندما عقدت مجموعة من الأحزاب الجزائرية وعددها سبعة، اجتماعا بالعاصمة الإيطالية روما، وتوصلت إلى التوقيع على أرضية سياسية تعرف إعلاميا وسياسيا بـ "أرضية العقد الوطني" للحوار مع السلطة. لكن الحكومة الجزائرية رفضت تلك الأرضية "جملة وتفصيلا". ويمكن القول أن تلك الأرضية تعد أول عقد مكتوب كآلية سياسية لتحقيق المصالحة الوطنية.

وهكذا ظهر مصطلح "الحوار السياسي" مع السلطة كبديل لكلمة "الحوار"، والحقيقة أن الحوار بين السلطة وبعض الأحزاب لم يتوقف، لكن الأحزاب التي تعتبر معنية بالأزمة لم تكن شريكة فيه، إما لأنها لم تدع إليه، أو لأنها قررت مقاطعته، بحجة أنها ترغب في "حوار بدون إقصاء"، وقد عبرت مجموعة عقد روما عن موقفها من ذلك الحوار بالعبارات التالية: "لا لحوار البعض مع البعض ضد البعض، من أجل البعض".

وهكذا يمكن القول أن "حوارا جيدا" يجمع جميع الشركاء السياسيين لم يحدث، لكن الرغبة في حل الأزمة ظل قائما، مما أدى إلى عقد "ندوة الوفاق الوطني" في عام 1996 كشكل من أشكال تحقيق المصالحة الوطنية. إلا أن تلك الندوة بدورها لم تجمع حولها جميع الشركاء السياسيين مما جعل بعض المحللين يصفونها بعبارة "ندوة شبه الوفاق الوطني"، ولم تفلح في وضع حد للتدهور الأمني، وعدم الإستقرار المؤسسي.

وفي سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، حدث نوع آخر من الحوار، بين الحكومة وقادة الجبهة الإسلامية، لكنه لم يصل إلى أي نتيجة. مما أدى إلى استمرار سياسة "الكل أممي" كمفهوم متعارض مع مفهوم المصالحة الوطنية.

ويمكن القول أن الحوار السياسي كمفهوم للمصالحة الوطنية آنذاك وصل إلى

الفشل لأنه اتسم بثلاث سمات:

1 - كان حوارا جزئيا، أي لم يشرك جميع الشركاء السياسيين خاصة أطراف الأزمة.

2 - لم يكن حوار جديا، لأن عدة أحزاب مشاركة فيه لم تكن تملك نفوذا شعبيا، وكانت تنقصه الشجاعة السياسية.

3 - كان عبارة عن إملاءات ولم يتسم بسمات الحوار. أي أن كل طرف كان يرغب في فرض وجهة نظره.

وما كان يغذي الفشل أكثر، هو أن توجه الساحة الإعلامية في الجزائر، وخاصة الصحف الكبرى، كان معارضا لخيار "المصالحة الوطنية". أما مفهوم المصالحة الوطنية يومذاك، فكان يركز على ثلاث نقاط رئيسية هي:

1 - إطلاق قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحكوم عليهم بـ 12 سنة سجننا نافذا.

2 - السماح بعودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للنشاط السياسي ولو بتسمية جديدة.

3 - العودة إلى المسار الديمقراطي.

ثانيا - قانون تدابير الرحمة

بالموازاة مع الحوار السياسي بين الحكومة وبعض الأحزاب السياسية حدث توجه آخر نحو تطويق الأزمة الأمنية، كشكل من أشكال التصالح، ويتجلى ذلك في قانون تدابير الرحمة أو قانون الرحمة لعام 1994، والذي مكن كثيرا من حملة السلاح من العودة إلى بيوتهم. وقانون تدابير الرحمة كان يرغب في وضع حد للنزيف الدموي، دون إشراك السياسيين الذين يعتبرون أنفسهم أطرافا في الأزمة. وبالتالي، رغم أهميته، لم يحقق نتائج كبيرة.

ثالثا - الوثام المدني

باستمرار تدهور الوضع الأمني، وانسداد الحل السياسي، تأزمت الوضعية الجزائرية أكثر، وازدادت المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر

المرتكبة ، وأحس الجزائريون بأن خطر التدخل الخارجي أصبح قائما عندما حلت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي في صائفة 1998. وهنا أصبح خيار المصالحة الوطنية يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، فالإجراءات والآليات السياسية التي تم اتخاذها لم تحل الأزمة، وسياسة الكل أمني، لم تصل إلى تحقيق الإستقرار.

لذلك أصبحت " المصالحة الوطنية " شعار كل المترشحين السبعة لرئاسيات أفريل 1999 . وكان المترشح الحر يومذاك السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أعلن أنه " رجل المصالحة الوطنية " . لكن لا بد من الإشارة إلى أن معظم المترشحين كانت تجمعهم معارضة سياسة السلطة، ولم يكونوا متفقين على مفهوم واحد محدد للمصالحة الوطنية.

وبعد فوزه برئاسيات 1999، أعطى الرئيس بوتفليقة تسمية جديدة للمصالحة الوطنية، فأصبحت تحمل تسمية " الوثام المدني " . وقد صادق البرلمان الجزائري على قانون الوثام المدني، بدون أي معارضة، لقد كان فيه امتناع حزب عن التصويت، لكنه لم يعارضه، ثم عرض القانون على الإستفتاء الشعبي فزكاه الشعب. وهنا أصبح " مفهوم المصالحة الوطنية " قاسما مشتركا بين الشعب ، الأحزاب، والسلطة لأول مرة .

ويعتقد كثير من المراقبين أن الوثام المدني، كان يهدف إلى تقديم الضمان القانوني، للهدنة التي أعلنها " الجيش الإسلامي للإنقاذ " وهو الجناح السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد أفضى قانون الوثام المدني إلى وضع آلاف المسلحين سلاحهم، وحل مجموعة من التنظيمات المسلحة لنفسها.

رابعا - الوثام الوطني

في خضم الوثام المدني، خرج الرئيس بوتفليقة بمصطلح جديد، عندما أعلن عن رغبته في " ترقية الوثام المدني " إلى " واثم وطني " . وبقي مفهوم الوثام الوطني عرضة للتفسير والتأويل من قبل الإعلاميين والسياسيين.

وقد فهم بعض المحللين أن الوثام المدني، ليس سوى الشق الأمني للمصالحة الوطنية، ولا بد من استكمالها بالشق السياسي. وكان المراقبون يراهنون على

العهد الثانية للرئيس بوتفليقة لكي يدخل الوئام الوطني حيز التنفيذ.

خامسا - مبادرات أخرى

يذكر أيضا، أنه بالموازاة مع ما سبق سرده، ظهرت مبادرات أخرى حزبية أو شخصية لتقديم آليات لتحقيق المصالحة الوطنية. نذكر منها ثلاثة :

1 - المبادرة الأولى قدمها الشيخ المرحوم محفوظ نحناح ، قبل ميلاد الأزمة السياسية الأمنية، عندما اقترح عقد تحالف بين الإسلاميين. وربما خوله دهائه إلى محاولة تطويق الأزمة قبل استفحالها.

2- الدعوة إلى تشكيل لجنة عقلاء من قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وشخصيات وطنية للتباحث في كيفية تطويق الأزمة، وقد دعا إليها الشيخ المرحوم نحناح أيضا، لكنه لم يفلح.

3- مؤتمر للسلم والمصالحة : ودعت إليه منذ السنوات رئيسة حزب العمال السيدة لويزة حنون، يجمع جميع الشركاء السياسيين لوضع آليات لتحقيق المصالحة الوطنية.

سادسا - المصالحة الوطنية الشاملة

بعد فوز بوتفليقة برئاسيات 8 أفريل 2004 ، كانت أهداف المصالحة الوطنية الأولى التي تجسدت في المطالبة بالحوار، قد تحققت في مجملها. فالجزائر عادت بقوة إلى المسار الديمقراطي، وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يعودوا وراء القضبان، بعد أن استكملوا مدة العقوبة، وعودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للنشاط السياسي لم تعد مطلبا شعبيا ملحا مثلما كان في السنوات الأولى للأزمة. ويمكن القول أنه يكون قد تلاشى مع مرور الوقت.

لكن مقابل ذلك مازالت هناك جماعات مسلحة تهدد السلم العام، مما جعل المصالحة الوطنية تبقى مطلبا جماهيريا.

ودخلت المصالحة الوطنية لأول مرة في تاريخها برنامج الحكومة، الذي صادق عليه نواب الشعب في البرلمان بغرفتيه. وهنا حملت المصالحة الوطنية تسمية

جديدة هي " المصالحة الوطنية الشاملة " ، وربما هذا ما كان بوتفليقة يعنيه بالوثام الوطني.

ومفهوم المصالحة الوطنية الشاملة، يختلف عن مفهوم المصالحة الوطنية الذي ولد في السنوات الأولى للأزمة. فهو لم يعد يرتبط بالوضع الأمني، بل تم تمديده إلى مجالات أخرى، دون فتح المجال لإنشاء أحزاب جديدة، والمصالحة الوطنية الأولى كانت تسعى لحل الأزمة السياسية بوضع آليات وإجراءات لحلها، بينما لم تشر " المصالحة الوطنية الشاملة " التي جاءت في برنامج الحكومة إلى آليات التحقيق.

وعلى أساس تغير المفهوم، وانعدام الآليات، ظهرت مخاوف على المستوى الإعلامي، ترى أن المصالحة الوطنية تم تمييعها بتعميمها. وسبب هذا التخوف يكمن في:

1 - إن مفهوم المصالحة الوطنية ارتبط بالأزمة الأمنية، وبالتالي ينبغي أن يبقى مرتبطا بها، لمعالجة قضية الجماعات المسلحة المتبقية، وآثار الأزمة (حملة السلاح، المفقودين ، المطرودين من العمل، النازحون من قراهم) وفي وقت لاحق القضاء على أسبابها.

2 - هناك تخوف من أن تصبح المصالحة الوطنية الشاملة وسيلة يستفيد منها الحركي والأقدام السوداء، تحت تأثير ما يسمى " المصالحة التاريخية الشاملة " .

3- إن تعميم المصالحة الوطنية إلى قطاعات أخرى، قد تجعل فئات محددة تخرج من تحت طائلة القانون ، بحجة المصالحة الوطنية، مثل مهربي الأموال، والمتهربون من الضرائب.

على أية حال ، فإن المهم بالنسبة للمصالحة الوطنية، سواء أتجسدت في الحوار السياسي، أو في قانون التوبة، أو في الوثام المدني، أو الوثام الوطني، أو المصالحة الوطنية الشاملة، هو تحقيق الأمن والسلم، والعودة بالجزائر إلى المسار الديمقراطي الصحيح بكل ما يتطلبه من آليات.

سابعاً : ميثاق السلم والمصالحة :

ميثاق المصالحة : ميلاد مستقبل

إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي عرضه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الشعب الجزائري للإستفتاء العام، يستحق مناقشة واسعة من قبل مختلف المكونات السياسية للشعب الجزائري، ذلك أن "المصالحة الوطنية" ليست مجرد برنامج سياسي ظرفي، ينتهي بمجرد انتهاء المدة المحددة لإنجازه، كالبرامج السياسية للحكومة، ولا برنامج شخصي يزول بمجرد مغادرة ذلك الشخص لمبنى الرئاسة، بل إنه مشروع دولة ولو أن صاحبه شخص واحد دعا إليه منذ رئاسيات أبريل 1999، لكنه لم يتمكن من تحقيقه دفعة واحدة، لأنه فعلا بحاجة إلى وقت لكي ينضج ويصبح مقبولا من قبل شريحة واسعة جدا في المجتمع الجزائري.

ولما كانت "المصالحة الوطنية" مشروع دولة، كان من الطبيعي أن يأخذ ميثاق السلم والمصالحة بعين الإعتبار مستقبل الدولة والأجيال القادمة بالدرجة الأولى، ونتيجة لذلك كان من العادي جدا أن يشعر بعض أطراف الأزمة الجزائرية أن ميثاق السلم والمصالحة حملهم المسؤولية دون الطرف الآخر، لكن في الوقت ذاته فتح أمامهم الباب واسعا أمام الحياة العادية.

وعلى هذا الأساس لم يتجرأ أحد على الدعوة إلى التصويت ضده، فكثير من قيادات الجبهة الإسلامية سواء كانوا في الداخل أو في الخارج دعوا إلى التصويت عليه.

والصراحة أن موقفهم كان حكيما، لأن بعض القضايا الحساسة لا يمكن النظر إليها فقط من الخارج، بل يجب مراعاة معطيات أخرى قد لا تكون متوفرة إلا لمن يصنع القرار ويتخذه من الداخل. وكان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بوصفه صاحب ميثاق السلم والمصالحة، أول من اعترف بهذه الحقائق عندما قال في وقت مبكر أن الميثاق بشكله المعروض على الإستفتاء هو ما تسمح به التوازنات الوطنية. وفي خضم الحملة الإنتخابية شرح هذه العبارة بقوله أن هناك أطرافا في السلطة ترفض المصالحة الوطنية.

هذه الحقائق بديهية، وليس معقولا لرجل سياسي أن لا يدركها، وإن إدراكها هو الذي يؤدي إلى الإقتناع بأن ميثاق السلم والمصالحة يعد ثورة جديدة في السياسة الوطنية. أضف إلى ذلك أن التوازنات الدولية أيضا لا تسمح بميثاق أكثر

جرأة من الميثاق المعروض على الإستفتاء. ذلك أن عددا من الشخصيات التي ستستفيد من ميثاق السلم والمصالحة، تعرف على الصعيد الدولي إعلاميا أو سياسيا بأن لديها يد طويلة في الأعمال الإرهابية، وبالتالي ليس سهلا السماح لها بالنشاط السياسي بدعوى "العهد الجديد" في الوقت الذي تتجه فيه جميع دول العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاربة الإرهاب.

وربما أدركت قيادات الجبهة الإسلامية في الخارج وحتى في الداخل هذه الحقائق أكثر من غيرها، لذلك لم تعترض على ميثاق السلم والمصالحة. بل إن التصويت لصالحه يعد مخرجا لها، في الوقت الذي تشدد أوروبا الخناق أكثر على المسلمين المقيمين هناك، وسنت قوانين تخول للحكومات الأوروبية بطردهم وسحب جنسياتهم. بيد أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سمح لهم بإبطال المتابعات القضائية وبالتالي العودة إلى بلادهم الجزائر ليعيشوا فيها كأبي مواطن آخر.

قلت فما سبق أن ميثاق السلم والمصالحة يعد "ثورة جديدة" في مجال السياسة الوطنية، لأنه لا يمكن تحقيق أي تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية بدون تحقيق المصالحة الوطنية.

إن ميثاق السلم والمصالحة جاء ليعالج عدة ملفات يمكن اعتبارها من مخلفات الأزمة، لكنها في الوقت ذاتها تربط الفرص أو حجر الزاوية في المصالحة الوطنية، وهي ملفات ظلت عالقة لسنوات خلت، ولا يمكن الحديث عن أي تقدم في مجال المصالحة الوطنية بدون فتح هذه الملفات ومعالجتها بشجاعة. ويمكن القول أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يعالج نحو 13 ملفا منها:

1- معالجة ملف المفقودين وطيه بشكل نهائي. والميثاق يخول لرئيس الجمهورية منح تعويضات لعائلات المفقودين، بهدف الاستعانة بها على تجاوز صعوبات الحياة، وليس بهدف نسيان ذويها المفقودين.

2 - التكفل بالعائلات التي فقدت من كان يعولها بسبب انخراطه في العمل الإرهابي. بهدف تجاوز الشعور بالنقص والحرمان أو الدونية، للحيلولة دون ما قد ينجر عن هذا الشعور في المستقبل من سلوك انحرافي.

3- إيجاد حل نهائي للذين فصلوا من مناصب عملهم بسبب انتمائهم السياسي،

خاصة عقب الإضراب السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991 ولكثير منهم أحكام قضائية بالعودة إلى مناصبهم لكن هذا لم يحدث بعد. وهذا الإجراء يخفف معاناتهم ومعاناة عائلاتهم.

4- إزالة جميع العقوبات أمام المستفيدين من قانون الوثام المدني الذي أعادهم إلى ذويهم وبيوتهم دون أن يعيدهم إلى المجتمع، بمعنى أن ميثاق السلم والمصالحة سيعيد ادماجهم في المجتمع من خلال حقهم في العمل والحياة المدنية.

5- ابطال المتابعات القضائية ضد من وضعوا سلاحهم بعد 13 جانفي 2000 أي بعد تاريخ انتهاء مدة قانون الوثام المدني.

6- ابطال المتابعات القضائية ضد أولئك الذين ما زالوا يحملون السلاح إذا قرروا التوقف عن نشاطهم وسلموا أسلحتهم.

7- إبطال المتابعات القضائية ضد كل المطلوبين داخل الوطن وخارجه في حالة مثلهم طوعا أمام الهيئات الجزائية المختصة.

8- إبطال المتابعات القضائية ضد المواطنين الذين كانوا ضمن شبكات الدعم في حالة التصريح بنشاطهم.

9- ابطال المتابعات القضائية في حق المحكوم عليهم غيابيا لتورطهم في دعم الإرهاب.

10- العفو عن المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس بسبب نشاطاتهم الداعمة للإرهاب.

11 - العفو عن المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس بسبب ارتكابهم أعمال عنف. وبالطبع فإن إبطال المتابعات أو العفو لا يشمل المتورطين في المجازر أو التفجيرات في الأماكن العمومية.

12 - إبدال العقوبات أو الإعفاء لجزء منها للأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات المنصوص عليه في ميثاق السلم والمصالحة.

13 - بموجب هذا الميثاق فإن الشعب الجزائري يرفض استهداف المؤسسة العسكرية في الداخل أو الخارج، ويعترف لها بما بذلته من أجل الحفاظ على الدولة الجزائرية.

من خلال هذه الوقفة التوضيحية نستشف أن الرئيس بوتفليقة تجاوز كل تلك الدعوات التي كانت تدعو إلى إخراج المصالحة الوطنية عن نطاقها الزمني الطبيعي، وعن مضمونها الطبيعي عندما دعا بعضهم إلى العفو عن الحركي والأقدام السوداء والإعفاء الضريبي، وهكذا يكون بوتفليقة قد التزم بالبعد الزمني للمصالحة الوطنية وهي فترة التسعينيات.

تبقى مسألة أخرى لا بد من الإشارة إليها، أنه إذ لم تستفد بعض الشخصيات السياسية من حقها في ممارسة النشاط السياسي، فلا يعني ذلك في نظري أن ميثاق السلم والمصالحة دون مستوى الطموحات الشعبية، فكثير من المواطنين في المناطق التي عرفت الإرهاب، لا يهمهم في الوقت الراهن سوى " وضع المسلحين سلاحهم "، وبالنتيجة لا ينبغي أبدا رهن طموحات شعب بطموحات شخص. فضلا عن ذلك فلربما ستكون ظروف أخرى في المستقبل لا تبقى معها ممنوعات أمام ممارسة هذا أو ذاك للنشاط السياسي.

إن الأزمة الجزائرية لحد الآن تمت معالجتها بثلاث أدوات، أولها قانون الرحمة الذي لم يغفل ميثاق السلم والمصالحة الإشارة إليه، وثانيها قانون الوثام المدني، وثالثها ميثاق السلم والمصالحة. وإذا كان الأول والثاني يركز على " حامل السلاح " فإن الثالث جاء أشمل منهما، فهو يعالج ملف حاملي السلاح، والمفقودين، وعائلات الإرهابيين، والمتورطين في دعم الإرهاب، وغيرها من الملفات. وبالتالي يمكن القول أن ميثاق السلم والمصالحة ليس ميثاقا أمنيا أو معالجة أمنية، فحسب، فهو خلافا لقانون الرحمة وقانون الوثام المدني، إنه معالجة أمنية واجتماعية وقانونية، وهي في آخر المطاف معالجة سياسية.

واعتقد أن في تطبيق ميثاق السلم والمصالحة تأسيس جديد للدولة الجزائرية، وسوف يستكمل هذا التأسيس من خلال رعاية الديمقراطية الفتية وحرية التعبير والتنمية الاقتصادية والبشرية بدون اهمال التكفل والعناية بمقومات الهوية

الجزائرية التي يذكرها الدستور بكل وضوح : العربية، الإسلام والأمازيغية.

المستقبل المضمون

لفت انتباهي بعض التصريحات والكتابات التي ترى أن ميثاق السلم والمصالحة هي آخر محطة من محطات مسار المصالحة الوطنية. لكنني أعتقد أن المصالحة الوطنية يجب أن تكون مشروع المجتمع الجزائري الذي تنضوي تحته جميع الحساسيات السياسية رغم التباين في الرؤى والطروحات، فالمصالحة الوطنية يجب أن تكون وسيلة وتكتيكا واستراتيجية. إن الهدف الأساسي من المصالحة الوطنية، والهدف الرئيسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو إعادة السلم وهو ما أكد عليه منذ رئاسيات 1999 ، وعلى هذا الأساس جاء قانون الوثام المدني (99- 2000) يركز على سبل إعادة استتباب السلم والأمن، من خلال إيجاد سبل قانونية للجيش الإسلامي للإنقاذ ومسلحين آخرين من وضع سلاحهم والعودة إلى ذويهم. وجاء ميثاق السلم والمصالحة الذي يصوت عليه الشعب يوم 29 سبتمبر 2005 مركزا على هذا الجانب أيضا، حيث سيمكن الميثاق المسلحين من وضع سلاحهم. إلا أن الفرق بين الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة، هو أن الثاني أشمل من الأول فهو لا يكتفي بإعادة المسلحين إلى بيوتهم فقط، بل إلى المجتمع أيضا، وهذه خطوة في غاية الأهمية. من جهة أخرى فإن ميثاق السلم والمصالحة يعالج بشجاعة سياسية كبيرة مختلف جوانب مخلفات الأزمة . وبذلك يكون قد مهد الأرضية فعلا لاستكمال شيوع السلم والأمن في ربوع البلاد.

والحقيقة أن هذه العملية رغم صعوبتها كانت تستحق شجاعة سياسية كبيرة، لتشابك القضايا والملفات وحساسيتها. تلك الشجاعة السياسية لو توفرت في السنوات الأولى للأزمة إلى جانب النية الحسنة المتوفرة الآن لأمكن تحقيق السلم في وقت مبكر، كان أقصاه نهاية عام 1995 . غير أنه في تلك السنوات كان كل طرف يعتقد أنه سينتصر في آخر المطاف، لكن النصر الوهمي لم يكن حليف أحد، مما جعل الجميع يقتنع أنه لا خيار إلا المصالحة.

والمصالحة على هذا الأساس هي وسيلة لتحقيق السلم. وقد حقق الوثام المدني باعتباره الشق الأول من المصالحة في عهد الرئيس بوتفليقة نسبة كبيرة منه،

وسوف يحقق ميثاق السلم والمصالحة النسبة المتبقية ، ويعالج الآثار. لكن المصالحة الوطنية لا يجب أن تتوقف عند هذا الحد إذا أردنا لها النجاح، وللسلم أن يستمر. فالسلم قد يكون من السهل تحقيقه، لأن الحرب أو التمرد حالة غير طبيعية، لكن الصعوبة كل الصعوبة تكمن في الحفاظ عليه . فالسلم مثل الكائن الحي لا بد له لكي يعيش أن يتنفس. والمصالحة هي الأوكسجين الذي يتنفس السلم من خلاله فإذا توقفت عند حدود ميثاق السلم والمصالحة فيعني أن الهواء الذي يتنفسه السلم قد توقف أو تلوث.

ذلك أن الأزمة الجزائر المتعددة الأبعاد لها أسباب وجذور ودوافع، ولحد الآن لم تلق الدولة أو المجتمع بكامل الثقل في معالجة الأسباب، وربما لم يحن الوقت بعد لذلك . وأعتقد أن الصواب السياسي يقضي بمعالجة المخلفات.

وتبقى المصالحة الوطنية في تقديري هي الآلية المخولة لمعالجة الأسباب.

هناك قضية أخرى أرى أنه من الضروري العودة إليها، وقد أثرت في بعض الكتابات وفي حديث الصالونات والشارع السياسي، تتعلق بكون ميثاق السلم والمصالحة "مسك العصا من الوسط" ، والحقيقة أنه كان يجب أن يمكسك العصا من الوسط، لأن المصالحة الوطنية ليست بدعة أو ابتكار جزائري، إنما هي مذهب سياسي تلجأ إليه الأمم والشعوب لحل مشاكلها الداخلية، خاصة تلك المشاكل التي أدت إلى حمل السلاح. وقد طبقت في عدة دول منها لبنان حيث كان اتفاق الطائف لعام 1990 بمثابة "المصالحة الوطنية اللبنانية" وقد أدى إلى وقف الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان طيلة 15 سنة كاملة، لم يكن فيها لا غالب ولا مغلوب، بل كان فيها الخاسر هو لبنان. ونلاحظ اليوم كيف أن السلم في لبنان قد تهدد، وأتصور أن أحد أسباب ذلك يرجع إلى كون اتفاق الطائف كان همه إعادة السلم، ولم يكن بمثابة العملية المستمرة التي تحافظ على السلم. لذلك أوضحت أعلاه وقلت أن المصالحة مشروع مجتمع وعملية مستمرة في التاريخ لا يجب أن تكون لها حدود.

وهناك دولة أخرى عالجت قضيتها الشائكة عن طريق المصالحة ، وهي جنوب إفريقيا، هذا البلد كانت نصف دول العالم وربما أكثر من النصف تقاطعه بسبب

سياسة الميز العنصري المعروفة باسم " الأبارتايد " ، لكن بموجب " ميثاق الحقيقة والمصالحة " التي تبيناه مجتمع جنوب إفريقيا أصبح هذا البلد يحتل المرتبة رقم واحد في القارة السمراء.

ولما كانت المصالحة كما أوضحت " مذهبا سياسيا " لحل المشاكل، فهذا يعني أن الحل سيكون عبارة عن عقد اجتماعي بين الطرفين أو الأطراف المتصارعة وبين المجتمع أيضا، ويتم بموجب هذا العقد تنازل كل طرف عن جزء من حقوقه لصالح المجتمع. وعلى هذا الأساس ليس معقولا ولا مقبولا ولا من المصالحة الوطنية أن ينحاز ميثاق السلم والمصالحة في أي بلد لصالح أي طرف كان.

هذا جانب من النقاش، أما الجانب الذي أغفل فيه، وهو أن بعض الكتابات والأصوات لا ترى هناك داع للإستفتاء، وتعتقد أن المصالحة تكون بين طرفين فقط على أن يتم تبليغ المجتمع بنتائج المصالحة. إلا أن هذا الطرح يغفل قضية في غاية الخطورة، وهي " استبعاد الشعب " من قول كلمته ورأيه في أهم قضية على الإطلاق قضية " السلم والإستقرار "، فالأزمة الأمنية مست الشعب، والشعب يجب أن يكون طرفا في ميثاق السلم والمصالحة، وهو ما كان.

لقد أغفل النقاش أيضا ، قضية أخرى، رغم أن الرئيس بوتفليقة أشار إليها عدة مرات، وتتعلق بتراجع الرئيس عن " العفو الشامل " ، رغم أنه كان أول من قال بالحرف الواحد في خطاب له أمام إدارات الأمة "أنا من أنصار العفو الشامل". والحاصل أنه منذ أن أطلق بوتفليقة هذه العبارة حتى راح كثير من " سماسرة السياسية " يتاجرون بمفهوم " المصالحة في حد ذاته " وكنت قد تطرقت إلى هذه القضية بالنقد والتحذير منذ صدور برنامج الحكومة، وقلت بالحرف الواحد لا يجب " تميع مفهوم المصالحة، فهي قضية محددة في الزمان ومحددة في الموضوع ".

وفعلا، لقد لاحظ الرئيس بوتفليقة كيف أن بعض الأطراف أرادت أن يشمل العفو الشامل عدة قضايا حساسة منها : العفو عن الحركي، العفو عن الأقدام السوداء، والعفو عن دفع مستحقات الضرائب ، والعفو عن جرائم فرنسا المرتكبة طيلة 132 سنة من الإستعمار والإستعمار متبنين خطاب الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمام

البرلمان الجزائري في عام 2003 عندما دعا إلى " المصالحة التاريخية الشاملة". ولو حدث ذلك لكان التجني التاريخي الأكبر في حق الجزائر شعبا وتاريخا وشهداء ومجاهدين ومحتوى حضاري.

وهكذا أعاد بوتفليقة من خلال ميثاق السلم والمصالحة المياه إلى مجراها الطبيعي الحقيقي. فقد التزم بالبعد الزمني والطبيعي للمصالحة الوطنية. وهذه نقطة مهمة للغاية تستحق التنويه والإكبار.

خاتمة

في الختام أرغب في التأكيد على القاعدة التي تقول: " أنه ما لا يدرك كله لا يترك جله " وميثاق السلم والمصالحة أخذ بعين الإعتبار مصلحة المجتمع قبل كل شيء، وإذا شعر بعضهم بالغبن فهذا ليس مدعاة أبدا للتضحية من جديد بمصلحة المجتمع. غير أن المستقبل المضمون لا يكون في تقدير إلا بمصالحة وطنية مستمرة، لا تكتفي بمعالجة الأزمة ومخلفاتها، بل عليها أن تخوض في أسبابها. لأن معالجة الأزمة ومخلفاتها، تعني إعادة الجزائر إلى وضعها السابق. بيد أن معالجة الأسباب هي التي تأسس للمستقبل، فبقاء نفس السبب يؤدي إلى نفس النتيجة. وربما ذلك ما يقصده الرئيس عندما تحدثت عن " سياسة الجرعة الجرعة".

هذا المقال يتضمن مجموعة من الأفكار نشرتها في مقالات في الصحافة الوطنية، خاصة جريدتي " صوت الأحرار " و " الشروق اليومي "، أو حضرت فيها في عدد من الملتقيات الوطنية والدولية منها الملتقى الدولي الشيخ محفوظ نحاح المنعقد في الجزائر العاصمة في شهر جوان 2004، والملتقى الدولي حول الإسلام والسياسة في شمال إفريقيا وتركيا الذي احتضنته جامعة هانكوك بسيول في كوريا الجنوبية في شهر مارس 2005.



نذير بولقرون

مدير جريدة صوت الأحرار

دعوة للغفران لا للنسيان

من الطبيعي جدا أن يكون السلم جامعا لمن فرقته السياسة وأن تحقق المصالحة الوطنية، كل هذا التجاوب مع مبادرة رئيس الجمهورية

لقد اختار الرئيس بوتفليقة طريق السلم بشجاعة وثقة في النفس، لم يخادع نفسه بالقول إن ملف الأزمة قد أغلق ولم ينزلق الى مهاوي الاحباط بالامتناع عن مواجهتها، بل تحدى حملات "التخويف" رافعا شعار "الدولة القوية هي التي تعفو"

وإذا كان الخطأ في السابق واضحا، حيث استعملت المفاتيح في غير أبوابها مما أدى الى كسر المفاتيح وبقاء الأبواب مغلقة، فإن المفتاح المستعمل هذه المرة كان في بابه، وهذا ما يبعث على الاطمئنان بأن الابواب التي كانت موصدة ستفتح على مصراعها

وبالعودة إلى الوراء نجد أن "قطار" السلم كان دوما يتوقف قبل أن ينطلق، بل كان واضحا، منذ البداية أن هذا "القطار" كان معطلا أصلا، ولذلك تواصلت تلك الرحلة المشؤومة في إصرار عنيد وعجيب وكأن الدم الذي ينزف بغزارة هو دم عدو لدود!

وكان من الطبيعي أن يتعطل "قطار" السلم قبل أن ينطلق، لأن جهود حل الأزمة حاولت تجاوز حقائق الواقع بإعطاء الانطباع بأن الحل لا يكون إلا عن طريق الابداء الشاملة، أي تصفية أحد الأطراف للبقية

وظلّ القطارّ قابعا في المحطة لا يتحرك، السلم الموعود لم يتحقق والاستقرار لم يأت والهمجية لم تهزم، بل استمر الدم في التدفق وكان من البديهي أن يتجمد كل شيء، إلا الأزمة فهي وحدها التي ظلت تتحرك وتتشعب مثل الخلايا السرطانية التي تنخر الجسم

وكانت رئاسيات 99، ولعل أول درس استوعبه الرئيس الجديد هو أن المبادرة تعطي نتائج أفضل من التوقع والانتظار

أما المتغير الثاني الذي حصل فهو تلك الجرأة في طرح القضايا المسكوت عنها، خوفا أو نفاقا أو مسaire، إذ أن الحديث عن السلم كان كفرا، والمصالحة الوطنية كانت جريمة تضع أصحابها في زمرة الارهاب والارهابيين

أدرك بوتفليقة أن الجزائر بحاجة الى أشياء كثيرة: العمل، المال الانفتاح والاصلاح، لكنها قبل أي شيء آخر هي بحاجة ماسة الى أن يخرج الجزائريون من ظلمات القتل والحقد والانتقام، اقتناعا منه بأنه في غياب الأمن تغيب الدولة، وفي غياب الاستقرار يغيب الاستثمار وأن المحيط الدولي لا ينتظر الضعفاء والعاجزين الذين يهدرون قوتهم واستقرارهم في صراعات عقيمة

إن المستجد الأبرز الذي تتوجب ملاحظته هو أن مسعى الوئام والمصالحة قد كرس تحييد العنف على الصعيد السياسي أي أنه أبطل مفعول الارهاب على الحياة السياسية

رب سائل يسأل: ما الذي تستطيع السياسة أن تفعله في مواجهة ظاهرة الإرهاب؟ والجواب هو أن السياسة قادرة على عزل الإرهاب ومحاصرته وسحب البساط من تحت أقدامه، وما قام به رئيس الجمهورية منذ عهده الأولى حتى الآن هو عمل سياسي يستهدف سد منافذ الإرهاب والوقاية منه

ولعل تجربة "العشرية السوداء" تدعونا للاستفادة منها، مثل كتاب التاريخ، لاستخلاص الدروس وتحديد الخيارات

لذلك، وللخروج نهائيا من الأزمة، يقتضي الادراك أولا بأن العنف أو التطرف أو

الإرهاب، كل ذلك ليس وافداً من خارج بقدر ما هو خلل ناجم من داخل، حتى وإن كان الخارج ليس غائباً

ثم أنه يقتضي الإدراك ثانياً أن ما من أحد أساء إلينا أكثر مما أسأنا إلى أنفسنا، وكل ذلك يؤكد أن الحل هو بين أيدينا

ويقتضي الإدراك ثالثاً أنه عندما لا يعود المواطن يشعر بالخوف أو الخطر، فإنه يمد يده للآخرين ولا يلجأ للعنف أو الرصاص لمواجهة

ويقتضي الإدراك أخيراً أن جزائر البعض ضد البعض لن تؤدي إلا إلى المزيد من الحقد والاحباط والهوة بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى وأتصور أن إرادة الرئيس في تجسيد هذا المسعى النبيل – وهو لا يكون إلا عند المقدرة – إنما ينبع من دوافع وطنية كاسحة، تؤكد بأن الشعب في محنة وأنه قد يتعرض لأخطار جديدة، إذا ظلت ذاكرته معلقة في حبال الموت والحقد

يدرك الرئيس بوتفليقة أن المصالحة الوطنية هي اليوم حتمية تاريخية للخروج نهائياً من أزمة مدمرة، ولا اختلاف على أن الجزائريين قد تخاصموا فيما بينهم، سواء كان ذلك تحت غطاء الإسلام أو تحت عنوان الديمقراطية أو باسم الدفاع عن وحدة الشعب، وما إلى ذلك من دوافع وذرائع، إلا أن الحقيقة الماثلة للعيان هي أن الجزائر قد دخلت في صراع دموي رهيب تكبدت فيه خسائر فادحة من الأرواح والممتلكات

ويدرك الرئيس أن الأصب من الأزمات هو ما بعدها! كيف تعود الدولة إلى وظيفتها بعد أن كانت قد تحولت إلى دويلات، كيف يتعايش الضحية مع الجاني وكيف تنبعث صورة الجزائر الجديدة من عصارة الآلام والأحزان؟

يدرك رئيس الجمهورية أن أقدار الرجال أن يقتحموا ما قد يبدو مستحيلاً وأن يروا ما لا يراه البسطاء من الناس وأن يكون قانونهم في الحياة: ما ينبغي أن يكون لا ما هو كائن

ويدرك الرئيس أن دروس التاريخ تعلمنا أنه كم من الأوطان كبرت لأنها وجدت

رجالا كبارا يقودونها وأن هناك أوطانا صغرت لأنها لم تجد أولئك الرجال أو لأن أشباه الرجال دمروا ما صنعه الرجال

لقد أثبت الرئيس بوتفليقة أنه فهم الأزمة جيدا، شخص مسبباتها وأدرك الاسلوب الصحيح للخروج منها، يتساءل الرئيس: "هل يجب الاستمرار في منازل العنف وتمديد قائمة ضحايانا بدعوى أنه يجب الثأر لموتانا؟"

إذا لم تكن هناك مصالحة فما هو البديل؟ هل ينتهي كل شيء مع المصالحة، هل تزول كل الأحزان، كل الدماء وكل الجرائم؟ هل الاستفتاء الشعبي كفيل بطي صفحة الأزمة؟

إن الحل الذي لا بديل عنه هو المصالحة الوطنية التي يجنح فيها الجزائريون الى الصفح الجميل، دون أن ينسوا ما تكبدوه، يكظمون الغيظ، يسمون على الأحزان ويعفون على الضغينة ونزعة الانتقام

أما هل ينتهي كل شيء مع المصالحة؟ فإن الجواب بـ "نعم" مطلقة قد يكون مجافيا للحقيقة، ذلك أن الأزمة التي ضربت كل بيت جزائري لا يمكن أن يكون تجاوزها بمجرد استفتاء أو بقانون أو بتعويض مادي، وإنما يشكل الاستفتاء فرصة للشعب -وهو صاحب السيادة- لكي يعفو ولكي يمدح أحقادهم ولكي يتجه نحو المستقبل بعيدا عن رواسب الماضي وأحواله

ولا حاجة للتأكيد بأن العفو لا يعني النسيان، بل يجب أن تظل الذاكرة الجماعية حية ويقظة، لا لكي تحقد أو تنتقم، وإنما حتى لا تنسى ما حدث من جرائم فظيعة، وهذا للعبرة واستلهام الدروس

ينبغي الاعتراف بأن الرئيس بوتفليقة قد اعتمد سياسة جديدة بديلة عن "الكل أمني" أو "الحل بالحرب" ألا وهي "الحرب بالسياسة" كان عنوانها الكبير "المصالحة الوطنية"، هذا المشروع السلمي لم يكن شعارا ظرفيا او انتخابيا، بل كان نهجا مدروسا ينبع من إيمان قاطع بأنه لا مخرج إلا بمصالحة وطنية حقيقية ومتجذرة تضع حدا للأزمة في نتائجها وتداعياتها وايضا تجد الحلول الناجعة لمسببات ودوافع تلك الازمة

ويجب الاعتراف ايضا أن الرئيس بوتفليقة قد خرج بمفهوم المصالحة الوطنية من المعنى الذي أراد البعض حصرها فيه، وهو أنها ستكون بين سلطة قمعية وإسلاميين إرهابيين، كما أنه قطع الطريق أمام من يريد لها غطاء لتحقيق أهداف مشبوهة، وما أكثرها المرات التي جرى فيها الحديث، تحت عنوان المصالحة دائماً – عن عفو شامل يطال الحركى والاقدام السود ومهربي الأموال! وكأن المصالحة بهذا المعنى تهدف الى تبييض صفحة الاستعمار وتثمين الخروج عن القانون ومعاقبة الشعب عى صبره وتضحياته

ليس من المجدي اليوم إعادة اجترار تلك الأحكام الجاهزة التي تبرئ وتدين، كما أن الأطروحة القائلة بأن المصالحة ينبغي أن تكون بين الطرفين المتصارعين وهما الجيش وجبهة الانقاذ لم تعد تستند على واقع صحيح، ذلك ان المصالحة تهدف الى تخليص الجزائر، مجتمعا ودولة من الدائرة المهلكة المتمثلة في التدمير الذاتي المشترك لأمة وانتهاك الحق المقدس في الحياة بأشكال مختلفة منها العنف والحقرة والفقر وقمع الرأي الآخر والتحريض على الحقد والكراهية، لذلك لا ينبغي أن تتوقف المصالحة الوطنية عند تداعيات الأزمة وآثارها، بل يجب أن تمتد الى المسببات وأن تتجاوز حدود الاستفتاء والقوانين المترتبة عليه لكي تصبح سياسة قائمة بذاتها وثقافة سياسية تسهم في إعادة بناء الوفاق الوطني الذي تصدع في ظل مجتمع يؤمن بالحوار والتسامح واحترام الرأي المخالف، وينبذ العنف والغلو والتطرف

لقد كان الشعب طيلة سنوات الأزمة أشبه ما يكون بـ "الفريسة" على مائدة "اللئام" بل كان تلك المؤودة التي لا تدري بأي ذنب قتلت، وقد آن الأوان ليمارس الشعب حقه ويفرض الحل الذي يراه

إن ثمة فرصة لأن يطرح الجميع على أنفسهم سؤالاً جوهرياً: هل نريد جزائر متصالحة تكون للجميع، أم نريد جزائر متصارعة لا يبقى فيها شيء لأحد؟ إنها دعوة للغفران لا للنسيان



أ . نذير بوصيم
جامعة الجزائر

المصالحة الوطنية ضرورة مجتمعية،

والوحدة لازمة من لوازمها

هذه الكلمة تندفع من خاطري دون أن يلحأها أو يحثها شيء سوى إيماني بها إيماناً لا يفوفه إلا إيماني بالله الواحد. ولم يكن التلكؤ بادئ الرأي استهانة بالمصالحة، أو استغناء عنها، كلا، بل نحن جميعاً في قلب العاصفة، وكل خفوت في ضرباتها تطير له أفئدتنا ابتهاجا، وأملا في النجاة، فكيف بالسكون والانفراج التام. كل ما في الأمر أننا رأينا أسنة الأقلام قد شحذت وانهاالت على الدوى تستمد منها، لتخط سانشات الأفكار والخاطرات المستوحاة من السلم والمصالحة، مثرية للموضوع، بالشرح والاستدلال...، فكان هذا -على حمده- مبطئا في الاستجابة، خشية أن نقول ما سبق غيرنا إليه، فنقع في اللاجدوى. إلا أن الانفراج الصادق يسمو أحيانا على حجج العقل والمنطق، ويغلبها، كما قال المفكر الفرنسي (باسكال): "إن للقلب منطقا خاصاً، لا يفهمه العقل"، فلم يكن بد من مجازاة ضغط اللحظة الراهنة، ومتابعتها حتى آخر أشواطها، فكانت هذه الكلمة ابتهاجا بميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

الكلمة وإيجاءاتها: من اللفظ أنطلق، وأقول إن المفاعلة فيها معنى الإصرار والإمعان في الحدث، مع تعدد الأطراف الفاعلة، أحيانا. وأنى أدرت رأسك أفاض عليك هذا المصدر بشتى معاني الخير، سواء انطلقت من الفعل اللازم صلح أو بمتعديه المزيد أصلح، أو صالح، بمشتقاتها الممكنة. والمرجع في بيان ذلك هو

القرآن الكريم. مع أنني مبغض للتعسف في قطع الكلمات المفردة من النصوص وإقحامها فيما أشتي من مواضع استدلالية، إلا أن السياقات التي تحركت فيه الكلمة لم تخذلني، وأسعفتني في جمع الآيات التي تشكل في جملتها معرضاً للمعاني الجميلة.

فهي تعني:

- 1- الإيمان: قوله تعالى: **وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ** [الرعد23]
- 2- حسن المنزلة: قوله تعالى: **وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ**, [يوسف9]
- 3- الرفق: قوله تعالى: **سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ** [القصص27]
- 4- تسوية الخلق: قوله تعالى: **لَنْ آتِيَنَّكُمْ طَالَمَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ**, [الأعراف189]
- 5- الإحسان: قوله تعالى: **إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِطْلَاقَ مَا اسْتَطَعْتُ** [هود88]
- 6- الطاعة: قوله تعالى: **إِنَّمَا نَحْنُ مُطَّلُونَ**, [البقرة11]
- 7- الأمانة: قوله تعالى: **وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا**, [الكهف82]
- 8- بر الوالدين: قوله تعالى: **إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ**, [الإسراء25]
- 9- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: قوله تعالى: **وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُطَّلُونَ** [هود117]
- 10- الحج: قوله تعالى: **لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ** [المؤمنون100]

وأياً ما كانت المعاني، ومدى دقتها سياقياً، فإنها مقاربات، تعكس المثل السامية، التي تنهل من الكلمة.

وكلمة المصالحة، المفردة التي بين أيدينا،—أكثر الكلمات تداولاً هذه الأيام وتناولاً بالأقلام، واستفزازاً للأفهام—، لا تخرج عن هذا الحقل الدلالي الطيب، فهي تعني الترميم والتقويم المتبادلين بغية إعادة الصلات إلى وضعها الطبيعي الكفيل ببعث مجتمع. وبكلمة أخرى: إن المصالحة تحولُّ وانتقال من وضع التجمُّع والمحتشد إلى وضع المجتمع المستجمع لطاقاته الملتف حول مجموعة من القيم المشتركة، والمؤسس للدولة بمفهومها السياسي والفلسفي.

ومن الواضح الجلي أن الكيانات البشرية تظل عالية على الأرض وعلى نفسها، عاطلة عن الإنتاج والمشاركة في الفعل الحضاري، إذا اكتفت بممارسة النشاط

البيولوجي، وتخلت عن وظائف العقل الأمرة بالتعايش وفق رؤية واحدة للمستقبل والمصير، ولم تدخل عنصر الزمن في تخطيطها. فإذا انكفأت على لحظتها لتعدّ ضحاياها، وتعدّد مآسيها، فلا غد لها، في عالم تجاوز الأبعاد الهندسية الكلاسيكية وأصبح يزرع البعد السادس والسابع والعاشر...، وتخلي عن استعمال صيغة الماضي، واستبدل بها صيغة الاستقبال..

لا غد لها، ولن ينفعها إيمانها بهذا الغد، إلا إذا صاغت نشاطها صياغة تتاخم المستقبل كأنه راهن معاش، وواقع متحقّق بيقين، كما جرى الاستعمال القرآني وهو يعبر عن المستقبلات الكبرى، مثل القيامة وما يليها...، إذ يعبر عنها بالماضي الدال على الوقوع، مع أن الحدث موغل في الغد البعيد... والفعل ماضٍ، وما ذاك إلا لأن الحدث آتٍ، لا ريب فيه.

بهذه الروح التي تندمج فيها الأزمنة يجب على المجتمعات الحية أن "تحيا" حتى تنأى بنفسها عن المفاجآت، وما أكثر ما يفاجئنا الزمن، خاصة في ظل التزامم والصراع القائم على التضارب في المصالح، فإذا فعلنا، وأدخلنا الفاعلية المستقبلية في عملنا وتخطيطنا، فإننا بلا شك نرتقي من طور التجمع والمحتشد إلى طور المجتمع.

إن الزمن الحضاري يهزأ من التدافع التجمعي البيولوجي، ولا يستجيب إلا للحركة المجتمعية المنظمة، المتماسكة، التي تنحي العقبات، وتضحى بالنزوات.

والتاريخ الطويل الذي قطعه مفهوم الدولة وهو يستجمع عناصره ظل ساكتاً، لفترات عن فكرة السلم والمصالحة، ومردّد هذا الصمت إلى كون السلم قضية فطرية، محسومة بالبدهة، والشأن في مثل هذه القضايا أن لا توزن بالكلمات، بل تحملها القلوب، وتتوجه إليها العقول والانظار، ويتوارثها البشر دون أن يصرّحوا بها أو يعبروا عنها، مثل سائر العناصر الحيوية التي يجيد البشر فن طلبها وإعدادها وهم صامتون، مع خطرها، وعظم شأنها.

لكن الذي أيقظ فكرة السلم والمصالحة ونقلهما من السر إلى العلن، هو الصدمة العنيفة التي أصابت بلادنا، وأوقفت الزمن، بل رجعت به إلى مرحلة البحث عن الذات، وجمع المادة الأولى التي يصنع منها المجتمع، وكادت أن تبدد المجتمع وتنسفه، بعد أن هدّدت باقتلعه...، كانت هذه الصدمة محرّكاً للعقلاء ودافعا لهم نحو القيام بمحاولات الإصلاح، وإيقاف التداعي الحر للأزمة، المتجهة نحو

التعاضد السرطاني... تداع أصاب بناء الدولة وزعزع مفهومها، واقترب من المجتمع أيضا، وبث في نفوسنا الشك من حقيقته وكيونته.

فجاءت فكرة الوثام المدني، ومعها جاء التثام الجراح، والتحام الأفكار، وأصبح الناس يفكرون معاً، في إيقاع اجتماعي، يحررهم من عبء اللحظة، ويدفعهم إلى التفكير في المستقبل، الذي نسوه، أو فقدوه بالأحرى، جرأ الإعصار الدموي الذي اجتاحتهم.

واليوم تدق على الأبواب فكرة أخرى أكثر إقداماً، وأشدّ مضاءً وفتكاً بالأزمة: إنها السلم والمصالحة، التي ترمي إلى ترجمة الإرادة الخيرة، الحرّة، إلى فعل يمضي على الأرض بعد أن مشى عليها الموت والخوف من الموت عشر سنين دأباً. فكرة تسعى إلى تحويل الأفكار والتصورات إلى إجراءات ملموسة يباشرها المجتمع بنفسه من خلال:

1- التصويت المباشر، لاتخاذ القرار السليم، وهذه بيعة.

2- الإسهام في تنفيذ ما يوجبه الميثاق من نتائج وآثار ملزمة، وهذه شهادة.

ولعل إحالة هذا الموضوع الاستراتيجي على المجتمع، الذي يلامس اللحظة الراهنة أيضا، وإشراكه في النهوض به، ومنحه شرف القيام به، يذكرنا بما اقترحه قبل أربعة عشر قرناً محمد بن عبد الله - مستنداً إلى حكمة وذكاء - أثناء رفع الحجر الأسود ووضع في مكانه، وتزاحم القبائل العربية ومطالبة كل منها بنيل هذا الشرف، فجمعهم على فكرة تمكّنهم من النهوض بالعمل المقدس معاً، والاشتراك في شرف القيام به، وتجنّبهم نزاعاً قد يفضي بهم إلى صراع... وقد أفلح - عليه الصلاة والسلام - وهياً النفوس للتصديق بنبوّته فيما بعد. كذلك هو أمر الرجوع إلى المجتمع واستفتائه في السلم والمصالحة بعد أيام...، إنه ميثاق سلم، وميثاق شرف، وتعاهد مع الذات لتعود إلى الرشد.

إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، يستنفر روح المجتمع، ليؤسس بذلك وعياً مجتمعياً، وفكراً يستوعب معاني الدولة التي كدنا نضيع مؤسساتها، بعد أن ضيّعنا مفهومها، وتصورها، ويحاول استرجاع الايجابية الفردية من خلال إشراك الأفراد في الحياة الاجتماعية، بمنحه حقوقه، وحفظ كرامته، وردّ حقوقه المسلوبة، مادية كانت أو معنوية، كما يظهر ذلك في البند الخامس من الميثاق، تحت عنوان: "الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني".

المصالحة تنازل الفرد للمجتمع: إن من أشد دروب المصالحة وعورة درب التضحية، والتضحية مشقة وعناء، وقديما قال المتنبي الحكيم:

لولا المشقة ساد الناس كلهمُ الجود يُفقر والإقدام قتال

ولاريب أن الانزواء داخل دوائر فردية مغلقة، لا تنفتح على الآخر، لاريب في أنه لا يؤسس مجتمعا، ولا يحمل بشائره. إن التضحية "بمتعة" الأنانية هي المخرج من ظلمة النفق الطويل الذي أقحمنا فيه أنفسنا، وهي المدخل إلى فضاء المجتمع، بحكم كونه مفهوما إنسانيا قائما على المسؤولية، والتعاون والحب..

إن المجتمع قيمة كبرى، تنتهي في آخر محطاتها بتأسيس لمفهوم الدولة الحقيقي كما هو مرتسم في أذهاننا... والمجتمع كما قلت، يبدأ بالأفراد الذين يحملون عبء النهوض به في اتساق مع تطلعات الجماعة... تاركين بعض ما يحتاجون من أجل تلبية الحاجات الكبرى لمجتمعهم ووطنهم، وضمانا لسيره نحو غده.

وهنا أقف عند أحد النماذج الإنسانية الخالدة في تاريخنا الإسلامي بالأندلس، وأعني به الإمام ابن حزم العظيم الذي عرفه الدارسون المتخصصون، وهوأة المعرفة على السواء، بصلابته في مواقفه وشدته تمسكه بما يرى، وتعنيفه لمخالفيه، وإن كانوا أئمة متبوعين، لا يأبه بمخالفة الناس، وإن كانوا أهل الأرض جميعا.

بسط هذا الإمام الكبير آراءه الفقهية في ديوانه الفقهي الشهير "المحلى" وتلك الآراء كشفٌ لأحكام الشرع كشفا مطلقا مجردا وعماما، لا يخص شخصا معينا في مكان أو زمان محددين، خلافا للفتيا - وقد كان شديد النفور من الإفتاء -

لكن الفتنة التي عرفتها الأندلس في عهد الطوائف، ففرقت أوصالها، وأحدثت هزات في النفوس والأفكار، لم تتركه على الحياد - وهو رجل الدولة بامتياز- بل جرته إلى الإسهام في معالجة الأزمة وتحمل أمانة المسؤولية، فكانت لها فتاوى، تستبطن رأيا، وتطرح حلا، وتكشف عن عبقرية الرجل، وسعة أفقه، وتجاوزه لذاته، ولذاته، متنازلا - لا عن قناعاته الجوهرية، وإنما عما يسوغ تركه والأخذ بغيره- درءا للفساد الذي تسوقه رياح الفتن، وتحقيقا لوحدة المجتمع، ومصالحته العليا، وكذلك الأمر بالنسبة للفيلسوف المقتدر ابن رشد الذي صخر آراءه وأفكاره ومعرفته في تحليل بنية المجتمع الأندلسي وتقديم البدائل الصائبة لإخراجه من المعضلات التي كان يواجهها والفتن التي كانت تنخر كيانه، فدعا إلى الإصلاح في مفهومه الشمولي ووقف بحزم وصدق أمام التعسف والمظالم ونبه

إلى مخاطر العصب والتشردم والغفلة عن إقامة العدل وإسناد أركان الدولة بالمخلصين الشرفاء والنزهاء
إنه منطلق إصلاحى توحيدى، يجد في رحمة التعاليم الإسلامية متسعاً للمكلفين، وفي يسرها ملاذاً للخائفين.

بهذه الإيجابية الخلاقة يحدث التجاوز للذات والانعتاق من وساوس الراهن المثقل بالمخاوف، ومتاخمة المستقبل، والتأسيس لمجتمع ودولة، وتوحيد الرؤى، والالتقاء على صعيد واحد من التوافق، وما أيسر ذلك، وما أصعبه، في آن واحد: يسيرٌ، لأن الشعب يستوحى من ماضيه البعيد والقريب قوة الصبر والأناة، والإدراك الصادق أن الزمان عنصر جوهري من العلاج، عرف ذلك في سنوات الكفاح التحريري، وقطف ثمار صبره وانتظاره. وصعبٌ لأن المشككين في المستقبل، واليائسين من غد الوطن، لا يعدمون حجة أو سنداً، ودعاية قد تزيّن سوء عملهم في أعين الناس.. لذا كانت مناهضة الأهواء والآراء الزائغة أشد من مقارعة الجيوش.

المصالحة شرط للوحدة: كانت الوحدة ولم تزل أعزماً يطلب، والوحدة ثمرة طبيعية للهوية... والهوية لا تتحقق في ظل الفتن والصراع. إن هذا السلم المنطقي، وهذه التراتبية تكشف أن بإهمال العنصر الأول تنهار العناصر الأخرى، وأن المطالبة بالوحدة - وحدها - أو بتحقيق الهوية دون مصالحة، مطالبة بالنتائج دون مقدمات، وانتظار للغيث بلا غمام..

وبقدر حزننا عمّا نحن فيه من تخبُّطٍ في تهجّي أبجدية المجتمع، بدايةً بالسلم والمصالحة، بدّل الحداثة وما بعد الحداثة، فإنّنا مع ذلك سعداء لأننا نعيش عودة للوعي، ويقظة للضمير، واستشرافاً للقادم، وتحوّلاً من استغاثات الملاح التائه، إلى حداء السائر نحو المجد.

كانت الوحدة أحد أهم المضامين التي حملتها الرسالة الإسلامية، وكان أول ما أنجزه الرسول الأعظم - عليه السلام - أن نشر السلام مع الإسلام، ولم يترك القبائل تذهب بالإسلام وحده، كلا، لأن مستقبل الدولة مرهون بالوحدة، وهي لا تتحقق إلا بالسلم، فكان عمله على إشاعة السلم والتصالح كعمله على نشر التوحيد.

وتناقل كبار المصلحين في العالم الإسلامي عبر التاريخ هذا الدرس المحمدي، فدعوا إلى الوحدة، ودعوا قبلها إلى إزالة الأحقاد والعصبيات، وإشاعة الأمن

والسلم، جاعلين من قوله تعالى: **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلُوا بَيْنَ أُنْوَيْكُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ.** [الحجرات 10] شعارا لدعواتهم. وحين ظهرت الحركة السنوسية، بزعامة محمد بن علي السنوسي (1787-1859م) نادى بوحدة المسلمين وتوثيق الصلات الأخوية بينهم، وتناسي أحقادهم. ثم ظهرت حركة جمال الدين الأفغاني (1839-1896م) التي تعد المركز الأصلي الثاني للوحدة الإسلامية المنظمة، بعد الحركة السنوسية، وجاء الشيخ الإمام محمد عبده (1849-1905م) استمرارا لحركة أستاذه الأفغاني، وإن كان بينهما اختلاف، ففي الكيفيات لا في الكليات، وتلاههما في الدعوة إلى الوحدة المفكر الثائر عبد الرحمان الكواكبي (1848-1902م)، وما طرحه في كتابه (أم القرى) الذي تخيل فيه مؤتمر يقظة المسلمين ووحدتهم، وقد عدّ بعض الباحثين الجامعة العربية من ثمرات أفكار الكواكبي الوجدانية.

إن هؤلاء المستنيرين ما كانوا ليجهرروا بدعوتهم إلى الوحدة لو لم يروا أسبابها ماثلة لهم، في طليعتها فكرة السلم المشاع في قلوب كل أبناء البلاد الإسلامية، تجاه بعضهم.

هؤلاء الطلائع كانوا دعاة سلم وتسامح، تلك قوتهم وفضيلتهم، وتلك حجتهم القاطعة التي حملت أفكارهم إلى قلوب الناس وعقولهم. لقد دعا الشيخ محمد عبده إلى المودة والتعاون بين أبناء الجمعية البشرية، وإن اختلفت أديانهم، فقال: "ما هو النازل الذي حل بالإنسان، فغير معالمه الطبيعية، وبدل أخلاقه السلمية، وحل رابطته النوعية.. الإنسان جرثومة واحدة، نشأ عنها عائلة واحدة، وحواسها بسيط واحد، ربطتها عادات وأخلاق متحدة الصفة..، ولقد أثرت هذه الحال تأثيرا خفيا في الجم الغفير من عقلاء الناس، فمالوا إلى خدمة الإنسانية من غير أن يتعصبوا لجنس ولا دين ولا مذهب. فإذا رجع الإنسان إلى مركزه الطبيعي، لا نرى الجمعية البشرية بعد إلا كساكني منزل واحد، يرتفقون بمنافعه على السواء، ويجدون من بركات الأرض ما يكفيهم مؤونة التعصب ويكفهم عن الشقاق والعناد."

وهذا كلام مسوق في حق غير المسلمين، كأن أخوتهم متحققة بوحدة النوع، فما بالك بتعامل المسلمين مع المسلمين؟

ويقول الأستاذ رشيد رضا عند قوله تعالى: **فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ**.. وأمرنا بإصلاح ذات البين، فهو واجب شرعا تتوقف عليه قوة الأمة ووحدتها

وعزتها ومنعتها وتحفظ بها وحدتها.

إن تدهور الإحساس بالوحدة والهوية والوطنية، وغيرها من معاني الانتماء والانتساب، سببه ما أَلَمَّ بنا من محن وأزمات. إن المحنة زلزال يصيب الإنسان في عقله ومشاعره ويصيب موازينه، فتخطئ حساباته، وتنهار مناعته، ويتقلل من المطامح التي تخلده، ويتخلّى عن الصفات التي ترفعه، كحبّ الخير للناس، وحب الوطن، والدفاع عنه والتضحية من أجله، ويستتهين بكل شيء، حتى بما هو مقدّس. أذكر هنا جملة للفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت، الذي عرفه العالم عقلا نيا كبيرا، لكن الكثير قد يجهلون مدى تمسكه بدينه، وحبّه لوطنه، فبعد أن غادر فرنسا لآخر مرة، وكانت مهددة بالخطر الخارجي، كان كثير الاهتمام بأخبار وطنه، وكان يدعو الله في صلاته أن ينجيه من كيد أعدائه. وروى الطبيب الذي عنى به أثناء مرض الوفاة في السويد، وكان ألماني الجنسية، أنه رأى أن يفصد له، فرفض ديكارت رفضا شديدا، وقال له: "لا تقرب الدم الفرنسي".

والمناداة بالسلم، تجاوب مع الفطرة السليمة، وتعبير عن أعماق حاجات البشرية. نعم، قد يُحتاج للنهوض به إلى شجاعة كبيرة، وشخصية بمواصفات قيادية، تتوقع أكثر مما يتوقع السواد من الناس، ويستوي في سمعها المدح والذم.. لذا رأينا كبار الأعلام في التاريخ من الأنبياء والمصلحين، هم وحدهم من يحملون قوة التسامح، والصفح والإغضاء، وهم نماذج للتضحية، يختطفون النار ويقبضون عليها، ويقدمونها هدية للبشر، ويزيحون ظلمات الظلم والقهر ويدعون مخلصين إلى أنوار السلم والعدل.

لقد دعا المسيح أتباعه إلى حب أعدائهم، أما غير الأعداء فلا فضل لنا في حبهم، لأنّ الانعطاف الفطري نحوهم يكفل ذلك. وتكتمل صورة العفو والمرحمة في سيرة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، حين جابه قريشا بالعفو، وقد آذوه وأخرجوه من مكة، بلده، وموطن طفولته، سنوات عمره الغالية. إنه أذى مركب من طعنات تهز أشد النفوس صبورا، ويؤذي أقوى القلوب تحملا وأقدرها على السلو والنسيان. مع ذلكم، لم ينس عليه الصلاة والسلام شيئا من ماضيه، لكن عفا وغفر، مذكرا بأن العفو هو درب العظماء، وسلاح المصلحين والأنبياء.. قائلا: "لا تثريب عليكم اليوم.. اذهبوا فأنتم الطلقاء".

إن التناجي بالخير، والدعوة إليه، في هذه المرحلة، يقتضيه التسامي والارتفاع إلى

مستوى المسئولية، وما تنطوي عليه من تحدٍّ وتضحية، تكون عاقبتها محمودة في نهاية المطاف، وإن تجرَّع المرء في سبيلها مرارة التجربة ومكابدتها. والله تعالى يقول: **لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ بَدَقَّةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا.** [النساء114]

إن تناول الوحدة خارج شرطها الأساسي، وهو السلم، وتلاقي القلوب، يعد ضرباً من ركوب المعاسف، قد يعرِّض الأمة لمخاطر أخرى، ويهدر المزيد من الوقت والثروة بغية الإصلاح، وما أكثر ما أهدر منهما، كما أنه يسعى محكوم بالخذلان، لأنه تطلبٌ لنتائج عظيمة دون إعداد مقدماتها. وعلى هذا فإن العقل، والطبيعة يقضيان بتوفير الأسباب لتحصيل النتائج، وأولى أسباب الوحدة، ضمان المصالحة بين الناس، وتوفير السلم. ولعل النفوس مهيبئة الآن، وبقي على العقول أن تبحث عن حجج ودلائل لتقتنع، وإذا فعلت بتجرّد فلن تعدم ما تريد، لأن الفطرة الإنسانية تأبى أن تُختبر بالخروج عن طبيعتها، والانقلاب على ذاتها، ولأنها مهما تقلّبت وتردّدت، لن تطلب إلا السلم والاطمئنان، ومهما تلفتت، لن ترى سواهما. ولا شك أن الشعب مملوء بمعاني الفطرة، محمول بجناحها، وسيكون دوماً مع فطرته، ولن يخذل، حتى وإن تخلف من غيب وعيّه، وخالف فطرته.. لا شك أن الشعب يهتف يوماً، ودوماً، ملبياً من يستنهضون أعماقه الخيرة، مردداً قول الشريف الرضي:

وإذا الزّمان رمى بنائبةٍ ونأى الأقاربُ، فالتفتُ ترني.

إن عودتنا إلى السلم والمصالحة عودة إلى الله وإلى أمتنا، وإن في ذلك رجوع إلى الروح والعقل معا رجوع إلى الجذور السحيقة في أعماق فطرتنا الإنسانية النبيلة وترميم لانكساراتنا ونهوضنا من سبات طال أمده وكم طال بنا الضلال والتهيه، إلى أن هلت بشائر المصلح الرشيد الذي حباه العزيز الحكيم بهدي التوفيق إلى المخرج الواسع للنأي بالأمة من مهالك التدمير إلى منازل التعمير، والحمد لله أن يسر لنا من أمرنا رشداً وهدانا إلى سراط مستقيم، (إنما ننن مصلدون) صدق الله العظيم



د. سليم قلاله
جامعة الجزائر

نعم.. نحن أمة حضارة

كتبتُ منذ مدة مقالا لجريدة الأحداث الجزائرية بعنوان "هل نحن بلا حضارة" تساءلت فيه عن السبب الذي جعل البعض يصفنا - بعد الذي عرفناه من أزمة - أننا أمة عنف لا حوار وأمة دماء لا ابتسامة وأمة همجية لا حضارة... اليوم وقد رفعنا لواء المصالحة عاليا.. لعله يحق لي أن أقول أننا أكدنا بالفعل أننا أمة حضارة.. أو على الأقل في طريق إعادة بناء الحضارة..

لعلنا جميعا نشعر بأن في سلوكنا بعض التصلب إذا لم أقل بعض العنف، وفي سياستنا بعض التشدد إن لم أقل بعض التطرف، ولعلنا جميعا نكاد نعترف من غير تصريح أننا بسلوكنا هذا سواء أكان فرديا أو على مستوى الدولة كنا نقدم للآخر الذي لا يعرفنا ويريد أن يتعرف علينا صورة بأننا أقل تحضرا من غيرنا، وأحيانا حتى أقل إنسانية منهم، خاصة عندما أشيع عن الجزائريين بأنهم أولئك الذين يذبحون بعضهم بعضا ويتقاتلون لأتفه الأسباب، أحيانا يتشاجرون بالعصي والخناجر والمسدسات من غير استنفاز ما لديهم حتى من كلمات.

هي صورة مقبلة رسمت من طرف أعداء الأمة عنا في الواقع وأكدتها بعض الوقائع للأسف ، وصورة من الصعب تغييرها في أذهان الكثيرين ممن أصبحوا يطلقوا علينا بأننا لم نكن قادرين ولن نكون قادرين على بناء حضارة أو اتباع سلوك ثقافي يرقى إلى درجة الإنسان. صورة تشكلت في مخيلة الكثير ممن حولنا ومن حاول السيطرة علينا مثل الفرنسيين أو من حاول أن يجرب الصراع معنا أو يدخل

في معارك ولو كانت اقتصادية أو سياسية مع بعض مواطنينا.

صورة للأسف أكدتها خلال العشرية الحمراء بعض الوقائع المعيشية اليومية وأبرزتها هنا وهناك من غير أن يلتفت لها أحد. صورة لا تبدو فقط في تلك الأعمال الإرهابية الهمجية التي عاشتها قرانا ومداشرنا لحد الآن إنما أيضا في تلك السلوكات المتعجرفة لبعض ممن بمجرد أن احتلوا بعض المواقع حتى تحولوا إلى كائنات حية لا علاقة لها بالإنسان أو بالجنس البشري على الإطلاق وكأنهم ليسوا أولئك الذين كان الناس يعرفونهم من قبل.. وتبدو أيضا في سلوكات بعض الأغنياء الجدد الذين بمجرد أن امتلأت جيوبهم بالدينارات والأوروات والدولارات حتى تحولوا إلى كل شيء إلا أن يكونوا بشرا إنسانيين يمكن للمرء أن يرى نعمة المال عليهم نعمة حقيقية وليست نقمة تحولوا معها إلى الجانب الآخر من الكائنات الحية غير الإنسانية.

وللأسف أيضا يبدو أننا لفترة معينة أصبحنا أسرى لها في كل سلوكاتنا وكدنا نياس من إمكانية تعديلها أو إصلاحها أو تغييرها ليس فقط لدى الناس إنما لدى أنفسنا أيضا. حتى كدنا نطرح السؤال وهل بقي من يؤمن بأننا صنعنا أو نستطيع أن نصنع في المستقبل حضارة؟

من غير إفراط في التفاؤل أو في التشاؤم نقول أن الأمم الراقية عندما تريد أن تقوم أو أن تتقدم خطوات أخرى إلى الأمام إنما تعود دوما إلى تراثها الإنساني الخالد والضارب في عمق التاريخ لتقوم ما حدث من اعوجاج أو صلابة بها، والأمم الراقية لا تقبل أبدا بأن تطغى على صورتها تلك الصفات اللاإنسانية والممقوتة من قبل الضمير الإنساني، كالتعجرف وحب السيطرة والنفوذ والقهر، والتعطش إلى العنف والقوة والحرب ... إلا من أرادت أن يكون ذلك مبررا لعزلها أكثر وإبقائها على هامش التاريخ والحضارة. كما أراد أن يفعل البعض ببلادنا اليوم.

الأمم المتحضرة تسعى في كل لحظة تجدها قد توفرت أمامها إلى الإشارة إلى تلك الأبعاد الإنسانية في تاريخها رغم هول الحروب التي عرفتها والكوارث التي أصابت مجتمعاتها جراء الأزمات السياسية أو الدينية أو الأخلاقية. لا تجد أمة

تمجد الحرب لأجل الحرب أو العنف لأجل العنف أو التطرف لأجل التطرف مهما كانت قوتها ومهما تطرفت ذات مرة أو مارست على الآخرين العنف أو القهر في أبشع صورته وأشكاله.

فلا الحضارة اليابانية تقدم نفسها اليوم على أساس أنها حضارة همجية ولا الحضارة الصينية ولا الأوروبية أو الأمريكية بالرغم من أنها جميعا حضارات مارست العنف وعرفت أسوأ أشكال الاضطهاد والقهر لشعوبها وللآخرين.

إن اليابان اليوم تعتبر أن شعار إمبراطوريتها الأزلي المشكل من ثلاثية السيف والجوهرة والمرأة أو ما يعرف بـ "سانسو نوجاني" التي عادة ما تهدى إلى إلهة الشمس "أماتروزو أومي كامى" ليس هو عنوان ماضيها أو حاضرها فقط إنما هو عنوان مستقبلها أيضا، وبدل أن تعد إلى السيف كرمز للقوة تعتد به أمام أمثالها من الدول أو تعود إلى الجوهرة كرمز للمال تزهو به أمام العالم هي الآن تعود إلى المرأة كرمز للمعرفة باعتبارها هي وسيلة البقاء في القرن الحادي والعشرين ، واليابان هي الآن من غير أن تساير آخرين في البحث عن القوة العسكرية استطاعت بفضل قوة المعرفة أن تتحول إلى أكبر قوة مالية في العالم ، ويتحدث خبراء أنها بفضل ذات المعرفة ومن غير أن تمتلك سلاح الدمار الشامل تعد أكبر قوة في التأثير على ميزان القوة العسكري للدول النووية العظمى باعتبار أنها هي في الواقع التي تتحكم في المشكلات الإلكترونية الدقيقة لأية صناعة عسكرية سواء أكانت في أمريكا أو إنجلترا أو غيرها من الدول التي تزعم التقدم العسكري على الآخرين... اليابان إذا تحولت إلى القوة بدون أن تتعجرف العجرفة الأمريكية أو أن تتقمص الشخصية الأوروبية الغربية أو أن تستغني عن تراثها التقليدي الضارب في عمق التاريخ.

وكذلك الصين، بالرغم من أنها اليوم من أكبر الدول تقدما في الجانب العسكري إلا أنها لم تتخل عن تلك الفلسفات العميقة للصينيين القدامى ولم تتوقف عن القول أن الحضارة الصينية بنيت على إعطاء قيمة عليا للإنسان وجعلت من جوهره الطيب هو أساس بناء الحضارة. ولحد الآن مازال الصينيون يعتبرون مثل الحكيم "لاو

تسوّ أنه لا يوجد أليّن من الماء ولكن لإزالة الأقوى والأصلب لا يوجد أقوى منه. أي أن جوهر القوة هو اللين وليست الشدة ، وجوهر الرفعة هو التواضع وليس الاعتداد بالنفس والتعالي على الناس كما يفعل الكثير من أشباه السياسيين ممن لم يفهموا أي من أبعاد الزمن لا الماضي ولا الحاضر ولا المستقبل. كما أن الصينيين مازالوا لحد الآن يؤمنون بأن الأنهار تسود وتبقى بعد أن تجف السيول والوديان المحملة بالغذاء ليس لأنها تبدأ من القمم العالية إنما لأنها تنساب بتواضع في أخفض نقاط التضاريس الموجودة، أي أن الذي يسود ويبقى ينبغي ألا يكون بالضرورة في الأعلى إنما يمكن أن يصل إلى ذلك وهو عمق قاعدة الجبل ، كما السياسي الحكيم الذي يبقى دوماً في عمق قاعدته الشعبية لا ينفصل عنها، أما ذلك الذي تذرّوه الرياح أينما هبت فيسعى إلى أن يبقى فوق الجميع وهو لا يدري أنه لا يزيد في الوزن عن تلك الذرات الغبارية التي يتطاير معها.

وغير الصين وغير اليابان، الهند، والألمان والفرنسيين، والإنجليز، إنما استطاعوا أن يتحولوا إلى بناء أرقى أشكال الحضارة المعاصرة عندما وصلوا بعد نهاية الحروب الكثيرة التي عرفوها إلى قناعة أنهم لا يمكن أن يعيدوا للإنسان مجده ولا أن يسودوا على بقية العالم بحكم التقدم، إلا بالعودة إلى الدفاع عن الجوهر النقي للإنسان وليس بالسعي للقضاء عليه وعلى إنسانيته. ولخصوا كل ذلك في رسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يحملونها اليوم.

ولعل أمريكا هي البلد الأول الذي يبدو أنه عاد إلى الروح الهمجية والبربرية للحضارة الغربية التي كانت سائدة في القرون الوسطى، مؤكدة أنها لم تستطع الصمود لأكثر من قرن بعد تلك المبادئ الإنسانية والسياسية التي دعا لها ولسن بعد الحرب العالمية الأولى.

وهكذا نحن بعد الموجة العاتية التي ضربتنا ها نحن نقول للعالم أجمع : ها نحن تصالحنا فيما بيننا وهانحن نعود إلى السلوك الحضاري وها نحن نعيد بناء الحضارة.



إعداد: العيد عاشوري
مستشار شؤون التشريع لدى
رئيس المجلس الشعبي الوطني

المصالحة الوطنية

من الأحكام القانونية . . إلى ميثاق السلم

في الذكرى الثالثة و الأربعين لاستعادة استقلالنا الوطني، أعلن فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نيته في دعوة الشعب للتعبير عن رأيه وإصدار حكمه في استفتاء شعبي حول المصالحة الوطنية. وقد أوفى بما تعهد به في هذا الموعد..وبما تعهد به أمام الله، وأمام الشعب منذ انتخابه رئيسا للجمهورية في سنة 1999، وهو أنه لا يدخر جهدا ولا يفوت فرصة للمبادرة بما يفي بإطفاء نار الفتنة الكاسحة كشرط أساسي لإعادة الأعمار الوطني ولاستعادة مصداقية الجزائر على الساحة الدولية...

لقد دفعت الجزائر خلال أكثر من عشرية بفعل الإرهاب الوحشي ثمنا لا يقدر من أجل البقاء، دفعت عشرات الآلاف من الضحايا، وأكثر من عشرين مليار دولار، فتعطلت التنمية الوطنية، و تدهورت مكانة الجزائر في الساحة الدولية؛ عشرات الآلاف من الضحايا واليتامى و المعوقين ذهنيا وجسديا، ملايين الدولارات، إنها نتائج أولية للأعمال الإرهابية التي كادت أن تززع أركان الدولة بعد أن زرعت الحقد و البغضاء بين أفراد الشعب الواحد الموحد..

إن ضمان بقاء الوطن كان بفضل شجاعة الجزائريين وتجندهم ، وبفضل تضحيات قوات الأمن وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن. إن المأساة الوطنية التي حلت بالجزائر تعود جذورها إلى بداية التسعينيات حين

وقف جزائريون في وجه الوطن وأشهبوا سلاحهم في وجه الشعب لا يفرقون بين عسكري ومدني ، وبين طفل وشيخ وعجوز، وبين امرأة ورجل ولا يستثنون مكانا أو منطقة من الوطن، ورغم كل هذه الجرائم قتل، واغتصاب، وتدمير كانت الدولة دوما رحيمة..كانت دوما تدعو أبناءها الضالين أو الذين ضلوا وغرر بهم إلى الرجوع إلى جادة الصواب وتحكيم العقل ، و العودة إلى أسرهم..

ومراعاة لمصلحة الوطن، والعودة الى سبيل الله الذي يحرم سفك دماء المسلمين، والمساهمة في بناء الجزائر التي حلم بها شهاؤنا الأبرار وبذلوا أرواحهم من أجلها.. قررت سلطات الدولة للأبناء الضالين إجراءات الرحمة و العفو، وتخفيف العقوبة، وعدم المتابعة إن هم استجابوا لنداء ضمير الشعب الذي تألم وعانى وقدم وحيدا فدية باهظة، إنه يريد أن يعيش في سلام وأن يتصالح مع ذاته، وأن يبني وطنه..

ففي عهد الرئيس اليمين زروال، بذلت جهود ومساعي لوقف أعمال العنف و الإرهاب بشتى الوسائل الممكنة، وفي إطار قوانين الجمهورية.

بعد توليه منصب رئيس الدولة أصدر قانونا بعد مصادقة المجلس الوطني الانتقالي يندرج في إطار المساعي الرامية إلى إحلال السلم و الأمن في ربوع الوطن بوقف سفك الدماء، والتدمير و التخريب، وهو قانون يعبر عن نية سلطات الدولة في الصفح و العفو قدر المستطاع عن أبناء الجزائر المغرر بهم بعد أن أصبح ينظر للجزائر كبؤرة للفتن، و ضرب ب عليها حصار وعزلة خارجية، فكان لا بد من الشجاعة للخروج من هذه المحنة بإقرار الوفاق الوطني .

في هذه الصفحات تذكير بالأحكام القانونية الواردة في الأمر المتضمن تدابير الرحمة (قانون)، وفي قانون استعادة الوثام المدني وعرض شامل لمشروع ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، من حيث الأهداف و الإجراءات.

أولا: قانون تدابير الرحمة

بتاريخ 25 فبراير 1995، صدر قانون يتضمن تدابير الرحمة، وكان يحتوي على اثنتي عشرة (12) مادة موزعة على ثلاثة فصول. ومن أهداف هذا القانون الذي صدر في شكل أمر باعتبار ذلك وسيلة التشريع في المجلس الوطني الانتقالي وفق أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، تجسيد الرحمة

والتآلف و التواد و التآخي بين أبناء الشعب الواحد خاصة بعد أن أدرك الكثير من الشباب مخاطر الطريق الذي دفعهم إليها مديرو ظاهرة الإرهاب، وبدأوا يلتمسون الرأفة من دولتهم بوساطات متعددة.

أهداف القانون:

يمكن إجمال أهم أهداف هذا النص في النقاط الآتية:

– عزم سلطات البلاد على اجتياز الجوائر مرحلة دقيقة في تاريخها، وذلك بالسعي لتطهير المناخ وإتاحة الفرصة لكل أبناء الأمة للتعبير عن رأيهم بطرق سلمية.

– العزم على إعادة السلم و الاستقرار والأمن والنمو والازدهار للوطن وللمجتمع، وإعادة الهيبة

والاعتبار للدولة، و الاحترام الكامل لسيادة القانون.

– فتح المجال أمام كل الجزائريين للمشاركة في بناء الوطن و التمسك بقيمنا الوطنية الروحية والدينية السمحة المطبوعة على الدوام بالوسطية و التراحم، و بقيم الخير و العطاء.

– عزم سلطات البلاد على محاربة الإرهاب وأعاصير التطرف و التعصب الغريبة عن المجتمع الجزائري لاعادة الاستقرار والأمن و الطمأنينة إلى نفوس المواطنين.

– تأكيد رغبة الدولة في التكفل بفئة الشباب التي وقعت ضحية حملات ودعوات مضللة و انساقت بفعل أسباب عديدة إلى أعمال الإرهاب و التخريب، وإفتكاكها من برائث الشطط و الغلو، و تحريرها من أيادي القتل و التدمير و التخريب، تدمير النفس و مستقبل الوطن.

– باعتبار الإرهاب ظاهرة غريبة ودخيلة على مجتمعنا، كان من الضروري الإسراع في تكييف التشريع خاصة بإعادة النظر في الأدوات القانونية المستعملة وفي الإجراءات المتبعة، وذلك بعد أن تأكد أن محاكمة مرتكبي الأفعال الإرهابية و التخريبية مهما كانت درجة العقوبة لا تكفي للقضاء على الإرهاب الوحشي.

– تشجيع توبة الأشخاص الذين وقفوا في وجه السلطات العمومية، و ارتكبوا أعمالا إرهابية ..

التدابير والإجراءات:

يتضمن هذا النص عدة تدابير و إجراءات تؤكد في مجملها حرص الدولة على حماية حقوق الإنسان، وبذل كل جهد ممكن لحماية أبناء الوطن، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

– عدم المتابعة القضائية للأشخاص الذين سبق لهم وأن انتموا إلى إحدى الجماعات الإرهابية ، ولم يرتكبوا جرائم أدت الى وفاة شخص أو سببت له عجزا دائما، أو خربت ممتلكات عمومية أو خاصة .

– عدم المتابعة القضائية للأشخاص الذين يحوزون أسلحة و متفجرات أو وسائل أخرى وقاموا بتسليمها تلقائيا الى السلطات المختصة.

– إمكانية حضور هؤلاء الأشخاص تلقائيا أمام السلطات القضائية أو الإدارية المدنية أو العسكرية.

– تخفيض العقوبة في كل الحالات بنصفها.

– إمكانية الاستفادة من تدابير العفو المقررة في الدستور.

– يسلم لهؤلاء الأشخاص بعد حضورهم التلقائي المشار إليه أعلاه وصل يسمى وصل الحضور. وفي حالة ارتكابهم بعد ذلك جريمة موصوفة بجريمة إرهاب أو تخريب فانهم لا يستفيدون من الأحكام المخففة، وترفع العقوبة المستحقة إلى أقصى عقوبة مقررة لهذه الجريمة.

ثانيا: قانون استعادة الوثام المدني:

كانت لقانون تدابير الرحمة، الحقنة الأولى للمصالحة الوطنية، آثار إيجابية على بعض الشباب الذي ضل السبيل، فتاب الكثير منهم واستفاد من تدابير الرحمة، لكن ليس بالشكل الذي يخفف على الشعب آثار الإرهاب و الإجرام وينهي معاناته.

عقب استقالة رئيس الجمهورية اليامين زروال، إجريت انتخابات رئاسية في 16 أفريل 1999 فاز فيها المرشح عبد العزيز بوتفليقة، وقد سعى منذ انتخابه جاهدا من أجل استرجاع السلم و الطمأنينة عبر المصالحة الوطنية، كما وعد بذلك في برنامجه الانتخابي.

وفي هذا الإطار عرض على البرلمان مشروع قانون استعادة الوثام المدني، وبعد إقراره صدر بتاريخ 13 يوليو 1999. وهو يعد الحقنة الثانية للمصالحة الوطنية، وامتدادا لقانون تدابير الرحمة الذي جاء في ظرف عصيب، وأعطى نتائج

مشجعة.. يتضمن هذا القانون (43) مادة موزعة على (6) فصول.

أهداف القانون:

ان الوضعية التي عاشتها الجزائر فرضت تكييف التشريع المعمول به ليصبح قادرا على التكفل بمتطلبات المعطيات الجديدة التي أفرزتها مكافحة الإرهاب الأعمى و المتوحش، فمحاربة الإجرام

ومرتكبيه ومتابعتهم و معاقبتهم تستدعي سن قوانين و إجراءات تتناسب و هذه الأفعال تماشيا مع المسعى العام الذي تهدف إليه الدولة ، ويعبر هذا القانون عن إرادة سياسية قوية ليسود الوئام المدني بين كل أفراد الشعب. ويهدف بالخصوص إلى ما يأتي: :

– إنهاء فترة مظلمة من حياة الجزائر ، وفتح عهد جديد.

– السعي إلى إيجاد حلول للوضعية التي تشهدها البلاد، و إلى استرجاع الوئام المدني، ووضع حد لحالة الانسداد التي يتخبط فيها بعض الأشخاص، وفتح الطريق أمامهم للعودة إلى المجتمع، و المساهمة في بناء الوطن بدلا من تخريبه. – إيجاد حلول نهائية لأسباب الاضطراب، وفتح باب التوبة أمام المتورطين في أعمال إرهابية أو تخريبية و الذين يعبرون عن إرادتهم في الكف عن نشاطاتهم الإجرامية.

– تجفيف منابع الفتنة، وهو ما يتطلب التجاوز و الحلم لما يحققه ذلك من ترسيخ قيم التسامح الأصيلة في المجتمع.

– تكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة، و تطبيق مبدأ القانون الأصلح للمتهم في إطار تجسيد الإرادة السياسية التي تسعى جاهدة للقضاء على بذور الحقد و الانتقام.

ولتحقيق هذه الأهداف يرتكز هذا النص على أربعة مبادئ يجب التمسك بها:

– احترام الدستور و الحرص على تطبيق قوانين الجمهورية و الخضوع لها.

– حماية حقوق ضحايا الإرهاب و التكفل بهم.

– العرفان بدور مؤسسات الدولة.

– فتح المجال لعودة الذين ضلوا الطريق لسبب أو لآخر.

الإجراءات و التدابير:

يهدف هذا النص إلى تأسيس إجراءات خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية .

ويمكن تصنيف هذه الإجراءات إلى ثلاثة أنواع:

– الإعفاء من المتابعة (أو إسقاطها)

– الوضع رهن الإرجاء، (أو رهن الاختبار)

– تخفيف العقوبات

إن تكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة هدفه الاستفادة من مبدأ عدم رجعية القوانين، وتطبيق القانون الأصلح للمتهم، وهكذا يستفيد الشخص غير المتورط في جريمة قتل أو تسبب في عجز دائم أو قام بالاغتصاب أو وضع متفجرات في أماكن عمومية، من هذا الإجراء، والهدف هو إيجاد حل لأزمة قد يكلف استمرارها مزيدا من الخسائر البشرية و المادية، وقد جاء هذا في سياق مبدأ الإعفاء من المتابعة الذي تضمنه قانون تدابير الرحمة .

أما بخصوص الوضع رهن الإرجاء(إرجاء العقوبة) فيرمي الى التأكد من صدق نوايا المتابعين بسبب الانتماء الى منظمات إجرامية ولم يرتكبوا التقتيل الجماعي ولم يستعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية،

والذين أشعروا السلطات المختصة في أجل ثلاثة أشهر من صدور هذا القانون ، مع التصريح بالأسلحة والمتفجرات وكل الوسائل الموجودة في حوزتهم وتسليمها.

وهذا الإجراء لم يكن معروفا في القانون الجزائري، فهو يبعد المتابعة الفورية الا أنه لا يعني العفو الشامل.وقد حددت فترة الإرجاء (الاختبار) بمدة أدها ثلاث (3) سنوات و أقصاها عشر (10) سنوات.

كما تضمن القانون إجراء استثنائيا يتمثل في تخفيف العقوبات ولكن لفترة محددة في الزمان حتى لا يطمع المعنيون في الاستفادة من تدابير أكثر مرونة، وفي كل الحالات الأخرى يخفف الحد الأقصى للعقوبة بالنصف، إن هذا الإجراء دليل آخر على حلم الدولة.

كما نص القانون على أن المواطنين الذين سهرروا على أمن الدولة وكافحوا الإرهاب ستتولى الحكومة إعداد برنامج خاص بهم لإعادة نشرهم حسب مؤهلاتهم من

أجل تكفل أحسن بآدارة مناطق الجزائر الشاسعة.
ووفأ بما وعد به الشعب قرر رئيس الجمهورية عرض مسعى الوئام المدني على الشعب للاستفتاء بتاريخ 16 سبتمبر 1999.
وكان السؤال المطروح على الناخبين : [هل أنتم مع أم ضد المسعى العام لرئيس الجمهورية الرامي إلى تحقيق السلم و الوئام المدني]؟
كانت نتائج الاستفتاء جد إيجابية سواء من حيث نسبة المشاركة، أو من حيث عدد الموافقين على هذا المسعى، وهي نتائج تعبر عن رغبة الشعب في وضع حد للمحنة التي حلت به وعانى خلالها ويلات التقتيل الوحشي و الاغتصاب و تدمير الممتلكات العمومية و الخاصة.
لقد مكنت سياسة الوئام المدني من إعادة السلم والأمن إلى مختلف مناطق الوطن، واسترجعت الجزائر مكانتها على المستوى الدولي، وانطلقت من جديد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خدمة لكل أبناء هذا الوطن العزيز.
ثالثا: مشروع ميثاق السلم و المصالحة الوطنية
وفاء منه بوعدة كالعادة استدعى رئيس الجمهورية بتاريخ 14 غشت 2005 هيئة الناخبين للاستفتاء حول المصالحة الوطنية المحدد بتاريخ 29 سبتمبر 2005.
وكان السؤال المطروح على الناخبين هو: [هل أنتم موافقون على مشروع الميثاق من أجل السلم
والمصالحة الوطنية المعروف عليكم؟] ، وتكون الإجابة ب(نعم) او(لا).
لقد اختار رئيس الجمهورية هذه المرة اللجوء مباشرة إلى الشعب ، وفق أحكام الدستور ولاسيما المادتين (7) و(77) منه، على خلاف الوئام المدني.
لقد جاء هذا المشروع لحل المشاكل التي بقيت عالقة بعد انتهاء العمل بقانون الوئام المدني، وإعطاء فرصة أخرى للذين لازالوا على ضلالتهم للتوبة و الكف عن جرائمهم البشعة في حق شعبهم ووطنهم، وهو يعد خطوة أخرى في طريق طي الصفحة السوداء في تاريخ الجزائر المستقلة.
يتضمن مشروع هذا الميثاق ديباجة، وخمسة أبواب رئيسة تتضمن عدة بنود، نحاول تقديم محتوى هذا المشروع بشكل موجز.
ديباجة الميثاق : بعد استعراض النضالات المتعاقبة التي خاضها الشعب

الجزائري معتصما بحبل الصبر و الجلد، تم التركيز على ثورة أول نوفمبر 1954 الخالدة التي بلورت تطلعات الشعب و أنارت دروب كفاحه من أجل انتزاع حريته و استقلاله ..لتأتي مرحلة إعادة بناء الدولة و النهوض بالأمة. ثم تطرقت إلى معاناة الشعب خلال أكثر من عقد حيث حصل الانحراف بمسار الجزائر بفعل اعتداء إجرامي استهدف محو المكاسب التي غنمها الشعب مقابل تضحيات جسام، وتقويض أركان الدولة الوطنية ذاتها..وقد أدرك الشعب أهداف الاعتداء الإجرامي فوقف ضده بالمرصاد، فتكبد مغبة هذه الفتنة الكبرى التي مني بها..

لقد تغلبت الجزائر على هذه المحنة لتحليها بالوطنية و بتضحيات كل أسلاك الجيش وقوات الأمن وبالمواطنين الذين قاوموا بشكل منظم هذا العدوان. ان الإرهاب يتنافى مع قيم الإسلام ومثل التسامح و التضامن الإسلامية، وقد باء اليوم بالخسر على يد الشعب الذي أبى الأ أن يتجاوز الفتنة و عواقبها ويعود نهائيا إلى سابق عهده بالسلم و الأمن، إذ تأكد له أنه من دون عودة السلم و الأمن لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثمار التي يتوخاها منه، وأنه لامناس من إحلال و اعتناق المصالحة الوطنية التي ستعود عليه بالخير كما كان الأمر في سياسة الوئام المدني التي مكنته على غرار سياسة الرحمة من تثبيط المسعى الشيطاني الذي كان يستهدف وحدة هذا الشعب، وحقن الدماء، و استعادة استقرار الجزائر.

تدابير وأهداف مشروع ميثاق السلم و المصالحة الوطنية :

تضمن هذا المشروع ديباجة وخمسة أبواب رئيسية:

– خصص الباب الأول لعرفان الشعب لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من الجيش ومصالح الأمن وكافة الوطنيين و المواطنين و الإشادة بوقفتهم الوطنية وتضحياتهم الجسيمة.

وبمصادقة الشعب على هذا المشروع يؤكد جازما أنه لا يحق لأحد:

– التذرع بما خلفته المأساة الوطنية،

– أو الاعتداد به قصد المساس بمؤسسات الجمهورية،

– أو زعزعة أركان الدولة،

- أو المساس بشرف أعوانها المخلصين في خدمتها
- أو تشوية سمعة الجزائر على الصعيد الخارجي،
- أما الباب الثاني فيتعلق بالإجراءات الرامية إلى استتبات السلم يتضمن هذا الباب ثمانية (8) بنود يخص كل بند إجراء عمليا محددًا. تتعلق البنود من 1(إلى 5) بإبطال المتابعات القضائية في حق :
- 1 - الأفراد الذين سلموا أنفسهم اعتبارًا من 13 يناير 2000، تاريخ انتهاء العمل بقانون استعادة الوثائق المدني .
- 2 - جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح و يسلمون ماليهم من سلاح، ولا ينطبق ذلك على الذين كانت لديهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو الاعتداء بالمتفجرات في الأماكن العمومية.
- 3 - المطلوبين في الداخل و الخارج بشرط أن يمثلوا طوعًا أمام الهيئات الجزائرية المختصة، ولا ينطبق هذا الإجراء على الذين ارتكبو الأعمال الإجرامية المذكورة في البند (2) أعلاه.
- كما تضمن هذا الباب إجراءين خاصين بالعفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم و الموجودين رهن الحبس عقابًا على اقترافهم:
- 1 - نشاطات داعمة للإرهاب،
- 2 - أعمال عنف من غير الأفعال الإجرامية المذكورة في البند (2) أعلاه .
- أما البند(8) و الأخير في هذا الباب فيتعلق بإبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تمسهم إجراءات المتابعة أو إجراءات العفو السابق ذكرها.
- لأ الباب الثالث يخص الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية:
- يحتوي هذا الباب على ثلاثة (3) بنود تخص مباركة الشعب لإجراءات ترمي الى تعزيز وحدته
- والقضاء على بذور البغضاء و الحقد، وهي كما يأتي:
- 1 - تزكية الشعب تطبيق إجراءات مملوسة للرفع النهائي للمضايقات التي لازال يعانيها الأشخاص الذين جنحوا إلى اعتناق سياسة الوثائق المدني .

- 2 - تدعيم الشعب للإجراءات الضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا لإجراءات إدارية عقابا على ما اقترفوه من أفعال ، مما يساعد على تسوية وضعيتهم الاجتماعية بصورة نهائية.
- 3 - استعداد الشعب للصفح ليعني نسيان العواقب المأساوية التي جناها عليه العيب بتعاليم الإسلام دين الدولة ، وهو يقرر:
- حظر ممارسة أي نشاط سياسي على من كانت له مسؤولية في العيب بالدين .
- عدم السماح بممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمال إرهابية
- الباب الرابع يتعلق بإجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين يتضمن هذا الباب ثلاثة (3) بنود:
- 1 - تحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في فترة المأساة الوطنية.
- 2 - قيام الدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز المحنة في كنف الكرامة.
- 3 - اعتبار المفقودين ضحايا المأساة الوطنية ولذوي حقوقهم الحق في التعويض.
- الباب الخامس يتناول الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني:
- يحتوي هذا الباب على أربعة (4) بنود:
- 1 **الشعب** يراعي كون المأساة الوطنية طالت الأمة قاطبة وعاقبت البناء، ومست بحياة الملايين من المواطنين.
- 2 **الشعب** يعتبر أنه من الواجب الوطني اتقاء نشأة الشعور بالاقصاء في نفوس مواطنين غير مسؤولين عما أقدم عليه ذووهم من خيارات غير محمودة العواقب .
- 3 **الشعب** يعتبر أن المصالحة الوطنية ينبغي أن تتكفل بمأساة الأسر التي كان لأفراد منها ضلع في ممارسة الإرهاب.
- 4 **الشعب** يقرر أن الدولة ستتخذ تدابير التضامن الوطني لصالح الأسر المعوزة التي عانت الإرهاب جراء تورط ذويها.
- من خلال تزكية الشعب لهذا الميثاق فإنه يفوض رئيس الجمهورية أن يلتمس

باسم الأمة الصفح من جميع منكوبي المأساة الوطنية ويعقد من ثمة السلم والمصالحة الوطنية.

إن الشعب الذي يتبنى هذا الميثاق :

- **يعلن** أنه يتعين على الجميع في الداخل الانصياع لإرادته .
- **يرفض** كل تدخل أجنبي يراد به الطعن في قراره السيد.
- **يوكد** أنه على كل مواطن أن يلعب دوره في مسعى البناء الوطني.
- **يعلن** أنه قرر الدفاع من خلال مؤسسات الدولة عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وعن نظامها الديمقراطي التعددي .
- **يوكد** تصميمه على ترسيخ قدم الأمة في الحداثة وعزمه على ترقية شخصيته وهويته.

- **يدعو** كل أبناء الجزائر إلى الإسهام في توطيد الوحدة الوطنية وتعزيز الشخصية و الهوية الوطنيتين، و إلى الحفاظ على ديمومة ماجاء في بيان ثورة أول نوفمبر 1954 من قيم نبيلة .

ولما كان الشعب مقتنعا بأهمية هذا المسعى فانه ينيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية والثقافة الوطنيتين و ترقيتهما. إن **الشعب** إذ **يصادق** على هذا الميثاق فانه **يفوض** رئيس الجمهورية اتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنوده.

وفي الأخير فان **المصالحة الوطنية** كمال قال فخامة رئيس الجمهورية في خطابه في الندوة الوطنية للإطارات بتاريخ 14 غشت 2005 **تشكل تحديا معنويا ساميا يستوقف إيماننا ووطنيتنا**



عبد الله قطاف
كاتب وصحفي

ميثاق السلم والمصالحة قراءة في جغرافيا المستقبل

مشكلة الجزائر، أو بالأحرى مشكلة السلطة والطبقة السياسية عندنا، تكمن بالأساس في غياب النظرة الشمولية المستقبلية. لقد ظل الحكم ومنذ رحيل الرئيس هواري بومدين رحمه الله، يحكم، ويسير، ويقود، دون أن يكون له رادار، أو أنه لا يعترف بالرادار، ولذلك فقد دأبت السلطة على الدوام، على مواجهة المستعجل من الأمور وتسيير شؤون الوطن بالانتقال من معالجة أزمة إلى مداواة أزمة أخرى، إلى أن جاءت الأزمة الكبرى التي كادت تعصف بالحاكم والمحكوم، وظهر جليا للعيان أن باب جهنم الذي دخلته الجزائر من ساستها وأكبر من أن يعاد غلقه بالأساليب التقليدية. وظلت الجزائر بين مد وجزر تراوح مكانها فلاهي تمكنت من استئصال الداء من جذوره بالحل الأمني، ولا هي وجدت الشجاعة الكافية للذهاب لحل سياسي، إلى أن اهتدت - سلطة وأحزابا - إلى رجل يؤمن بأن ساسة الناس تكمن خاصة في المزج والمزاوجة بين هيبة الدولة ورحمتها، أو كما قال بين سيف الحجاج واليد الممدودة أبدا لكل من اقتنع أن طريقه خاطئ، أو وجد أنه طريق مسدود.

إن مشروع ميثاق السلم والمصالحة، شأنه شأن قانون الوثام المدني، يأتي اليوم أيضا منسجما مع منهج الرئيس بوتفليقة في فتح الباب أمام أطراف الأزمة، والدفع بالجميع دفعا إلى الخروج من حمأة الأزمة ومن حمام الدم، الذي غلقت

أطراف على نفسها فيه، أو أغلقته عليها أطراف أخرى.

الخارج من الحمام ليس كالدخل إليه

بوجه من الأوجه، فإن الجزائر في أزمته الأخيرة، كانت بمثابة من دخل حماما بدرجة عالية من الحرارة، دون أن يكون مستعدا لا نفسيا ولا بدنيا، ولذلك، فإن الصدمة الحرارية كانت عنيفة إلى الحد الذي لم يتحملها، فخر صريعا مغشيا عليه، وظل يتخبط لعشرية كاملة، لا يعرف الطريق إلى الباب، ليستعيد أنفاسه ويستنشق هواء الجزائر النقي من الرطوبة العفنة ومن الحرارة الخانقة.

ولذلك، فإن قانون الوئام المدني قد جاء بمثابة إخراج المغشي عليه إلى ما يعرف عند العامة (بالبيت الصغيرة)، حيث يسترحي ويستعيد أنفاسه بعيدا عن الهواء البارد وبعيدا عن تيارات الهواء الجاف، التي قد تؤذي العليل وتصيبه بالزكام والرشح، وربما حتى بأمراض رئوية حادة.

الطبيب المعالج هذه المرة ليس غرا في السياسة، ولا هو من ذلك النوع المغامر الذي يقدم العلاج دفعة واحدة، حتى يقال عنه أنه طبيب ممتاز، وإنما هو طبيب خبير، يهمله أكثر ما يهمله أن لا تحدث نكسة للمريض، قد تكون أخطر من المرض ذاته، وقد تكون قاتلة لا قدر الله.

فإذا كان المرض قد داهم المريض دفعة واحدة، فإن العلاج لابد أن يأتي قطرة قطرة وجرعة جرعة، ولابد من فترة نقاهة في كل مرة حتى يستعيد المريض صحته ويستعيد ثقته بنفسه ويقيم ويراجع نفسه سواء كان من هذا الطرف أو ذاك.

إن المغامرة وروح المغامرة والاستهتار وحده، هو الذي أوصل الجزائر إلى ما وصلت إليه، والذي كاد يقضي على الجزائر ليس التعددية والديمقراطية التي هي بالحقيقة العلاج الفعال والناجع لكل أمراضها ولكن الجرعة الزائدة عن اللزوم التي فتحت شهية المغامرين الطامحين إلى السلطة والمتشبثين بها إلى استعمال كل الوسائل بما في ذلك الوسائل المنافية للتعددية والديمقراطية لبلوغ غاياتهم وتحقيق أطماعهم المشروعة وغير المشروعة.

فلو أن الأقدار والظروف هيأت للجزائر حينها وعند ذلك المنعطف الحاسم، من

يأخذ بيدها من الساسة الواعين بخطورة المنعرج لوفر على الشعب الجزائري كل هذه الوديان من الدماء والدموع، وكل هذا الخراب والدمار الذي عاد بالجزائر عقودا الى الوراء، ولكن . لأن روح المغامرة وقلة الوعي بالمسؤولية كانتا هما السائدتين، فقد حصل الذي حصل.

والمهم في كل هذا، أن المغشي عليه قد استعاد وعيه وأصبح يتنفس بملء رئتيه، ولم يبق أمام الطبيب المعالج غير إخراجه الى القاعة الكبرى الفسيحة. ومن ثمة الى ضوء الشمس وفتح النوافذ والأبواب ولكن بالتدرج وبحساب.

(ميثاق السلم والمصالحة هو الباب)

وقد استعاد المريض عافيته، فلم يعد باقيا أمامه سوى الخروج، وليس أمامه من مخرج الا باب السلم والمصالحة والتصالح مع ذاته بحيث يتعلم مستقبلا ألا يغامر بنفسه في المجهول والسلم لأنه لايمكن تقديم العلاج الناجع للمريض إلا إذا توفر الأمن والطمأنينة للطبيب وفريقه الطبي.

إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لايجد مبرراته ودواعيه، في ضرورة معالجة الأوضاع المرضية القائمة فحسب، ولكن وبالذات في ضرورة تجاوز هذه الحالة غير الصحية واعادة تأهيل الشعب مرة أخرى ليأخذ مصيره بيده إن لم يعد خافيا على أحد اليوم، أن الجزائر بما تتوفر عليه من شروط موضوعية لربط قطارها بالتنمية، وبما استعادته من مكانة في المحافل الاقليمية والدولية، لم يعد باقيا أمامها لتتحول الى دولة جاذبة للاستثمارات والتكنولوجيا سوى أن تطوي الصفحة المؤلمة والسوداء، لفائدة ومصالحة ضحايا الأزمة من كل الأطراف.

وإذا كان صحيحا أن ضحايا المأساة الوطنية قد عانوا وكابدوا، ربما أكثر من غيرهم، فإن الصحيح كذلك هو أنهم باستجابتهم لنداء السلم، إنما يثمنون أكثر تضحيات ذويهم، الذين قدموا أرواحهم من أجل الجزائر. وأيضا يثبتون للعالم أجمع أن الجزائريين قادرون على التسامح والتراحم بأكثر مما يتصوره البعض من الذين رتبوا الجزائريين في خانة معينة.

فبالقدر الذي أعطى الميثاق الأهمية القصوى لمعالجة آثار المأساة الوطنية وركز على معالجة جوانبها المادية والاجتماعية والقانونية والأمنية، فإنه فتح الباب مشرعا على الافاق المستقبلية، بحيث يحرص تمام الحرص على اشراك كل

المعنيين في عملية اعادة البناء، بما في ذلك الذين ارتكبت في حقهم أخطاء وأولئك الذين ارتكبوها، لأن الميثاق في نفسه وروحه العميقة، إنما هو مشروع للمستقبل، يريد الخروج بالجزائر من حالة اللاحرب واللاسلم ومن المراوحة في ذات المكان. وبتقدير واضح الوثيقة، كما يتبين من الاصرار على ضرورة تجاوز الحالة الراهنة، فإن الجزائر لن تكتسب المناعة الكافية ولن تضمن عدم العودة الى نقطة الصفر إلا إذا ابحرت وبسرعة بعيدا عن الأسباب والعوامل التي أوقعتها فيما وقعت فيه، أي توقيف عمليات الاستثمار كما حصل في الثمانينات، والتعامل بروح لا مسؤولية مع عملية التحول السياسية، والاستخفاف بثوابت الأمة من لغة ودين وتاريخ...

إن مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، لا يمكن فهمه في مختلف أبعاده واستيعابه في كل مراميه إذا لم يدرج ضمن برنامج الانعاش الوطني الشامل الذي يشكل في الحقيقة الأرضية الاقتصادية المتينة التي تستعيد بها الجزائر ربط قاطرتها بالتنمية ومن ثمة بالأمل هذا المحرك الحيوي والضروري الذي فقدته فئات واسعة من شرائح المجتمع ولاسيما الشبابية منها.

ولو أن الرئيس يركز في مسعاه لشرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية على الجوانب الشعورية والنفسانية لتجاوز المحنة فإنه في الواقع لم ينتقل الى هذا المستوى في العلاج إلا بعد الاطمئنان أنه هياً للجزائر الشروط والأسباب التي تمكنها موضوعيا من إعادة بناء ما خربه الارهاب ومن مواجهة التحديات المطروحة في مجالات التشغيل والصحة والسكن والتعليم.

ولئن كان المطلوب موضوعيا هو قراءة مشروع ميثاق السلم والمصالحة قراءة شاملة وتقييميه في كلياته وليس في جزئياته، حتى يتسنى إدراكه واستيعابه في مراميه الكبرى، فإن المطلوب أيضا هو قراءة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ضمن السياسة العامة للرئيس بوتفليقة الخارجية منها والداخلية لأنه وإن جاء يمثل نقطة مفصلية في هذه السياسة، فإنه يندرج في السياق العام لنظرة كلية شاملة، تعيد للجزائر موقعها بين الأمم وتكسبها مواقع جديدة هي أهل لها بكل المقاييس.

وفي الحقيقة، فإن الوثيقة المعروضة على الساحة هذه الأيام تستلزم على الأقل قراءتين متوازيتين:

1- قراءة أفقية من حيث شموليتها بمختلف تداعيات المأساة الوطنية ومضاعفات التأخر في معالجتها مما انجر عنه اختناق اجتماعي كبير، نلمس عوارضه في شتى مناطق الوطن، تمثل خاصة في قطع الطرق وأعمال الشغب والحرق.

وقد جاءت الوثيقة في هذا الشأن جامعة لكل شروط العلاج، مانعة بذات الوقت كل أسباب العودة الى العوامل المباشرة المفجرة للمأساة الوطنية.

2- قراءة عمودية، من حيث تتبعها للحيثيات الموضوعية التي أوقعت الجزائر فيما وقعت فيه ومراعاتها لضرورات التحصين والمناعة، حتى لا يلدغ الشعب الجزائري من ذات الحجر مرتين. وهي بهذا إذ شخصت المرض، فإنها كانت حاسمة وصارمة في الجزم بتحريم العودة الى ذات المقدمات حتى لا تجني مرة أخرى نفس النتائج.

ولكن كان واضحا لدى الساسة والنخب الثقافية أن ميثاق السلم والمصالحة يمثل علاجا ناجعا لأمراضنا المستعصية، فإن دورها اليوم يتمثل في جعل الناس يقبلون على التداوي كل الناس، بما في ذلك الذين مستهم المأساة في لحمهم ودمهم، والذين سيجدون بلا شك بعض المرارة في الدواء، ولكن تلك هي حال كل الأدوية، يستوجب الأمر ابتلاعها ما دامت إرادة البقاء والحياة هي الأقوى.

إن لمطلوب اليوم هو الأخذ بيد الثكالي واليتامى والمتضررين إلى بر الأمان، وليس البحث في الأسباب والمسببات ومعرفة الحقيقة، لأن ذلك متروك للدارسين والمؤرخين، وليس الظرف ملائما للدخول في متاهات قانونية إجرائية لن تنتهي في أغلب الأحيان إلا بتسجيل الإتهامات المتبادلة ضد (س) أو (ص) ولذلك فإن الأمثل في الوقت الحالي هو أن يرتفع علم النفس الاجتماعي على كل العلوم وكل الأصوات.

الشعب الجزائري في حاجة لتجاوز محنته العصبية، وهو في حاجة إلى محرضين على السلم والتأخي وحث من الساسة والمثقفين الذين بمقدورهم إقناع المتحفزين والمتكئين والاتكاليين بضرورة الانخراط في المستقبل الذي تتمثل خطواته الأولى في التوجه يوم 29 سبتمبر المقبل إلى صناديق الاقتراع، الشعب والساسة وصناع الرأي العام وكل المنغشليين المهمومين بالشأن العام، مدعوون جميعهم إلى أن يجعلوا من التاسع والعشرين سبتمبر القادم يوما للرحمة والفرح، يوما تمسح فيه دموع الحزن والألم ألسنا على ذلك قادرين؟.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الإمر رقم 95-12 مؤرخ في 25 رمضان عام 1415

الموافق: 25 فبراير سنة 1995.

المتضمن تدابير الرحمة

إن رئيس الدولة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 74 (الفقرة 8) و115 منه،
- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، لاسيما المواد 5 و13-8 و25 و26 (الفقرة 5) منها،
- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،
- وبناء على ما أقره المجلس الوطني الانتقالي.
- يصدر الأمر التالي نصه:

المادة الأولى: وفقا لأحكام المادتين 52 و92 من قانون العقوبات، يحدد هذا الأمر تدابير الرحمة وكذا القواعد والشروط والكيفيات المطبقة على الأشخاص المتابعين بجرائم الارهاب أو التخريب والذين سلموا أنفسهم تلقائيا للسلطات المختصة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي.

الفصل الأول

تدابير الرحمة

المادة 2: لا يتابع قضائيا، من سبق أن انتمى الى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات ولم يرتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، أدت الى قتل شخص أو سببت له

عجزا دائما، أو مست بالسلامة المعنوية أو الجسدية للمواطنين أو خربت أملاكها
عمومية أو خاصة.

المادة 3: لا يتابع قضائيا أيضا، الشخص الذي يكون حائزا أسلحة و متفجرات أو
وسائل مادية أخرى وقام بتسليمها تلقائيا الى السلطات.

المادة 4: في حالة ارتكاب الأشخاص المذكورين في المادة 2 أعلاه، جرائم تسببت
في قتل شخص أو إصابته بعجز دائم، فإن العقوبة المستحقة تكون :

– السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس عشرة (15) سنة وعشرين (20) سنة،
إذا كانت العقوبة المنصوص عليها في القانون، عقوبة الإعدام.

– السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس (10) سنوات وخمس عشرة (15) سنة،
إذا كانت العقوبة المستحقة السجن المؤبد.

– في كل الحالات الأخرى، تخفض العقوبة بنصفها.

المادة 5 : بالإضافة إلى تدابير الرحمة المشار إليه أعلاه، يمكن الأشخاص
المذكورين في المادة الأولى من هذا الأمر، الاستفادة كذلك من تدابير العفو
المنصوص عليها في الدستور.

الفصل الثاني

الاجراءات

المادة 6 : يجوز للأشخاص المذكورين في المادتين 2 و3 من هذا الأمر، الحضور
تلقائيا أمام السلطات القضائية أو الإدارية، المدنية أو العسكرية، مرفقين عند
الاقضاء بولي أمرهم /أو محاميهم.

يسلم لهم فورا، وصل يسمى وصل الحضور.

تسلم لهم السلطات القضائية، خلال أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ
تسليم الوصل للمعني، وثيقة تتضمن عبارة "مستفيد من تدابير الرحمة"
المنصوص عليها في هذا الأمر.

يجوز عند الضرورة وبطلب من المعني بالأمر، للسلطات المختصة اتخاذ تدابير
مؤقتة لحماية بدنيا،

في كل الحالات يجب تبليغ السلطات القضائية،

يجوز إخضاع الأشخاص المذكورين في هذه المادة لفحص طبي بناء على طلبهم.
المادة 7: يحول الأشخاص المذكورين في المواد 4، 8، 9، 10 و 11 من هذا الامر فورا الى المحكمة المختصة لتقديمهم أمام وكيل الجمهورية.
يجب على وكيل الجمهورية، فورا تحرير محضر معاينة وتحريك الدعوى العمومية.
يجوز إخضاع الأشخاص المذكورين أعلاه لفحص طبي بناء على طلبهم.
الفصل الثالث: أحكام خاصة

المادة 8: إذا كان الأشخاص المذكورون في المادة الأولى من هذا الأمر قصرا، تتراوح أعمارهم بين ست عشرة (16) سنة وثمانية عشرة (18) سنة وارتكبوا جرائم موصوفة بجرائم إرهاب أو تخريب، تكون العقوبة القصوى المستحقة السجن المؤقت لمدة عشرة (10) سنوات.

المادة 9: إذا كان الأشخاص المذكورون في المادة الأولى من هذا الامر، تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشرة (18) سنة واثنين وعشرين (22) سنة وارتكبوا جرائم موصوفة بجرائم إرهاب أو تخريب، تكون العقوبة القصوى المستحقة، السجن المؤقت لمدة خمس عشرة (15) سنة.

المادة 10: لا يستفيد الأشخاص المذكورون في المادة الأولى من هذا الامر، الذين ارتكبوا بعد تسليمهم الوثيقة المشار إليها في المادة 6 أعلاه، جريمة موصوفة بجريمة إرهاب أو تخريب من أحكام هذا الأمر ومن الاعذار المنصوص عليها في قانون العقوبات.

المادة 11: لا يستفيد الأشخاص المذكورون في المواد 4، 8 و 9 من هذا الامر، الذين ارتكبوا بعد محاكمتهم جريمة موصوفة بجريمة إرهاب أو تخريب، من أحكام هذا الامر ومن الاعذار المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ترفع بالإضافة الى ذلك، العقوبة المستحقة الى أقصى عقوبة مقررة لهذه الجريمة.
المادة 12: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرب الجزائر في 25 رمضان عام 1415

الموافق 25 فبراير سنة 1995

اليمين زروال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قانون رقم 08-99 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420

الموافق 13 يوليو سنة 1999،

يتعلق باستعادة الوثائق المدنية

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 77-7 و120 و122 و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 72-02 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1391 الموافق 10 فبراير سنة 1972، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-80 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975، والمتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بحظر وتحديد الإقامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995، المتضمن تدابير الرحمة،

وبعد مصادقة البرلمان،

– يصدر القانون الآتي نصه:

الفصل الأول أحكام عامة

المادة الأولى: يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوثام المدني، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، الذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.

وللاستفادة من أحكام هذا القانون يجب على الأشخاص المذكورين في الفقرة أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها.

المادة 2: يستفيد الأشخاص المذكورون في المادة الأولى أعلاه، وفقا للشروط التي حددها هذا القانون، وحسب الحالة، من أحد التدابير الآتية:

– الإعفاء من المتابعات،

– الوضع رهن الإرجاء،

– تخفيف العقوبات،

الفصل الثاني

الإعفاء من المتابعات

المادة 03: لا يتابع قضائيا من سبق أن انتمى إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات داخل الوطن أو خارجه، ولم يرتكب أو يشارك في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو اغتصابا أو لم يستعمل متفجرات في أماكن عمومية أو أماكن يتردد عليها الجمهور، والذي يكون قد أشعر في أجل ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، السلطات المختصة بتوقفه عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي وحضر تلقائيا أمام هذه السلطات المختصة.

المادة 04: ضمن نفس الشروط المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، لن يتابع الشخص الذي كان حائزا أسلحة أو متفجرات أو وسائل مادية أخرى وسلمها

تلقائيا الى السلطات المختصة.

المادة 05: بغض النظر عن جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون يحرم المستفيدون من أحكام المادتين الثالثة (3) والرابعة (4) أعلاه في كل الحالات من الحقوق المنصوص عليها في المادة الثامنة (8) البند الثاني (2) من قانون العقوبات وذلك لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قرار الإعفاء من المتابعات.

الفصل الثالث

الوضع رهن الإرجاء

المادة 06: يتمثل الوضع رهن الإرجاء في التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة بغرض التأكد من الإستقامة الكاملة للشخص الخاضع لها.

المادة 07: يستفيد من تدبير الإرجاء وفقا للمدد والشروط المحددة فيما يأتي، الأشخاص الذين سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات، والذين، في أجل ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، أشعروا السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا تلقائيا أمامها فرديا أو جماعيا.

يستثنى من الإستفادة من أحكام هذه المادة، الأشخاص الذين ارتكبوا أو شاركوا في ارتكاب جرائم أدت إلى قتل شخص، أو تقتيل جماعي أو اعتداءات بالمتفجرات في أماكن عمومية أو أماكن يتردد عليها الجمهور أو اغتصاب.

المادة 08: بغض النظر عن أحكام المادة السابعة (7) أعلاه، يمكن أن يستفيد من الوضع رهن الإرجاء من سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات والذين لم يرتكبوا التقتيل الجماعي ولم يستعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية أو الأماكن التي يتردد عليها الجمهور، والذين أشعروا جماعيا وتلقائيا، في أجل ثلاثة (03) أشهر، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا أمام هذه السلطات، والذين يكون قد سمح لهم بالمشاركة، تحت سلطة الدولة، في محاربة الإرهاب.

يجب على الأشخاص الذين انضموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في الفقرة أعلاه القيام بتصريح، يشهدون على صدقه، بالأسلحة، والمتفجرات والذخيرة والوسائل المادية الموجودة في حوزتهم وتسليمها إلى السلطات التي حضروا أمامها.

يجب أن يشمل هذا التصريح زيادة على ذلك الأعمال التي ارتكبوها أو التي شاركوا في ارتكابها.

توضح كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 09: يترتب على انقضاء الإرجاء الممنوح تطبيقا للمادة الثامنة (8) من هذا القانون تحريك الدعوى العمومية، مع الاستفادة من أحكام المادة الثامنة والعشرين (28) من هذا القانون.

المادة 10: إذا تم، خلال تأجيل المتابعات، التأكد من وقائع غير مصرح بها ضد شخص أو عدة أشخاص خاضعين للإرجاء، يلغى فوراً تأجيل المتابعات الجزائية ويتم حينئذ تحريك الدعوى العمومية وفقاً لقواعد القانون العام.

المادة 11: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة ينجر عن الوضع رهن الإرجاء بقوة القانون الحرمان من الحقوق المنصوص عليها في المادة الثامنة (8) البند الثاني (2) من قانون العقوبات.

يجوز للجنة الإرجاء المذكورة في المادة الرابعة عشرة (14) من هذا القانون إرفاق قرارها بتدبير أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادتين الثامنة (8) والتاسعة (9) من قانون العقوبات والمادة 125 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

يجوز للجنة الإرجاء، خلال مدة الإرجاء، واعتباراً لسلوك المعني بالأمر، التخفيف الكلي أو الجزئي للتدابير المتخذة.

تنفذ التدابير المتخذة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتلغى بنفس الأشكال.

يسجل قرار الوضع رهن الإرجاء والتدابير المرافقة، بناء على الرأي الصادر عن لجنة الإرجاء، في صحيفة السوابق القضائية للشخص المعني، لكنه لا يسجل في البطاقة رقم 3.

يتم، بقوة القانون، حذف الإشارة المسجلة في صحيفة السوابق القضائية عند انقضاء الإرجاء.

المادة 12: يقرر الوضع رهن الإرجاء لفترة أدناها ثلاث (3) سنوات وأقصاها عشر (10) سنوات.

المادة 13: دون المساس بالأحكام الأخرى لهذا القانون، يخضع الأفراد المؤهلون لنظام الإرجاء والذين يسمح لهم بخدمة الدولة في محاربة الإرهاب والتخريب لفترة إرجاء أقصاها خمس (5) سنوات، ولا يخضعون للتدابير المنصوص عليها في المادة الثامنة (8) البند الأول (1) من قانون العقوبات.

المادة 14: يمكن أن تؤسس في النطاق الإقليمي لكل ولاية لجنة إرجاء تكلف بما يأتي:

- اتخاذ القرار بشأن الوضع رهن الإرجاء،
- اتخاذ التدابير التي يخضع لها الشخص الموضوع رهن الإرجاء،
- إثبات إلغاء الإرجاء، والنطق به،
- اقتراح أي تدبير على السلطات المختصة لمراقبة الوضع رهن الإرجاء،
- إثبات انقضاء الإرجاء وتسليم الشهادة المثبتة له.
- تعيين مندوب الإرجاء.

المادة 15: تتشكل لجنة الإرجاء من :

- النائب العام المختص إقليمياً، رئيساً،
- ممثل عن وزير الدفاع الوطني،
- ممثل عن وزير الداخلية،
- قائد مجموعة الدرك الوطني للولاية،
- رئيس الأمن الولائي،

– نقيب المحامين أو ممثله المؤهل.

المادة 16: تحدد، عند الحاجة، كيفية إخطار لجنة الإرجاء وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

يجب ضمان الحق في الدفاع واحترامه خلال كل مراحل الإجراءات الخاصة بالإرجاء.

المادة 17: تتولى تنفيذ التدابير المقررة في إطار الإرجاء وكذا متابعة ومراقبة احترامها سلطات الشرطة القضائية المذكورة في المادة 15 (من الفقرات 2 إلى 7) من قانون الإجراءات الجزائية وذلك تحت إدارة النائب العام.

تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 18: في حالة تهرب شخص خاضع للإرجاء من أحد التدابير المفروضة عليه، أمكن لجنة الإرجاء المخطرة أن تعلن إلغاء الإرجاء.

يجوز في هذه الحالة تحريك الدعوى العمومية وفقا للقانون العام بالنسبة الى الوقائع التي بررت تأجيل المتابعات، وعند الاقتضاء، بالنسبة الى الوقائع التي أدت إلى إلغاء الوضع رهن الإرجاء.

لا تسري مدة تقادم الدعوى العمومية إلا ابتداء من يوم اتخاذ قرار إلغاء الإرجاء.

المادة 19: لا يتم اتخاذ قرار إلغاء الإرجاء إلا بعد أن يكون المعني بالأمر قد مكن من أن يقدم أمام لجنة الإرجاء كل تفسير ممكن حول الوقائع المبررة لتنفيذ عملية الإلغاء.

يمكن المعني بالأمر أن يستعين بأي محام يختاره.

المادة 20: يمكن الشخص الذي تم إلغاء وضعه رهن الإرجاء أن يقدم طعنا ولائيا لدى لجنة الإرجاء الموسعة إلى رئيس محكمة مقر الولاية، في أجل عشرة (10) أيام، ابتداء من النطق بالإلغاء أو اليوم الذي يفترض فيه علمه بالإلغاء.

يترتب على الطعن تعليق تنفيذ قرار الإلغاء.

يمكن أن يرفق قرار الإلغاء بكل تدبير يضمن امتثال المعني بالأمر خلال مدة الطعن.
المادة 21: تبت لجنة الإرجاء الموسعة في الطعن في أجل عشرة (10) أيام، ابتداء من تاريخ إخطارها.

المادة 22: يمكن رفع حالة الإرجاء مسبقا بناء على قرار من لجنة الإرجاء عندما يتميز الشخص الخاضع للإرجاء بسلوك استثنائي في خدمة البلاد، أو يكون قد قدم براهين كافية على استقامته.

يجوز أن يكون الرفع المسبق للإرجاء مشروطا، غير أن مدة الرفع المشروط لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة، يصبح الرفع نهائيا بعد انقضاء هذه المدة.

المادة 23: ينتهي مفعول الوضع رهن الإرجاء في كل الحالات، بانتهاء المدة المحددة له.

المادة 24: تثبت لجنة الإرجاء انقضاء الوضع رهن الإرجاء، بناء على تقرير مندوب الإرجاء، ويتجسد ذلك عن طريق شهادة يسلمها رئيس اللجنة.

المادة 25: يترتب على انقضاء الإرجاء التقادم النهائي للدعوى العمومية بالنسبة الى الأفعال التي بررت، دون المساس بأحكام المادتين التاسعة (9) والثامنة والعشرين (28) من هذا القانون.

المادة 26: تسري آجال تقادم المتابعة بالنسبة الى الأفعال المكتشفة بعد انقضاء الوضع رهن الإرجاء طبقا لقواعد القانون العام، ابتداء من يوم انقضاء الوضع رهن الإرجاء.

الفصل الرابع **تخفيف العقوبات**

المادة 27: يستفيد الأشخاص، الذين سبق أن انتموا الى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات والذين أشعروا، في أجل ثلاثة (03) أشهر، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا تلقائيا أمامها، والذين لم يسمح لهم بالاستفادة من نظام الإرجاء ولم يرتكبوا التقتيل الجماعي ولم يستعملوا

متفجرات في أماكن عمومية أو أماكن يتردد عليها الجمهور، من تخفيف العقوبات وفقاً للشروط الآتية:

– السجن لمدة أقصاها إثنتا عشرة (12) سنة عندما يكون الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون بالحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد.

– السجن لمدة أقصاها سبع (7) سنوات عندما يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون عشر (10) سنوات ويقل عن عشرين (20) سنة.

– الحبس لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات عندما يساوي الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون عشر (10) سنوات.

– يخفف الحد الأقصى للعقوبة في كل الحالات الأخرى بالنصف.

المادة 28: يستفيد الأشخاص الذين سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات، والذين يكونون قد قبلوا للوضع رهن الإرجاء، من تخفيف العقوبات وفقاً للشروط الآتية:

– السجن لمدة أقصاها ثماني (8) سنوات عندما يكون الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون بالحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد.

– الحبس لمدة أقصاها خمس (5) سنوات عندما يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون عشر (10) سنوات ويقل عن عشرين (20) سنة.

– الحبس لمدة أقصاها سنتان (2) في كل الحالات الأخرى.

المادة 29: في كل الحالات الأخرى، يستفيد الأشخاص، الذين سبق أن انتموا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات، والذين أشعروا، في أجل ستة (6) أشهر، السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي وحضروا تلقائياً أمامها، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، من تخفيف العقوبة وفقاً للمقاييس الآتية:

– السجن لمدة خمس عشرة (15) إلى عشرين (20) سنة عندما تكون العقوبة التي ينص عليها القانون بالحكم بالإعدام.

– السجن من عشر سنوات (10) إلى خمس عشرة (15) سنة عندما تكون العقوبة التي ينص عليها القانون السجن المؤبد.

– يخفف الحد الأقصى للعقوبة في كل الحالات الأخرى، بالنصف.

الفصل الخامس

الإجراءات

المادة 30: يمكن الأشخاص المذكورين في المادة الأولى من هذا القانون الحضور تلقائياً أمام السلطات القضائية أو الإدارية المؤهلة، المدنية أو العسكرية، مرفوقين، عند الحاجة، بوكيلهم و/أو محاميهم.

المادة 31: يجوز للنائب العام، حال إخطاره، أن يصدر فوراً قراراً بالإحالة على الإقامة المؤقتة للمعني أو المعنيين بالأمر في أماكن يتم تحديدها عن طريق التنظيم ويأمر بأية تحقيقات ضرورية تتعلق بالأشخاص.

المادة 32: يكون قرار الإقامة المؤقتة الذي يتخذه النائب العام نافذاً، بغض النظر عن كل حكم مخالف.

المادة 33: يعرض النائب العام الملف على لجنة الإرجاء خلال أقرب اجتماع ممكن وموات.

المادة 34: يبلغ قرار لجنة الإرجاء إلى السلطات والهيئات المكلفة بتنفيذه وإلى المعني بالأمر، ويكون نافذاً فوراً.

المادة 35: تحدد كليات تطبيق هذا الفصل، عند الضرورة، عن طريق التنظيم.

الفصل السادس

أحكام خاصة

المادة 36: يستفيد من أحكام هذا القانون الأشخاص المذكورون في المادة الثالثة (3) أعلاه، المتهمون المسجونون أو غير المسجونين عند تاريخ صدوره.

المادة 37: يستفيد الأشخاص المذكورون في المادة الثالثة (3) أعلاه، المسجونون المحكوم عليهم، عند تاريخ صدور هذا القانون، من الإفراج المشروط الفوري لبقية عقوبتهم، بغض النظر عن كل حكم مخالف.

المادة 38: يجوز للأشخاص الذين حضروا تلقائياً أمام السلطات المختصة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي قبل تاريخ صدور هذا القانون، والذين هم متهمون محكوم عليهم سواء كانوا مسجونين أو غير مسجونين، أن يستفيدوا، إذا توفرت فيهم شروط الاستفادة من الوضع رهن الإرجاء، إما من الإفراج وإما من تأجيل تنفيذ العقوبة، حسب الحالة، بغض النظر

عن كل حكم مخالف، ويكونون خاضعين لنظام الإرجاء.

وخلال الإرجاء، يجوز تحويل التأجيل المؤقت لتنفيذ العقوبة الى إفراج مشروط لفترة لا تتجاوز باقي العقوبة، وفي كل الأحوال، لا تتجاوز مدة الإرجاء.

المادة 39: بغض النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يحرم المستفيدون من أحكام المواد 36، 37 و38 أعلاه، في كل الحالات، من الحقوق المنصوص عليها في المادة الثامنة (8) البند الثاني (2) من قانون العقوبات لمدة عشر (10) سنوات إبتداء من تاريخ القابلية للإستفادة من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 40: في حالة تحريك الدعوى العمومية، يجوز لضحايا الأفعال المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات أو ذوي حقوقهم، أن يتأسسوا كطرف مدني وأن يطالبوا بتعويض عن الضرر الذي لحق بهم.

تقدر التعويضات التي يمكن أن تمنحها في هذه الحالة الجهات القضائية، بعد خصم مبالغ التعويضات التي يمكن أن تكون قد منحت من جهة أخرى، طبقا للتشريع الساري المفعول. ويكون الدفع على عاتق الدولة التي تحتفظ بدعوى الرجوع ضد المدين، لكي تسترجع عند الاقتضاء، المبالغ التي دفعتها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 41: لا تطبق الاحكام المذكورة أعلاه - إلا عند الاقتضاء - على الاشخاص المنتمين الى المنظمات التي قررت بصفة تلقائية وإرادية محضة إنهاء أعمال العنف ووضعت نفسها تحت تصرف الدولة كليا.

المادة 42: تلغى أحكام الأمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995 والمتضمن تدابير الرحمة.

المادة 43: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 ربيع الأول 1420

الموافق 13 يوليو 1999

عبد العزيز بوتفليقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ديباجة

تاريخ الجزائر سلسلة من النضالات المتعاقبة التي خاضها شعبها ذودا عن حريته وكرامته . والرصيد هذا ، المتكون على مر الحقب والعصور جعل من الجزائر أرضا تُرعى فيها قيم التسامح والسلام والحوار والحضارة.

وإذ استمد الشعب الجزائري قوته من وحدته اعتصم بما يؤمن به من القيم الروحية والأخلاقية العريقة ، إستطاع التغلب على أشد المحن قساوة وإضافة الجديد من الصفحات المشرقة إلى تاريخه الحافل بالأمجاد .

لما كان الشعب الجزائري يأبى الضيم والإستعباد ، فإنه عرف كيف يعتصم بحبل الصبر والجلد ويستمر في التصدي والمقاومة رغم ما تعرض له من أشنع المحاولات لتجريده من ثقافته وإبادته طيلة قرن ونيف من الاحتلال الإستطاني.

ثم جاءت ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة ، كالفلق الذي ينبلج في الليلة الظلماء، لتبلور تطلعات الشعب الجزائري وتنير درب كفاحه من أجل إنتزاع حريته واستقلاله.

ولقد تلت ذلكم الكفاح التاريخي معارك أخرى لا تقل أهمية عنه في سبيل إعادة

بناء الدولة والنهوض بالامة.

وطيلة أكثر من عقد من الزمن حصل الإنحراف بمسار الجزائر عن جادته الصحيحة بفعل اعتداء إجرامي لا سابق له استهدف من بين ما استهدفه من أغراض آثمة مقيتة محو المكاسب التي غنمها الشعب مقابل تضحيات جسام ، بل وأدهى من ذلك تقويض أركان الدولة الوطنية ذاتها.

وأدرك معظم الشعب الجزائري سريعا أن مثل هذا الإعتداء أراد أن يطال طبيعته وتاريخه وثقافته ، ومن ثمة ، إنبرى بصورة طبيعية واقفا له بالمرصاد ثم محاربا له إلى أن يدحره دحرا.

إن الشعب الجزائري تكبد حسا ومعنى مغبة هذه الفتنة الكبرى التي مني بها . ولقد بات من الحيوي، بالنسبة للجزائريات والجزائريين والأسر الجزائرية ، أن يتساموا نهائيا فوق هذه المأساة التي لا تتمثل في مجادلات نظرية مجردة أو ايدولوجية يتعاطاها من يتحرك داخل القطر أو خارجه من النشاط أو المنظمات .

إن هذه المسألة الحيوية تعني أمن ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم ، أي كل ما له حرمة في نظر الإسلام وما هو تحت حماية القانون وضمانه.

إن الجزائر تغلبت على هذه المحنة النكراء بفضل إصرار شعبها واستماتته في المقاومة التي كلفته فدية باهظة من الأرواح والدماء من أجل بقاء الوطن .

وكانت نجات الجزائر بفضل ما تحلت به من وطنية وبذلت من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكافة الوطنيين الذين اضطلعوا، بصبر وحزم، بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللاإنساني.

والشعب الجزائري مدين بالعرفان ، إلى الأبد، لأرواح كل أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إنه سيظل إلى جانب أسر شهداء الواجب الوطني وأسر ضحايا الإرهاب، وذلك لأن تضحياتهم نابعة من قيم المجتمع الجزائري .

والدولة لن تدخر جهدا معنويا أو ماديا كي يستمر اعتبارها وتقديرها ودعمها

لتلك الأسر وذوي الحقوق لقاء التضحيات المبذولة .

إن الشعب الجزائري شعب واحد وسيظل واحدا موحدًا. والإرهاب هو الذي استهدف الممتلكات والأشخاص ، وأتلف جزءا لا يحصى قدره من ثروات البلاد البشرية والمادية، وشوه سمعتها في الساحة الدولية.

في الفتنة هذه تم تسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية .

فالإسلام من حيث هو مكون من المكونات الأساسية للهوية الوطنية ، كان على مر التاريخ، خلافا لما يدعيه هؤلاء الدجالون ، العروة الوثقى التي تشد الشمل والمصدر الذي يشع منه النور والسلم والحرية والتسامح.

إن هذا الإرهاب الهتمي الذي إبتلى الشعب الجزائري وأصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق ومثل السلم والتسامح والتضامن الإسلامية .

والإرهاب هذا قد باء بالخسر على يد الشعب الجزائري الذي أبى اليوم إلا أن يتجاوز الفتنة وعواقبها الوخيمة ويعود نهائيا إلى سابق عهده بالسلم والأمن . إن الإرهاب تم ، ولله الحمد ، دحره واستؤصل في سائر أرجاء البلاد فعادت إلى سابق عهدها بالسلم والأمن .

ولقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين من أنه ، من دون عودة السلم والأمن ، لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه. وإذ أنهم طالما افتقدوا هذا السلم وهذا الأمن، فإنهم يقدررون بكل وعي ما لهما من أهمية ليس بالنسبة لكل واحد منهم فحسب، بل وبالنسبة للأمة جمعاء.

وحتى يتسنى نهائيا تعزيز السلم والأمن، لا مناص من أن نخوض، اليوم، مسعى جديدا قصد تحقيق المصالحة الوطنية لأنه لا سبيل إلى اندمال الجروح التي خلفتها المأساة الوطنية من دون المصالحة الوطنية .

إن المصالحة الوطنية غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا وصدقا، ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من التحديات التنموية العديدة.

إن الشعب الجزائري يعلم علم اليقين أن المصالحة الوطنية تعد بكل خير ،
وأنها كفيلة بتعزيز ما في يد الجزائر الديمقراطية والجمهورية من مكاسب بما
يخدم جميع مواطنيها.

إنه يعلم ذلك علم اليقين منذ أن اعتنق ، عن بكرة أبيه ، سياسة الوئام المدني
التي قال كلمته فيها بكل سيادة .

إن سياسة الوئام المدني ، على غرار سياسة الرحمة التي سبقتها ، مكنت من
تثبيط المسعى الشيطاني الذي كان يروم تشتيت شمل الأمة ، كما مكن من حقن
الدماء واستعادة استقرار الجزائر سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا ومؤسساتيا.
بسياسة إفاضة السلم والمصالحة ستستكمل الجهود المبذولة من قبل جميع
مكونات الشعب الجزائري من أجل بقاء الجزائر.

وهاهو ذا الشعب مدعو اليوم إلى الإدلاء بكلمته حول بنود هذا الميثاق من أجل
السلم والمصالحة الوطنية .

بتركيته هذا الميثاق يجيز الشعب الجزائري رسميا الإجراءات الضرورية
لتعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية . بتركيته هذه يؤكد عزمه على
تفعيل ما استخلصه من عبر من هذه المأساة من أجل إرساء الأسيسة التي
ستبنى عليها جزائر الغد.

إن الشعب الجزائري المتمسك بدولة الحق والقانون وبتعهدات الجزائر الدولية
يزكي ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية
استجابة للنداءات التي طالما صدرت عن الأسر الجزائرية التي عانت من هذه
المأساة الوطنية :

1- عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
إن الشعب الجزائري يأبى إلا إن يثني على الجيش الوطني الشعبي ومصالح
الأمن وكافة الوطنيين ، والمواطنين العاديين ، ويشيد بما كان لهم من وقفة
وطنية وتضحيات مكنت من نجاة الجزائر ومن الحفاظ على مكتسبات
الجمهورية ومؤسساتها .

بمصادقته على هذا الميثاق بكل سيادة ، إن الشعب الجزائري يجزم أنه لا

يخول لأي كان ، في الجزائر أو خارجها، أن يتذرع بما خلفته المأساة الوطنية من جراح وكوم ، أو يعتد به بقصد المساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو زعزعة أركان الدولة ، أو وصم شرف جميع أعوانها الذين أخلصوا خدماتها ، أو تشويه صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

2- الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم:

أولا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات إعتبارا من 13 يناير 2000، تاريخ إنقضاء مفعول القانون المتضمن الوثام المدني ؛

ثانيا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح . ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية ؛

ثالثا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه الذين يَمْتَلُونَ طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية ؛

رابعا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الجزائرية المختصة ؛

خامسا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا باستثناء أولئك الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية ؛

سادسا : العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب ؛

سابعا : العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا

على إقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية؛

ثامنا : إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر .

3- الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية:

توخيا منه تعزيز المصالحة الوطنية ، فإن الشعب الجزائري يبارك إتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز وحدته والقضاء على بذور البغضاء وإتقاء الخروج عن جادة السبيل مرة أخرى .

أولا : إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يزكي تطبيق إجراءات ملموسة ترمي إلى الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى إعتناق سياسة الوئام المدني واضعين بذلك واجبهم الوطني فوق أي إعتبار آخر .

ذلك أن هؤلاء المواطنين سعوا ولا زالوا يسعون سعيا مسؤولا في سبيل تعزيز السلم والمصالحة الوطنية رافضين أن تستغل الأزمة التي مرت بها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة في الداخل وأذناها في الخارج .

ثانيا : إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يدعم كذلك ما يتخذ من إجراءات ضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا ، عقابا لهم على ما إقترفوه من أفعال لإجراءات إدارية إتخذتها الدولة، في إطار ما لها من صلاحيات، وترتب عنها فصلهم من مناصبهم ، وذلك قصد تمكينهم هم وأسره من تسوية وضعيتهم الإجتماعية تسوية نهائية .

ثالثا : إن الشعب الجزائري ، وإن كان مستعدا للصفح، ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث بتعاليم الإسلام، دين الدولة .

إنه يؤكد حقه في الإحتياط من تكرار الوقوع في مثل تلك الضلالات، ويقرر بسيادة حظر ممارسة أي نشاط سياسي ، تحت أي غطاء كان، من قبل كل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يقرر أيضا ألا يسوغ الحق في ممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمال إرهابية ويصر، رغم الأضرار البشرية والمادية الفظيعة التي تسبب فيها الإرهاب والعبث بالدين لأغراض إجرامية، على رفض الإعتراف بمسؤوليته في تدبير وتطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعم جهادا ضد الأمة ومؤسسات الجمهورية .

4- إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي

إن الشعب الجزائري يذكر بأن ملف المفقودين يحظى باهتمام الدولة منذ عشر سنوات خلت وهو محل عناية خاصة قصد معالجته بالكيفية المواتية . ويذكر كذلك بأن مأساة الأشخاص المفقودين هي إحدى عواقب آفة الإرهاب التي أبتليت بها الجزائر .

وإنه يؤكد أيضا أن تلك الإفتقادات كانت في العديد من الحالات بفعل النشاط الإجرامي للإرهابيين الذين إدعوا لأنفسهم حق الحكم بالحياة أو الموت على كل إنسان جزائريا كان أم أجنبيا .

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يرفض كل زعم يقصد به رمي الدولة بالمسؤولية عن التسبب في ظاهرة الإفتقاد . وهو يعتبر أن الأفعال الجديرة بالعقاب المقترفة من قبل أعوان الدولة الذين تمت معاقبتهم من قبل العدالة كلما ثبتت تلك الأفعال ، لا يمكن أن تكون مدعاة لإلقاء الشبهة على سائر قوات النظام العام التي إضطلعت بواجبها بمؤازرة من المواطنين وخدمة للوطن .

تلکم هي الروح التي تحذو الشعب في تقرير ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية :

أولا : تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية وستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع ؛

ثانيا : ستتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة؛

ثالثا : يعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض .

5- الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني:

أولاً : إن الشعب الجزائري يراعي كون المأساة الوطنية طالت الأمة قاطبة، وعاقبت البناء الوطني، ومست مساساً مباشراً أو غير مباشر بحياة الملايين من المواطنين.

ثانياً : يعتبر الشعب الجزائري من الواجب الوطني إتقاء نشأة الشعور بالإقصاء في نفوس المواطنين غير المسؤولين عما أقدم عليه ذوهم من خيارات غير محمودة العواقب . ويعتبر أن المصلحة الوطنية تقتضي القضاء نهائياً على جميع عوامل الإقصاء التي قد يستغلها أعداء الأمة .

ثالثاً : يعتبر الشعب الجزائري أنه ينبغي للمصالحة الوطنية أن تتكفل بمأساة الأسر التي كان لأعضاء منها ضلَعٌ في ممارسة الإرهاب .

رابعاً : يقرر الشعب الجزائري أن الدولة ستتخذ تدابير التضامن الوطني لصالح المعوزة من الأسر المذكورة والتي عانت من الإرهاب من جراء تورط ذويها .

من خلال تزكيته لهذا الميثاق ، يروم الشعب الجزائري استتباب السلم وترسيخ دعائم المصالحة الوطنية .

ويعتبر أنه بات من واجب كل مواطن وكل مواطنة أن يدلي بدلوه في إشاعة السلم والأمن وفي تحقيق المصالحة الوطنية ، حتى لا تصاب الجزائر مرة أخرى بالمأساة الوطنية التي تكبدتها ، وتعلن: "إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية!". والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين.

إنه يفوض لرئيس الجمهورية أن يلتمس، باسم الأمة، الصفح من جميع منكوبي المأساة الوطنية ويعقد من ثمة السلم والمصالحة الوطنية.

لا يمكن للشعب الجزائري أن ينسى التدخلات الخارجية ولا المناورات السياسية الداخلية التي أسهمت في تمادي وتفاقم فظائع المأساة الوطنية .

إن الشعب الجزائري الذي يتبنى هذا الميثاق يعلن أنه يتعين منذ الآن على الجميع، داخل البلاد، أن ينصاعوا لإرادته . وهو يرفض كل تدخل أجنبي يرام به الطعن فيما قرره ، من خلال هذا الميثاق ، من إختيار بكل سيادة وفي كنف الحرية والديمقراطية .

إنه يؤكد أنه يتعين على كل مواطن وكل مواطنة أن يتولى دوره في مسعى البناء الوطني، وذلك في كنف إحترام ما يسوغه لكل واحد دستور البلاد وقوانينها من حقوق وواجبات .

إن الشعب الجزائري يعلن أنه عقد العزم على الدفاع، من خلال سائر مؤسسات الدولة، عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وكذا عن نظامها الديمقراطي التعددي ضد كل محاولة للزج بها في متاهة التطرف أو معاداة الأمة .

وإن يؤكد تصميمه على ترسيخ قدم الأمة في الحداثة ، فإنه يعلن عن عزمه على العمل من أجل ترقية شخصيته وهويته .

إن الشعب الجزائري يدعو كل مواطن وكل مواطنة إلى الإسهام في توطيد الوحدة الوطنية وترقية وتعزيز الشخصية والهوية الوطنيتين وإلى الحفاظ على ديمومة ما جاء في بيان ثورة أول نوفمبر 1954 من قيم نبيلة عبر الأجيال .

ولما كان مقتنعا بأهمية هذا المسعى الذي سيجعل الأجيال الآتية في مأمن من مخاطر الإبتعاد عن مرجعياتها وثقافتها ، فإنه ينيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية والثقافة الوطنيتين وترقيتهما من خلال إحياء مآثر التاريخ الوطني والنهوض بالجوانب الدينية والثقافية واللسانية .

إن الشعب الجزائري يصادق على هذا الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ويفوض لرئيس الجمهورية إتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنوده .